بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية
تصدرها: الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء
بنك السودان المركزي
العدد الحادي والسبعون - مارس 2014م

الهيئة الإشرافية

سمية عامر عثمان
محمد عثمان أحمد
د. مصطفى محمد عبد الله

رئيس التحرير

محمد الحسن محمد أحمد الخليفة

سكرتير التحرير

أزاهر حسن محمد علي

المحررون

هشام عبد الرحمن محمد علي
حسن محجوب الزبير

الإخراج الفني

يحيى ميرغني عبد الله

الطابعون

مطبعة دبي 0912308712

تنويه

كل ما يرد في هذه المجلة من آراء ووجهات نظر لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي، إنما تقع مسؤولية ذلك على الكاتب.

كلمة التحرير

يصدر عدد الربع الأول من عام 2014 ويواصل بنك السودان المركزي في تنفيذ سياساته لذات العام، والتي تهدف بصورة عامة إلى تحقيق الاستقرار النقدي والمالي والنمو الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي، وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني والجهات الأخرى ذات الصلة.

يحتوي هذا العدد على أربعة موضوعات بجانب الأبواب الثابتة، يستعرض الأول التجربة السودانية في التمويل الأصغر، ويناقش الثاني إزالة دعم المحروقات، ويتناول الثالث دور نقاط البيع في نشر ثقافة الشمول المالي بالتركيز على ولاية البحر الأحمر، أما الرابع فيتطرق للاقتصاد المعرفي - المفهوم ودواعي التحول.

تناشد هيئة التحرير القراء والباحثين لرفدها بالموضوعات ذات الصلة بتخصص الإصدارة، بالإضافة للملاحظات والتعليقات حول الموضوعات التي تنشر، وذلك بهدف استدامة صدور المجلة وتجويد محتوياتها.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

رئيس التحرير،،،

في هذا العدد

دراسات وبحوث

المماسة الحالية للتجربة السودانية في التمويل الأصغر الإسلامي
في إطار أهداف التنمية الاقتصادية في الإسلام
بروفيسور: بدر الدين عبد الرحيم - رئيس وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي

4

دراسات وبحوث

إزالة دعم المحروقات
ضرورة حتمية للإصلاح الاقتصادي
د. أمين صالح يس - مكتب الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي بالخرطوم

12

دراسات وبحوث

دور نقاط البيع في نشر ثقافة الشمول المالي بالتركيز على ولاية البحر الأحمر
عبد المحسن ميرغني عبد الله
الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي

16

دراسات وبحوث

مدخل للاقتصاد المعرفي - المفهوم ودواعي التحول
عبدا لله علي أحمد - هيفاء حسن فضل - خالد الحردلو
دائرة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية - وزارة العلوم والاتصالات

22

سياسات

أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية
حسن محجوب الزبير
إدارة البحوث والتنمية

37

ندوات ومؤتمرات

ورشة عمل بعنوان: مناخ الاستثمار في السودان
عيسى أحمد ترايو
إدارة البحوث والتنمية

42

المصرفي

أضواء على

ارتفاع المستوي التعليمي لموظفي الخدمة المدنية وتحسن النتائج الاقتصادية
فاروق محمد النور حسين
إدارة السياسات
46

قرأت لك

التنافسية الدولية وتأثيرها على التجار العربية والعالمية
الريح آدم عبد الله
إدارة البحوث والتنمية
49

ماذا تعرف عن

استهداف التضخم كإطار للسياسة النقدية
هشام عبد الرحمن محمد علي
إدارة البحوث والتنمية
51

أحداث اقتصادية

أحداث اقتصادية.. محلية وعالمية
أزاهر حسن محمد علي
إدارة البحوث والتنمية
53

مؤشرات اقتصادية

مؤشرات اقتصادية
نسرين خالد الأمين
إدارة الإحصاء
57

دراسات وبحوث

الممارسة الحالية للتجربة السودانية في التمويل الأصغر الإسلامي في إطار أهداف التنمية الاقتصادية في الإسلام

بروفيسور: بدر الدين عبد الرحيم
رئيس وحدة التمويل الأصغر

بنك السودان المركزي

ملخص:

الغرض من هذه الورقة هو استعراض لطبيعة وممارسات التمويل الأصغر الإسلامي السوداني وخصائصها التنموية. تتكون المنهجية من مراجعة نقدية ودراسة للأدبيات والتجارب الموجودة. تبدأ الورقة باستعراض للنمط الإسلامي للتنمية، تليها تجربة التمويل الأصغر السودانية. ويغطي القسم الثالث الخصائص التنموية للبنوك ومؤسسات التمويل الأصغر السودانية في أربعة جوانب على النحو التالي: الإدماج المالي وتخفيف حدة الفقر، ودرجة تمركز مقدمي خدمات التمويل الأصغر، والتمويل الأصغر حسب الصيغ التمويلية، وتوزيع التمويل الأصغر حسب القطاعات. أما الجانب الاخير فيغطي الخلاصة، النتائج والتوصيات المقترحة.

وتشير النتائج إلى أنه على الرغم من المساهمات الإيجابية، وتصاعد مؤشرات التمويل الأصغر من حيث عدد العملاء، وحجم التمويل الممنوح، وإنتشار مؤسسات التمويل الأصغر، يلاحظ أن تجربة التمويل الأصغر الإسلامي السوداني تعترضها بعض المشكلات في بعض المؤشرات ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية (التغطية غير المتوازنة لمقدمي خدمات التمويل الأصغر على مستوى الأقاليم الجغرافية المختلفة، والتركيز الاكبر علي صيغة المرابحة في العمليات التمويلية، والإنحياز للقطاعات الحديثة علي حساب القطاعات التقليدية)، ومع ذلك، فإن تجربة التمويل

الأصغر الإسلامي في السودان يمكن أن توفر درساً للآخرين، حال تحقيقها لأهدافها التنموية.

1/ النمط الإسلامي في التنمية

يتميز النمط الغربي للتنمية بالحرية وتعظيم المصلحة الذاتية من حيث تعظيم الربح وهيمنة قوى السوق. فمن ناحية الجانب المالي بالتحديد، فإن النمط الغربي معنيٌ بسبل تعزيز تراكم رأس المال وتحقيق الربح الأقصى (Ibrahim, Badr EL Din, 2006)[1]. ويوصف هذا النمط من التنمية من قبل المنان باسم «التنمية غير المكترثة بالبشر» (Mannan, M, 1984)[2]. وتستند فلسفة التنمية الإسلامية على نشر وتوزيع المنافع التنموية والتوزيع العادل للدخل. وهي مبنية على الأبعاد الاجتماعية، والمالية، والروحية، وعلى أساس أن كل الثروات هي ملك لله (عز وجل)، ومالكي هذه الأموال هم فقط أمناء ومستخلفين عليها. وعلاوة على ذلك، فإن الاستثمار الخاص في النظام الإسلامي ذو طبيعة ثنائية، ويرمي لتحقيق الرفاه والإزدهار لكل من المستثمر والمجتمع في وقت واحد، ويجب أن يوظف المال والإستثمار أولاً لتغطية الإحتياجات الأساسية للمجتمع. وبناءاً على حقيقة مهمة تتمثل في أن البنوك الإسلامية الحالية قد تم تأسيسها من الصفر مع عدم وجود خبرة حديثة سبقت وجودها، فيبدو أنه لا توجد آليات جاهزة ومتاحة حالياً لتحقيق الأهداف التنموية من خلال التمويل الإسلامي في عالم اليوم.

2/ تجربة السودان في التمويل الأصغر:

تجربة السودان في تنمية التمويل الأصغر فريدة من نوعها، ومتكاملة الأوجه، ومدعومة من قبل الدولة. تجربة التمويل الأصغر الإسلامية السودانية (الرؤية، السياسات والاستراتيجيات، والدعم المؤسسي) هي إحدى العلامات الفارقة والمميزة، والتي تستحق التوقف والتمعن.

لأول مرة في عام 1990م، تم إدراج وتضمين قطاع الحرفيين كأولوية للتمويل، وذلك وفقاً لسياسة التمويل المصرفي السنوية التي يصدرها بنك السودان المركزي. وفي سياسة التمويل المصرفي للسنة المالية 1995/1994، فقد تم إدراج (الحرفيين، المهنيين وصغار المنتجين، بما في ذلك الأسر المنتجة)، كقطاع ذو أولوية للتمويل، مع إعطائه بعض التعاملات التفضيلية. بدأ بنك السودان المركزي في تطوير التمويل الأصغر من خلال رؤية لتنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر في السودان (2007 - 2012)، حيث تضمنت هذه الرؤية خلق بيئة قانونية وتشريعية مؤاتية، وتقديم الدعم لمؤسسات التمويل الأصغر، وتأسيس بنية تحتية مساندة (قاعدة المعلومات، وتنسيق أنشطة مؤسسات التمويل الأصغر، وضع معايير وقياس للأداء، وبرامج لبناء القدرات)، (Unicons, 2006)[3].

في العام 2007م، تم إنشاء وحدة مستقلة إدارياً (وحدة التمويل الأصغر) تتبع لبنك السودان المركزي، لتنظيم قطاع التمويل الأصغر. لتبسيط إجراءات وتسهيل شروط منح التمويل الأصغر. حدد بنك السودان المركزي (15) خمسة عشر نوعاً من الضمانات غير التقليدية تتناسب مع طبيعة هذا القطاع. كما تم تحديد عدد من صيغ التمويل الأصغر الإسلامية لهذا القطاع، وتخصيص نسبة (12٪) للتمويل الأصغر من إجمالي محفظة التمويل السنوي.

تعمل التجربة السودانية مستصحبةً للضمانات الرائدة غير التقليدية، والتي تشمل التأمين الإسلامي (التكافل) كضمان، وذلك عبر وثيقة التأمين الشامل (والتي تغطي: مبلغ التمويل، الأصول، العجز المادي أو الوفاة). كما تم استحداث الية لضمان التمويل الأصغر بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر، وذلك عن طريق وكالة حكومية (وكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة، كفالات). أما في جانب تقديم المساعدة الفنية

1) Ibrahim, Badr EL Din, 2006, The «missing links› between Islamic development objectives and the current practice of Islamic banking- the experience of the Sudanese Islamic banks (SIBs), Humanomics, an International Journal of Systems and Ethics, Canada, January Vol. 22, No. 2, 2006, Emerald Group Publishing Limited, 0261-0159.

2) Mannan, M, 1984, The Making of Islamic Society, International Association of Islamic Banks, Jeddah.

3) Unicons, 2006, "The Vision for the Development and Expansion of the Microfinance Sector in Sudan", sponsored by the Central Bank of Sudan.

لمؤسسات التمويل الأصغر، فلقد وقع بنك السودان المركزي في العام 2011م إتفاقية تمويلية مع بنك التنمية الإسلامي - جدة، والتي بموجبها تم تخصيص مبلغ (59.9) مليون دولار أمريكي كصندوق مشترك لتقديم الدعم الفني، تقنية المعلومات، وتقديم التمويل بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر. وقام أيضاً بالتعاون مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني (والمانحين والبنك الدولي) بتأسيس الشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر المحدودة، وبرأسمال قدره (20) عشرون مليون دولار أمريكي، لتقوم الشركة بتقديم الدعم لمؤسسات التمويل الأصغر عبر نشر أفضل الممارسات، والمساعدة الفنية والتدريب، وتقديم التمويل بالجملة.

أيضاً عين بنك السودان المركزي بعض البنوك الحكومية المتخصصة ليمثلا أفضل قنوات لتوصيل خدمات التمويل الأصغر وبشكل أكثر فعالية. وأخيراً، فإن وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي، ومنذ العام 2007م، ظلت تعمل وبنشاط في مجالات التوعية وتقديم التدريب في مجال التمويل الأصغر للعديد من أصحاب المصلحة في التمويل الأصغر، مثل (ضباط الائتمان، تدريب المدربين، والمدراء، أعضاء المجالس التشريعية، الوسطاء، والمنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية... إلخ).

لقد تمكنت التجربة السودانية وبنجاح مدروس من بناء إطار سلس للإدارة، وتنظيم وتنسيق لمؤسسات التمويل الأصغر، وللمجالس والوحدات، مثل (المجلس الأعلى للتمويل الأصغر الاتحادي، المجلس الأعلى للتمويل الأصغر بكل ولاية، وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي، وحدات التمويل الأصغر بفروع بنك السودان المركزي بالولايات، وحدات التمويل الأصغر في رئاسة كل بنك تجاري بالسودان ووحدات تخطيط المشروعات بالوزارات ذات الصلة بالتمويل الأصغر، ومؤسسات التمويل الأصغر).

في الوقت الحاضر شرع المجلس الأعلى للتمويل الأصغر الإتحادي على وضع إستراتيجية وطنية (الإستراتيجية الوطنية الشاملة للتمويل الأصغر 2013 -2017)، لتحل محل رؤية بنك السودان المركزي الإستراتيجية لتنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر في السودان (2007-2011).

ونظراً لما تم سرده سابقاً، فإن أداء قطاع التمويل الأصغر قد شهد بعض النجاحات حيث أن إحصاءات التمويل الأصغر آخذة في التصاعد خلال الأعوام الثلاث الماضيه كما يظهر من الجداول التالية:

بيانات عدد العملاء وحجم التمويل والتعثر، الممولين من مؤسسات التمويل الأصغر (24 مؤسسة) في شهر فبراير 2014 تظهر من الجدول التالي:

موقف التمويل بمؤسسات التمويل الأصغر، فبراير 2014

التمويل الممنوح (مليون جنيه)	التمويل القائم (مليون جنيه)	التمويل المتعثر (مليون جنيه)	نسبة التعثر	عدد العملاء (ألف)	متوسط التمويل (مليون جنيه)
689	288	9.4	٪ 3	304	2.27

المصدر: وحدة التمويل الأصغر، بنك السودان المركزي

كما ارتفعت حصيلة ونسبة محفظة التمويل الأصغر المصرفي كما يلي:

محفظة التمويل الأصغر المصرفية 2011 - 2013

الوصف / السنوات	2011	2012	2013
محفظة التمويل الأصغر (مليون جنيه)	938	1496	1545
نسبة محفظة التمويل الأصغر من إجمالي المحفظة المصرفية	٪ 3.2	٪ 4.9	٪ 5

المصدر: وحدة التمويل الأصغر، بنك السودان المركزي

وإجمالي موقف التمويل الأصغر من المؤسسات والمصارف يظهر من الجدول التالي:

إجمالي عملاء التمويل الأصغر بالمصارف والمؤسسات، 2011-2013

الوصف / السنوات	2011	2012	2013
العملاء (مصارف) ألف	197	300	406
العملاء (مؤسسات تمويل أصغر) ألف	47	194	300
إجمالي العملاء (ألف)	244	494	706
نسبة الزياده مقارنة بالعام 2011	-	٪ 100	٪ 186

المصدر: وحدة التمويل الأصغر، بنك السودان المركزي

على الرغم أن معدل نمو عدد البنوك ثابت تقريباً عند 33 مصرف، فإن معدل نمو عدد مؤسسات التمويل الأصغر ارتفع من 7 مؤسسات في العام 2011 إلى 24 مؤسسة حاليا. كما زاد عدد عملاء التمويل الأصغر بالبنوك من (49) ألف عميل فقط في عام 2007 و 197 ألف في العام 2011 إلى (406) ألف عميل بنهاية العام 2013. وبالمثل زاد عدد العملاء بمؤسسات التمويل الأصغر من (47) ألف عميل فقط في العام 2007م إلى (300) ألف عميل في العام 2013. الممارسة السودانية في مجال التمويل الأصغر قدمت بعض التجارب في التمويل الأصغر الإسلامي نجملها في التالي:

- أول تجربة إسلامية متكاملة تدعم بواسطة البنك المركزي[1]
- من أوائل التجارب الأفريقية التي وضعت استراتيجية شاملة لتنمية وتطوير القطاع يشارك فيها كل الشركاء
- أول تجربة ذات بعد قومي (وحدة التمويل الأصغر، المراكز ووحدات تخطيط المشروعات ومجالس التمويل الأصغر)
- أول تجربة تستخدم التكافل الإسلامي الأصغر عبر وثيقة التأمين الشامله.
- أول تجربة تنشئ وكالة ضمان حكومية للتمويل الأصغر بالجملة
- أول تجربة تستخدم صيغة المضاربة المقيدة في التمويلات بالجملة (شهادة البنك الإسلامي للتنمية)

ونتيجة لما سبق ولحسن الأداء تم تصنيف السودان الدولة الثانية في عدد عملاء التمويل الأصغر الإسلامي من بين 19 دولة بعد بنغلاديش. كما تم تصنيف السودان الدولة الرابعة في المحفظة القائمة للتمويل الأصغر، وذلك من قبل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (Consultative Group to Assist the Poor, CGAP) التابعة للبنك

1) Harper, M. and Ibrahim, Badr El Din, A. 2011, "Crossfire: Islamic banking avoids interest payments and thus prevents rich investors profiting from the poor", Enterprise Development & Microfinance, Volume 22 Number 4 December 2011, Practical Action Publishing (formerly ITDG Publishing).

الدولي. وأشار التقرير للتجربة السودانية "التجربة الفريدة من حيث تطور سوق التمويل الأصغر الإسلامي" ووصفها "بالمختبر في تقديم خدمات التمويل الأصغر الإسلامي" [1] كما أشاد تقرير صندوق النقد الدولي[2]. بما قام به بنك السودان المركزي في تنمية قطاع التمويل الأصغر. وأوضح التقرير صغر حجم قطاع التمويل الأصغر، إلا أنه سريع النمو نظراً للدور النشط للدولة في إدخال القطاع ضمن منظومة مكافحة الفقر والتنمية الاقتصادية والمالية. كما وصف التقرير التغيرات التي تمت في القطاع بأنها «مثيره للاهتمام»، حيث زاد عدد العملاء من 49 ألف في العام 2007 إلى 494 الف في العام 2012، فضلاً عن أن المصارف شكلت تطوراً متصاعداً في تحقيق نسبة الـ 12 ٪ الموضوعة للتمويل الأصغر من إجمالي المحفظة التمويلية. كما أشار تصنيف البنك الدولي للسودان وبنغلاديش كرواد عالميين في مجال عدد زبائن التمويل الاصغر على النسق الإسلامي من بين 19 دوله، وتوقع صندوق النقد الدولي «أن يبرز السودان في دائرة الضوء عالمياً في مجال التمويل الأصغر الإسلامي في إطار معدلات النمو الحالية للقطاع».

3/ الخصائص التنموية لبنوك ومؤسسات التمويل الأصغر

نظراً لهذه المساهمات في مجال السياسة، وكذلك النتائج من حيث عدد مقدمي خدمات التمويل الأصغر، حجم التمويل، عدد العملاء.. الخ، فهنالك سؤال لم تتم الإجابة عليه حتى الآن، وهو: ما هي مساهمة قطاع التمويل الأصغر في المساعي الرامية لتحقيق التنمية في السودان؟ يمكن التعرف على المؤشرات الأساسية لقياس الدور التنموي للتمويل الأصغر على النحو التالي:

- مساهمة التمويل الاصغر للحد من الفقر (عن طريق الإدماج المالي).
- انتشار وتغطية مقدمي خدمات التمويل الأصغر (درجة تمركز البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر).
- استخدام الصيغ التمويلية الصديقة المؤاتية للتنمية.
- دعم ومساعدة التمويل الأصغر للقطاعات الإنتاجية (الزراعة، والصناعة).

ننتقل الآن للتحقق من هذه المؤشرات الأساسية عن كثب:

الحد من الفقر

لسوق التمويل الأصغر مستقبل واعد في زيادة عدد الممولين والتخفيف من حدة الفقر، حيث يتوقع أن تكون لمؤسسات التمويل الأصغر الريادة في التمويل الأصغر. حسب تقديرات بنك السودان المركزي للزبائن المحتملين في هذا القطاع وبإفتراض نسبة متوسطة بلغت 36.7 ٪ من اجمالي السكان 16 سنه فأكثر في العام 2012، اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء نتوقع أن يغطي مستقبلا 7.2 مليون زبون محتمل، مقارنة ب 14.4 مليون فقير يمثلون 46.5 ٪ من إجمالي السكان. كما نتوقع الوصول لنحو 1.5 مليون عميل سنويا في العام 2017 مقارنة بـ 706 ألف عميل بنهاية العام الماضي. ونسبة التغطيه للزبائن المحتملين حتى نهاية العام 2013 بلغ 4.9٪ من المصارف ووصلت النسبة إلى 8 ٪ إذا أدخلنا مؤسسات التمويل الأصغر والوسائط المجتمعية والصناديق الإجتماعية، علماً بأن تقديرات التغطية في حسب الرؤية الاستراتيجية لتنمية قطاع التمويل الأصغر كانت 1-3 ٪ فقط في العام 2006.[3] حسب بيانات وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي فإن تغطية البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر تشهد تحسن مع مرور الوقت. في عام 2012 البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر إستطاعت البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر ان تدمج مالياً حوالي (8.2 ٪) من مجموع الفقراء النشطين اقتصادياً، مقارنة مع (0.66٪) في عام 2007.

إنتشار وتغطية مقدمي خدمات التمويل الأصغر

لا شك أن توزيع الفروع المصرفية ولائياً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتوزيع التمويل الأصغر على الولايات الأكثر فقراً. الجدول التالي يوضح توزيع المصارف ولائياً مرتبطاً بمعدلات الفقر.

1) CGAP, 2013, «Trends in Sharia-Compliant Financial Inclusion», Consultative Group to Help the Poor, CGAP, The World Bank, Focus Note, No. 84, March.

2) تقرير صندوق النقد الدولي للسودان (مشاورات 317/13، أكتوبر 2013)

3) Badr El Din A. Ibrahim, 2013, Analysis of the current & potential microfinance market in Sudan, UNDP Report, UNDP Khartoum, Sudan.

توزيع فروع المصارف مقارنة بمؤشرات الفقر

الوصف	الخرطوم	الأوسط	الشرقي	الشمالي	كردفان	دارفور	متوسط
نسبة السكان	19.9	27.7	16.9	6.7	16.1	21.7	٪ 20
السكان تحت خط الفقر	26.0	54.4	46.3	33.7	58.7	62.7	46.5
متوسط استهلاك الفرد من السلع والخدمات	205	139	142	162	120	123	148
درجة انتشار المصارف	٪ 41	٪ 20	٪ 12	٪ 11	٪ 6	٪ 6	٪ 16

Central Bureau of Statistics, 2009, National Baseline Household Survey

باستثناء ولاية الخرطوم والاقليم الشمالي (متوسط استهلاك الفرد 205 و 162 على التوالي) فإن الأقاليم الأخرى التى لها درجة انتشار مصرفي ضعيف ومتوسط استهلاك أقل من المتوسط القومي. اقليمي كردفان ودارفور بنسبة انتشار مصرفي أقل من 10 ٪ في العام 2012 وهما متوسط استهلاك للفرد في حدود 120 و 123 على التوالي (الأقل على المستوى القومي)[1]. هذا يعني أن توزيع الخدمات المصرفية لم يخدم السكان الأقل فقراً. وعلى الرغم من هذه الخاصية في توزيع المصارف بالولايات التى لا تدعو للتفاؤل بشأن معالجة الفقر عبر آلية التمويل الأصغر، إلا أن الدراسة التي أجراها البنك الدولي أوضحت بعض الإيجابيات الاجتماعية من التمويل الأصغر في الولايات عبر آلية مؤسسات التمويل الأصغر.

تتصف البنوك الإسلامية السودانية بعدم التوازن في توزيعها الإقليمي والجغرافي لفروعها (تركيز الفروع في المدن والمناطق الحضرية) - الخرطوم والمناطق الوسطى. وعلاوة على ذلك، فإن إقليم كردفان في حالة تناقص مستمر من حيث تغطية الفروع المصرفية مع مرور الوقت. كما أن نمط عدم التوازن الإقليمي للتوزيع المصرفي للفروع كان أكثر أو بنفس المقدار حتى قبل الاسلمة الكاملة للنظام المصرفي في وقت مبكر من عقد الثمانينات من القرن المنصرم. ولكن مؤسسات التمويل الأصغر هي أفضل من البنوك من حيث درجة التمركز. تمركز مؤسسات التمويل الأصغر يظهر بصورة مختلفة للبنوك (60٪ من مؤسسات التمويل الأصغر في ولايات ريفية).

توزيع فروع البنوك يحتاج أن يتم ربطه ببعض مؤشرات الفقر الأساسية، لرؤية ما إذا كانت هذه الفروع تقع في مناطق ذات تمركز بالفقر أم لا؟ وحسب البيانات المتوافرة لدى وحدة التمويل الأصغر فإن جميع المناطق ما عدا ولاية الخرطوم لديها درجة تمركز مصرفي أقل من المتوسط. وعلاوة على ذلك، باستثناء ولاية الخرطوم والإقليم الشمالي اللتين تتميزان بمتوسط مرتفع نسبياً من حيث إستهلاك الفرد من السلع والخدمات، فإن الأقاليم الأخرى (الأوسط، الشرقي، كردفان ودارفور) هي أقل من المعدل القومي. وتمركز المصارف في هذه الاقاليم يبلغ حوالي 50٪ من جملة جميع المصارف العاملة بالبلاد.

استخدام الصيغ التمويلية الصديقة المواتية للتنمية:

الصيغ التمويلية القائمة على البيع (صيغتي المرابحة والسلم) تمثلان النسبة الأكبر والمهيمنة بين الصيغ التمويلية الأخرى. وهذا ليس مختلفاً عن التوزيع الكلي للتمويل المصرفي بحسب صيغة التمويل في يناير 2011 بينت الإحصاءات أن صيغة المرابحة تشكل (64.7٪) من إجمالي الصيغ التمويلية المصرفية الأخرى، بينما بلغت حصة المشاركة (14.1٪) والمضاربة (7.9٪) Arab Banking Magazine,) 2011)[2]. ومع ذلك، فإن السودان هو الأفضل بكثير من بنغلاديش التي لديها التمويل الأصغر القائم على الشراكة يمثل حوالي (6٪)[3].

دعم ومساعدة التمويل الأصغر للقطاعات الإنتاجية

أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للتمويل الأصغر، فلا توجد إحصاءات كلية متاحة ويمكن الحصول عليها بسهولة. ومع ذلك، تظهر الأرقام المتناثرة هنا وهناك هيمنة قطاعي التجارة والخدمات، وإلى حد ما، القطاع الزراعي.

1) Ibrahim, Badr EL Din A., 2013, «Key Elements of an Institutionalized Structure for MF & MF as a Component of the Financial Sector- The Sudanese Experience», UNDP/CBOS Workshop on Islamic Microfinance Principles and Best Practices 11- 13 March, Khartoum, Sudan

2) Arab Banking Magazine, 2011, Issue No. 366, page 7, Arab Banking Union.

3) جاء ضمن سياسة بنك السودان المركزي للعام 2014 تخفيض نسبة المرابحة في محفظة التمويل الاصغر من أكثر من 90٪ الى نسبة 70٪.

على سبيل المثال محفظة الخريجين الثانية تتألف من مساهمات من البنوك وبنك السودان المركزي، فقد أظهرت أنه بحلول نهاية العام 2012م، كان التوزيع القطاعي لمحفظة الخريجين على النحو التالي: قطاع الزراعة حوالي (24٪)، في حين أن قطاع الخدمات شكل نسبة (36٪)، وقطاع التجارة (29٪). أما حصة الصناعة فكانت حوالي (1٪) فقط. وبالمثل، فمن أصل أكثر من (17) مليون جنيه سوداني من التمويل بالجملة الذي قدم من قبل برنامج الشراكة بين بنك السودان المركزي والبنك الإسلامي للتنمية - جدة، والذي قدم لعدد سبع مؤسسات تمويل أصغر، فإن نسبة (24٪) من العملاء كانوا في القطاع الزراعي، ونسبة (44٪) في قطاع التجارة، و (21٪) في قطاع الخدمات، و (2٪) فقط في القطاع الصناعي.

العائد الاجتماعي

الدراسة الوحيدة الشامله التى قامت بقياس الأثر الإجتماعي بالولايات قام بها البنك الدولي في مايو 2013،[1] اعتمد التحليل في هذه الدراسة على بيانات الاستبيان (480 استبيان وزعت على كل ولايات السودان عدا ولايات دارفور) والمقابلات الشخصية والمعلومات الأولية. وتوصل التقرير إلى ان «تجربة التمويل الأصغر في السودان تجربة موجبه» والنتائج الأساسية أوضحت «درجة عاليه من رضا زبائن التمويل الأصغر من الخدمات المقدمه إليهم من مؤسسات التمويل الأصغر وكذلك وجدت الدراسة تطور إيجابي ملحوظ من تلقي التمويل أشار إليه الزبائن». وكانت أهم النتائج كالأتي:

- أغلب التمويل عبر صيغة المرابحة لشراء مواد خام بضمانة طرف ثالث يشكل نسبة نحو 50٪، وأغلب الممولين منحوا فترة سماح وأن عمليات التمويل الصغير (أكثر من 20 ألف) نادره ونسبة القروض الفردية تصل إلى أكثر من 90٪.
- تزايدت فرص التشغيل في الحالات التي طلبت التمويل للتوسع (أكثر من 50٪). كما ترى نسبة 80٪ أن دخولهم زادت وكذلك ترى نسبة نحو 50٪ أن أرباحهم قد زادت ونسبة 32٪ يرون أن مشاريعهم قد نمت.

- هنالك تطور إيجابي في الرفاهية بالنسبة للزبائن الذين منحوا تمويلاً في مجال التغذية (نحو 50٪) والحصول على فرص التعليم (36٪)، وفرص الخدمات (34٪)، وشراء

1) تقييم أثر قطاع مؤسسات التمويل الأصغر في السودان، 2007-2013، أي إف سي الاستشارية العالمية وشركة (باكت) الاستشارية

الأغراض الضرورية. كما أن 45٪ أوضحوا بأنهم في وضع مادي أفضل من بقية المجتمع المحلي.

ومن أهم المقترحات ضرورة وجود برامج لرفع الوعي بالتمويل الأصغر للجهة المستهدفة، والشفافية في الشروط وتسهيل طريقة التقديم للتمويل وقفل الباب أمام الوسطاء للقيام بهذا الدور بتكلفة، ولتوسيع مظلة الممولين ينبغي الإعتماد على الوسائط والوكلاء والتقانة وتسهيل الضمانات وإيجاد أوعية إدخارية اختيارية وتوسيع دائرة المنتجات، والخدمات غير التمويلية عبر مراكز تطوير المشروعات وضمان الشفافية مع القياس الصحيح لأسعار المنتجات وتحليل ومعالجة المخاطر التمويلية. كما أوضحت الدراسة أن التمويل الأصغر لم يؤخذ بعد كنشاط اقتصادي مربح بل كآلية سريعة لخفض معدلات الفقر.

4/ الخلاصة والتوصيات

التجربة التنموية للتمويل الأصغر السوداني مركزة على القضاء على الفقر كهدف أوحد، مع عدم وجود أهداف تتعلق بالإقتصاد الكلي وذات أبعاد تنموية واضحة، علماً بأن الإستراتيجية القومية الشاملة للتمويل الأصغر أدخلت البعد التنموي والإقتصادي. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من المساهمات الإيجابية المتصاعدة للتمويل الاصغر من حيث عدد العملاء، وحجم التمويل، وانتشار مؤسسات التمويل الأصغر، ولكن يلاحظ أن تجربة التمويل الأصغر السودانية لديها بعض التوجهات التي قد تتباين مع التطلعات الرامية لتحقيق الأهداف الإجتماعية (مثل عدم التوازن في التوزيع الجغرافي لفروع المصارف، والاستخدام المكثف لصيغ التمويل القائمة على البيع، والانحياز لتمويل القطاعات الحديثة على حساب القطاعات التقليدية).

ويمكن طرح بعض التوصيات المتعلقة بالسياسات:

التمويل الأصغر الإسلامي السوداني تجنب (الأعباء المزدوجة)، والمتمثلة في فقدان التمويل وسبل العيش في حالة الإخفاق التام، وكذلك التضخم المفرط، حال تبنيه لصيغ التمويل الإسلامي القائمة على الشراكة. صيغ التمويل القائمة علي الشراكة هي الأفضل استخداماً للمشروعات ذات الصبغة التنموية، حيث انها لا تثقل العملاء بالديون، وكذلك تجنب الجهات الممولة من الخسائر الناجمة من التضخم المفرط (أنظر Ibrahim, Badr El Din A. & Mohammed Osman Khalifa, 2011 ؛ Ibrahim, Badr El Din A., Badr El Din, 2004 Ibrahim, Badr El Din A., 2013; Ibrahim, 2008,).[1]

بما أن المال في الإسلام ليس ملكاً للأفراد ولكنه يتبع للمجتمع، مثلاً (المجتمع المتواجد في منطقة جغرافية محددة، فإن ودائع التمويل الأصغر الإسلامية المودعة من قبل هذا المجتمع، فإنه يجب أن تستخدم هذه الودائع وتخصص للتمويل في نفس المنطقة (مثلاً فتح فروع في المنطقة السكنية).

لتحقيق الاهداف التنموية بفعالية، يجب وضع حوافز لتشجيع البنوك على توسيع انتشارها الجغرافي، وأن تقوم مؤسسات التمويل الأصغر بفتح فروع لها في كل محلية.

الاستراتيجية القومية الشاملة للتمويل الأصغر الجديدة،[2] أدرجت أهداف اقتصادية كلية، ولكن لا يمكن أن تكتمل مساهمة التمويل الأصغر في تحقيق الأهداف التنموية دون التوجه نحو التصدير، حتى لو اقتصر ذلك على بعض المنتجات.

مطلوب تقييم مستمر للإنجازات التنموية لقطاع التمويل الأصغر، وبخاصة للأثر الاجتماعي للتمويل للحد من الفقر بين عملاء التمويل الأصغر الممولين ولكن على مستوي كل مؤسسة على حده.

1) Ibrahim, Badr El Din A., 2008, "Nothing Ventured, Nothing Gained", in the journal Islamic Banking & Finance, London, UK, Vol. 5, Issue No. 4, 2008.; Ibrahim, Badr El Din, 2004, Banking & Finance to SMEs in Sudan – Lessons from an Islamic Financing System, a book forwarded by Prof. Rodney Wilson, Director, Institute for Middle Eastern and Islamic Studies, University of Durham, Publisher: The Institute of Islamic Banking and Insurance, London, UK .Ibrahim, Badr El Din A. & Mohammed Osman Khalifa, 2011, «Why *Musharaka* Mode of Finance is Worth Considering?, Journal of Islamic Banking and Finance, quarterly publication of the International Association of Islamic banks, Karachi, September 2011 Issue; Ibrahim , Badr El Din A., 2013b, "Islamic Microfinance – A Superior Model Often on a Wrong Track, Al-Markazi Magazine, Central Bank of Sudan, Issue. Feb. 2013, and Ibrahim, Badr El Din, 1999. "Can *Musharaka* Financing of SME be Applied to the Interest-Based Banking System?", Small Enterprise Development Journal, London: Intermediate Technology (IT) Publications.

2) SCMF, the Supreme Council of Microfinance, 2013, the National Microfinance Comprehensive Strategy, 2013-2016.

دراسات وبحوث

إزالة دعم المحروقات ضرورة حتمية للإصلاح الاقتصادي

د. أمين صالح يس

مكتب الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي بالخرطوم

مقدمة:

يهدف هذا المقال إلى إلقاء الضوء على الآثار الاقتصادية الناتجة من دعم المحروقات في الدول النامية المستوردة للبترول. لأغراض هذا المقال يتم تعريف دعم المحروقات على انه السياسة التي تعتمدها الدولة وتؤدي إلى خفض تكاليف إنتاج المحروقات، أو تؤدى إلى زيادة أرباح منتجي المحروقات أو تقود إلى خفض أسعار شراء المحروقات للمستهلكين. انقسم الاقتصاديون ما بين مؤيد لبقاء الدعم ومعارض له لكن الحقيقة ان هذا الدعم مهما تنوعت أشكاله فإنه يرهق مالية الحكومة ويؤثر سلباً على الفقراء والأغنياء على السواء ولا يساعد على استدامة الاستقرار الاقتصادي.

الدعم وأغراضه:

ينشأ الدعم عادة عندما تعتمد الدولة سياسة محددة تفقد من خلالها نسبة كبيرة من الإيرادات التي كان من الممكن استخدامها لخفض عجز الموازنة. من أشهر السلع التي حظيت بدعم مقدر من الحكومة المركزية سلعتي القمح (الدقيق) والسكر. وفى الفترة الأخيرة وجد الدعم طريقه الى المحروقات الأساسية مثل الديزل والبنزين والكيروسين، بالإضافة إلى غاز الطبخ. يهدف دعم هذه السلع لجعلها متوفرة للاستهلاك العام بأقل تكلفة وتستفيد منها كل طبقات المجتمع على حد سواء.

مع التزايد المضطرد والمفاجئ لأسعار الوقود العالمية لجأت العديد من الدول النامية إلى الدعم العام المباشر للمحروقات بهدف حماية المواطنين ودعمهم للحصول على المحروقات بأسعار في متناول الجميع. هذه الدول على فئتين، أما دول منتجة ومصدرة للمحروقات أو دول مستوردة لها. بين المنزلتين نجد الدول التي تنتج ولا يغطى الإنتاج الطلب المحلى فإنها تلجأ إلى استيراد ما يغطى الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك. أما الدول المنتجة ومصدرة للمحروقات وتتبنى سياسة تسعيرية للمحروقات أقل من سعرها في السوق العالمي ونتيجة لهذا الإجراء فإن تلك الدول تفقد مبالغاً مالية مقدرة من العائد إذا ما تم احتسابه بالسعر العالمي، ولكنها لا تتأثر بشكل كبير بفقدان هذه الإيرادات نسبة لما تتمتع به من احتياطيات ضخمة. أما بالنسبة للدول المستوردة للمحروقات فإنها تتحمل الفرق بين تكلفة الاستيراد وبين السعر المحدد للمستهلك في أسواقها المحلية، هذه التكلفة تكون في ازدياد مضطرد إذا كانت أسعار المحروقات

في ازدياد متواصل في السوق العالمي، أو إذا كان سعر صرف عملة الدولة المستوردة غير مستقر. في الحالتين تتحمل هذه التكلفة الحكومة في الظاهر ولكن إذا أمعن النظر فإن المتحمل الحقيقي لهذه التكلفة هو المواطن فقيراً كان أم غنياً.

تتباين الدول في تحمل هذه التكلفة لتقديم هذا الدعم لمواطنيها. الجدول التالي يعطي مثالاً لما تنفقه بعض البلدان على دعم المحروقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول: (1)

تكلفة دعم المحروقات لدى بعض الدول في العام 2011م

الدولة	نسبة الدعم إلى الناتج المحلي الإجمالي
العراق	٪14.3
المملكة العربية السعودية	٪13.3
مملكة البحرين	٪10
الإكوادور	٪9.7
ليبيا	٪8.8
مصر	٪8.6
فنزويلا	٪8.1
السودان	٪5.2

المصدر: بتصرف من موقع Bloomberg Business وموقع صندوق النقد الدولي

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن العراق والمملكة العربية السعودية أكثر البلدان دعماً للمحروقات وكلاهما من الدول المنتجة والمصدرة للبترول. بينما بلغت نسبة الدعم للمحروقات في السودان حوالي 5.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل 10 مليار جنيه سوداني وذلك في العام 2011، هذا الدعم يبدأ في الغالب لمواجهة وتيرة التسارع في ارتفاع الأسعار لمواجهة التضخم وتوفير حماية بالنسبة للمواطنين. في ظل الأسعار المرتفعة عالمياً يلاحظ ان مثل هذا الدعم باهظ التكلفة ويمثل نسبة كبيرة من الدخل القومي.

للارتفاع المتسارع لأسعار الطاقة أثر مباشر وآخر غير مباشر على رفاهية الأسرة Household welfare. الأثر المباشر يقع على عاتق ميزانية الأسرة عبر زيادة تكاليف شراء المحروقات وبصورة غير مباشرة عبر مقابلة تكاليف الترحيل والانتقال. كلا الأثرين يجبران الأسر على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق، وخفض بعض البنود في ميزانية الأسرة لمقابلة متطلبات الزيادة في أسعار المحروقات. أثبتت بعض الدراسات أن زيادة 0.25 دولار في سعر المحروقات تنخفض على أثرها القدرة الشرائية للأسرة بواقع 5٪ أو 6٪ في الغالب الأمر الذي ينعكس سلباً على رفاهية الأسرة.

الأثر السلبي لدعم المحروقات:

الدعم قد لا يكون ايجابياً سواءً على الفقراء أو الأغنياء، كما أنه قد يوثر سلباً على الموازنة العامة للدولة. بالرغم من هذه الحقائق يلاحظ أن كثيراً من البلدان تلجأ إلى الدعم العام للمحروقات، وقد لا تكترث للأثر السلبي المتوقع عنه في المدى الطويل. تلجأ الحكومات إلى الدعم لتحقيق مكاسب في المدى القصير كجزء من البرامج الاجتماعية لمساعدة الشرائح الفقيرة، ولكن في الغالب لا تستفيد الشرائح الفقيرة من هذا الدعم على النحو المطلوب. في دراسة أعدها صندوق النقد الدولي وجد أن دعم المحروقات بواسطة الدول يكلف 1.9 تريليون دولار في العام وهذا الرقم يمثل 2.5٪ من الناتج العالمي. كما وجد أن 61٪ من فوائد الدعم تذهب إلى أغنى 20٪ من السكان وهذه هي الفئة التي تمتلك الآليات والماكينات التي تعتمد في إنتاجها على المحروقات بشتى أنواعها.

دعم الطاقة يساعد ويؤثر سلباً على الفقراء في آن واحد. الدعم يساعدهم في الحصول على المحروقات بأسعار زهيدة وتتمكن الأسر والأفراد من الانتقال والترحال بشكل يسير. لكن بالمقابل وجود الدعم يساعد على الزيادة في استهلاك المحروقات الأمر الذي قد يؤدي إلى آثار بيئية وصحية يدفع ثمنها الفقراء في الدول النامية قبل الأغنياء. دعم المحروقات يساعد على الاستخدام غير المرشد للوقود خاصة وقود النقل والترحيل. فالإنسان جُبل على الإسراف والاستهلاك بلا مبالاة للعواقب المترتبة على استهلاك سلعة كالديزل أو الجازولين على سبيل المثال.

دعم المحروقات يستنزف الموارد المالية العامة للدولة. وانتهاج سياسة تدعم بها الدولة استهلاك المحروقات هو أمر عالي التكلفة المالية. بالنظر إلى أداء موازنة عام 2013م، يلاحظ أن الدولة تنفق من الموارد العامة 22 مليار جنيه سوداني لدعم استهلاك المحروقات يعادل 7.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

هذا الرقم يشمل الدعم الضمني والذي ينتج عن الفرق بين سعر البيع للمصافي المحلية من خام مزيج النيل والسعر في السوق العالمي. كما يشمل تكلفة استيراد المحروقات لسد الفجوة الناتجة عن الزيادة في الاستهلاك حيث تستورد الدولة محروقات وفق السعر العالمي وتباع تلك المحروقات للمستهلك وفق السعر المحلى الثابت. بكل المقاييس فإن ما تنفقه الدولة على دعم المحروقات مبلغ ليس بالقليل كان الأجدى تخصيصه لزيادة الاستثمار في البنيات الأساسية وقطاع التنمية الاجتماعية والتي تستفيد منها الفئات الفقيرة.

جدول (2):

حجم استهلاك الديزل إلى بقية المحروقات

(بالطن المتري)

بيان	2013	2014
ديزل	٪55	٪64.5
بنزين	٪23	٪22
كيروسين	٪13	٪11.9
غاز طبخ	٪9	٪1.3
المجموع	٪100	٪100

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

يلاحظ من الجدول رقم (2) أن استهلاك المحروقات قد ازداد كثيراً خلال العشر سنوات الأخيرة، وهذا يعزى إلى عدة أسباب أهمها التوسع في التصنيع على مستوى المدن الكبرى في السودان، التوسع في إنتاج الكهرباء، ازدياد عدد المركبات العامة والخاصة لدى الأفراد والمؤسسات. و أيضاً يلاحظ أن استهلاك وقود الديزل وحده يفوق نسبة 50٪ من جملة استهلاك المحروقات في العام 2013م. عقب سياسة رفع الدعم عن المحروقات أنخفض استهلاك المحروقات بنسب متفاوتة لكن من المتوقع ان تزداد انخفاضاً في 2014م، لكن من المتوقع أن ترتفع نسبة استهلاك الديزل ليصل أكثر من 64٪ من جملة الاستهلاك. ويعزى هذا لتحول المستهلكين للاعتماد على الديزل أكثر لأنه الأقل تكلفة من بين المحروقات الأخرى المستخدمة لآليات الاحتراق الداخلي.

استراتيجية إزالة الدعم:

العناصر المطلوبة: الدعم العام للمحروقات في الدول المستوردة للبترول يجد طريقه إلى الفئات المقتدرة قبل الفئات الفقيرة وبالتالي لا يستفيد منه الفقير ولا يحقق مستوى الحماية المطلوب للفقراء. عليه لا بد من اتخاذ إجراءات تصحيحية تؤدي في النهاية إلى حُسن استخدام الموارد بما ينفع الناس. إزالة الدعم تعنى إعادة تسعير المحروقات وفقاً للسعر العالمي الأمر الذي يؤدى إلى الزيادة في سعر المحروقات بالنسبة للمستهلك. لذا أصبحت إزالة الدعم عن المحروقات وتسعير المحروقات على هدى السعر العالمي من أهم ركائز الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية عموماً والاقتصاد السوداني بصورة خاصة. لأن إزالة الدعم تعنى عدة اعتبارات مثل:

أ) توفير مبالغ مقدرة في الموازنة العامة للدولة تخصص للاستثمار في التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية.

ب) ترشيد استهلاك المحروقات بصورة تساعد على تقليل الانبعاثات الحرارية.

ج) إظهار التكلفة الحقيقية للخدمات والسلع التي تعتمد في إنتاجها على المحروقات المدعومة مما يساعد على إصلاح شروط التجارة والتبادل في السوق المحلى.

د) توفير مبالغ يمكن استخدامها لتقليل حجم الدين الداخلي ومعالجة بعض المتأخرات.

هـ) تقليل من ثم القضاء على محاولات تسريب المحروقات خارج البلاد.

هنالك عناصر لابد من توفرها حتى تحقق الإجراءات التصحيحية لإزالة الدعم أهدافها يمكن رصدها في الآتي:

1/ إعمال الشفافية، التخطيط السليم، التواصل مع فئات المجتمع قبل البدء في إجراءات رفع الدعم عن المحروقات.

2/ اعتماد إجراءات لحماية الشرائح الضعيفة والفقيرة في المجتمع عبر تقوية آليات شبكات الضمان الاجتماعي.

3/ اعتماد آلية محددة تتم بموجبها المراجعة الدورية لأسعار المحروقات في السوق العالمي والاهتداء بها في تحديد مؤشر للأسعار في السوق المحلية.

4/ اعتماد سياسة اقتصاد كلى محكمة وسياسة نقدية ومالية فعالة تعين على مواجهة الآثار التضخمية لزيادة أسعار

المحروقات. صندوق النقد الدولي أحد المؤسسات التي تنادى بشدة لتبني الإصلاحات الاقتصادية في الجوانب المالية خاصة في جانب ترشيد الدعم وتوجيهه بشكل أكثر دقة حتى يكون فعالاً في محاربة الفقر ومساعدة الأسر الفقيرة. من الدول التي استجابت الى نداءات الإصلاح الاقتصادي، جمهورية إيران الإسلامية. تعتبر تجربة إيران من التجارب الجيدة في رفع الدعم عن الوقود. ففي العام 2010م أعلنت إيران عن برنامجها الإصلاحي الشامل لرفع وإزالة الدعم عن المحروقات والذي بدأته ببرنامج توعوي إعلامي للجمهور أوضحت فيه عزمها على تعديل سياسة دعم المحروقات وتحويل مبالغ الدعم إلى دعم نقدي يستفيد منه الفقراء من المواطنين.

تعتبر دولة غانا من الدول التي حققت نجاحات في رفع الدعم على سبيل المثال، حيث ازدادت أسعار المحروقات بنسبة 50٪ وبالتالي ارتفعت أسعار المحروقات، وتضرر من هذا الارتفاع قطاع كبير من المجتمع خاصة الفقراء، وبالمقابل وضعت الحكومة برنامج يخفف المعاناة عن نسبة مقدرة من الشعب وذلك عن طريق البرنامج التالي:

(أ) إلغاء الرسوم الدراسية لطلاب مرحلتي تعليم الأساس والثانوي.

(ب) تخصيص مبالغ إضافية لدعم برامج الصحة الأولية في المناطق الأكثر فقراً في الدولة.

(ج) زيادة الاستثمار في توفير وسائل النقل في الحضر.

(د) تخصيص مزيد من المبالغ لاستخدامها لتوسيع كهربة الريف.

ومن أمثلة الدول العربية فلقد اعتمدت الأردن برنامجاً لرفع الدعم التدريجي عن المحروقات في 2005م وتم التحرير بالكامل في فبراير 2008م عندما ارتفعت أسعار المحروقات بنسبة تدرجت من 35٪ إلى 75٪. ومن أجل امتصاص أثر هذه الزيادة على محدودي الدخل والفقراء قامت الحكومة بعدة تدابير شملت الآتي:

أ/ زيادة الحد الأدنى للأجور وزيادة أجور الموظفين في القطاع الحكومي.

ب/ إعطاء منحة نقدية للموظفين في القطاع الحكومي والمعاشيين.

ج/ إعانات نقدية للأسر الفقيرة ذوات الدخول المنخفضة والتي لا يعمل عائليها في القطاع الحكومي ولا يتقاضون معاشاً حكومياً.

د/ أعلنت الحكومة عن دعمها لصندوق المساعدات القومي بمبالغ مقدرة تستخدم في تقوية مشاريع شبكات الأمان الاجتماعي بمساعدة البنك الدولي.

خاتمة:

في ظل الارتفاع المستمر لأسعار المحروقات في السوق العالمي لجأت العديد من الدول النامية إلى اعتماد سياسة دعم المحروقات لمساعدة كل الأسر على الحصول على المحروقات بأسعار متدنية. لكن التجربة أثبتت ان هذه السياسة تفقد موازنات تلك الدول مبالغ طائلة ولا تساعد على ترشيد استهلاك المحروقات. لإصلاح الأمر لابد من تبنى سياسة جديدة ترفع بها الحكومات الدعم العام واستبداله ببرامج موجهة إلى الفئات الفقيرة في الدولة لتخفيف عبء ارتفاع أسعار المحروقات. إحدى هذه الإجراءات هو دعم وتقوية شبكات الضمان الاجتماعي التي من خلالها يمكن للدولة ان تقدم الدعم اللازم للأسر الفقيرة.

المراجع:

1/ وزارة المالية والاقتصاد الوطني، تقرير الأداء السنوي للعام 2013م.

2\ Arzel del Granado, Javier Arze, David C, and R. Gillingham, (2010), "The Unequal Benefits of Fuel Subsidies: A Review of Evidence for Developing Countries", IMF working paper: WP/10202/.

3\ Clements, Benedict et al (eds), (2013), "Energy Subsidies Reform: Lessons and Implications", The International Monetary Fund, Washington D.C.

4\ David, Coady and David Newhouse, (2006), "Ghana: Evaluating the Fiscal and Social Costs of Increase in Domestic Fuel Prices" in Poverty and Social Impact Analysis of Reforms: Lessons and Examples from Implementation, (Washington D.C.) World Bank.

دراسات وبحوث

دور نقاط البيع في نشر ثقافة الشمول المالي بالتركيز على ولاية البحر الأحمر

إعداد
عبد المحسن ميرغني عبد الله

الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي

ملخص تنفيذي

تهدف هذه الورقة للخروج بمقترحات تؤدي الى تعزيز نسب الشمول المالي للجهاز المصرفي السوداني وذلك لمحاولة الوصول لحل مشكلة ليست موجودة في السودان فقط بل مشكلة عالمية وتتمثل في عدم وصول الخدمات المالية لعدد كبير من الناس حيث أورد تقرير البنك الدولي[1] أن أكثر من 2.5 مليار شخص في العالم ليس لديهم حساب في أي مؤسسة مالية، هذا في العالم وليس السودان بمعزل عن العالم.

تناولت الورقة مزايا نقاط البيع حيث يمكن عن طريق هذه الخدمة استقطاب عدد كبير جدا من العملاء للجهاز المصرفي للاستفادة من المزايا التي تتوفر من استخدام هذه التقنية، تقلل خدمة نقاط البيع من تكلفة إدارة النقود الورقية المتمثلة في مراقبة حركتها واستهلاكها وإعادة الطباعة المتكررة نسبة للتعامل الكبير والكثير مع النقود الورقية وتقدم تقنية نقاط البيع عدة خدمات للعملاء منها امكانية سداد فواتير الهاتف والكهرباء فضلاً عن سداد قيمة المعاملات اليومية التي تتم بين كل من البائعين والمشترين، ومن ثم تم تحليل العلاقة ما بين كل من نقاط البيع والمحفظة الاليكترونية وجهاز الصراف الآلي، ومن خلال هذا التحليل تم الوصول الى أن العلاقة بين المحفظة الاليكترونية ونقاط البيع علاقة تكاملية أي تعتبر نقاط البيع من وسائل تشغيل المحفظة الاليكترونية، أما عند المقارنة بين نقاط البيع والصراف الآلي فقد كانت العلاقة بينهما علاقة تنافسية أي تعتبر خدمة نقاط البيع عبارة عن خدمة منافسة للصرافات الآلية إذا تم التوسع في نقاط البيع تقل الحاجة الى استخدام ماكينات الصراف

1) تقرير التنمية المالية العالمية للعام 2014: الشمول المالي، الصادر عن البنك الدولي في 11 نوفمبر 2013م.

الآلي. وهذا ما دعي الى إجراء هذه المقارنة نظراً للمشاكل التي تحيط باستخدام الصراف الآلي من جراء قلة الماكينات مقارنة بكثرة المستخدمين لها من العملاء، إذاً يمكن حل المشاكل التي تواجه استخدام الصراف الآلي عن طريق التوسع في نقاط البيع، وقد خرجت الدراسة بعدة نتائج كان أهمها:

* تعتبر نقاط البيع غير معروفة لدى كثير من عملاء الجهاز المصرفي.
* هنالك نسبة كبيرة من النقد خارج الجهاز المصرفي وتتزايد هذه النسبة بصورة مستمرة.

كما خلصت الدراسة إلى مقترحات أهمها:

- أن يقوم بنك السودان المركزي بتكثيف حملات نشر الوعي المصرفي في كافة الولايات للتعريف بالمصارف والخدمات التي تقدمها بما فيها الخدمات الالكترونية.
- أن تتبنى ولاية البحر الأحمر تنفيذ (مشروع نقطة بيع لكل بقالة بولاية البحر الأحمر)، بالتنسيق مع بنك السودان المركزي.

خلفية:

تحتاج خدمة نقاط البيع الى المزيد من المجهودات للاستفادة المثلى منها حيث لا يخفى أن الكثير من عملاء الجهاز المصرفي بل الكثير من موظفي الجهاز المصرفي لا يولون استخدام هذه الخدمة الاهتمام الكافي بل لا يعرفون عنها الكثير بالرغم من مرور أكثر من ثمانية أعوام على دخول هذه الخدمة في السودان، إذ بدأ تشغيل الشبكة السودانية للصراف الآلي ونقاط البيع في فبراير 2006 م، وتأتي هذه الدراسة لتوضيح الواقع العملي لنظم الدفع الالكترونية ممثلة في نقاط البيع والصرافات الآلية ومشروع المحفظة الالكترونية ومن ثم تخرج بتوصيات تعالج مشكلة عدم انتشار ماكينات الصراف الآلي بالقدر الكافي، بالرغم من المبالغ الكبيرة خارج الجهاز المصرفي السوداني والتي تقدر بحوالي 16,751.5 مليون جنيه سوداني حتى نهاية العام 2012م، وهذا بالطبع سيزيد من نسبة السيولة خارج الجهاز المصرفي حيث يفضل العملاء الاحتفاظ بالسيولة النقدية نظراً لصعوبة الحصول عليها عن طريق القنوات الرسمية للمصارف خاصة تقنية الصراف الآلي التي تتيح النقد داخل الجهاز المصرفي أكبر فترة ممكنة حيث لا يقوم العميل بالسحب الآلي من حسابه إلا عند الحوجة الفعلية للنقد، هذا في الأحوال الطبيعية أما إذا لم تتوفر للعميل الثقة في سهولة استخدام الصراف الآلي في أي مكان وأي زمان فإن ذلك سيحتم عليه الاحتفاظ بالسيولة النقدية وليس من خلال الاحتفاظ به لدى المصرف الذي يتعامل معه كحساب جاري للسحب منه في الوقت الذي يحتاج للسيولة، وبالتالي يمكن الاستفادة من نقاط البيع كي تسد جزء كبير من الثغرة التي توجد في عدد ماكينات الصراف الآلي.

مشكلة الدراسة:

تنبع مشكلة الدراسة من عدم انتشار استخدام نقاط البيع في السودان عموماً وذلك بسبب عدم معرفة الميزات الكبيرة التي تتوفر من خلال استخدام هذه التقنية ومن أبرز هذه المزايا أن نقاط البيع يمكن أن تغطي الفجوة التي توجد في عدد ماكينات الصراف الآلي مقارنة بعدد السكان وكذلك يمكن النظر لهذه المشكلة من ناحية قلة انتشار نقاط البيع في ولايات السودان عموما وخاصة في ولاية البحر الأحمر، حيث يبلغ العدد الكلي لطرفيات نقاط البيع في السودان حتى الأول من أبريل من العام 2014 عدد 510 ماكينة ويبلغ عدد نقاط البيع الموجودة بولاية الخرطوم (الخرطوم وبحري وأمدرمان) عدد 463 ماكينة أي أكثر من 90 ٪ من اجمالي نقاط البيع بالسودان، أما عدد نقاط البيع بولاية البحر الاحمر فقط 18 ماكينة بالرغم من أن عدد سكان ولاية البحر الأحمر يساوي حوالى ربع سكان ولاية الخرطوم[1] علاوة على أن هذه الولاية تعتبر من أبرز المناطق في مجال السياحة اذ تتوفر بها العديد من الجواذب السياحية وخاصة المرتبطة بسياحة الغطس والتصوير تحت الماء وكافة الرياضات المائية هذا بالإضافة لوجود الطاقة الإيوائية من فنادق وقرى سياحية ومواقع أثرية في سواكن القديمة ومحمية سنجنيب البحرية وسباق الهجن والعروض الشعبية للقبائل في الولاية.

1) حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء للعام 2009 م يبلغ عدد سكان ولاية البحر الأحمر 1,307,840 نسمة بينما يبلغ سكان ولاية الخرطوم 5,515,257 نسمة.

المفاهيم الأساسية للشمول المالي:

المعنى اللغوي للشمول:

شَمَلَ يَشمُل، شَمْلاً وشُمولاً، فهو شامل، والمفعول مَشْمُول - للمتعدِّي، فنقول: شَمَلَهُ برِعَايَته: جَعَلَهُ تَحْتَ رِعَايَته، وَلاَّهُ اهْتِمَامَهُ، ونقول: شَمَلَتْهُمُ البَرَكَةُ: عَمَّتْهُمْ.

المعنى الاصطلاحي للشمول المالي:

أولا لابد من توضيح أن هنالك أكثر من مصطلح لكلمة الشمول المالي فهنالك من يطلق عليها لفظ الاشتمال المالي وهنالك من يطلق عليها لفظ التعمق المالي ومهما تعددت الالفاظ لهذه الكلمة فالمعنى واحد إذ يرتبط مفهوم الشمول المالي بزيادة تطور المؤسسات المالية والمصرفية وزيادة فعالية السياسة النقدية وتنويع أدواتها بهدف زيادة جهود المتعاملين لجذب ذوي الدخول المحدودة وربطهم بالنظام المالي مما يدعم قراراته عبر الزمن، وبالتالي تعني كلمة الشمول المالي إتاحة الخدمات المالية لكل أفراد المجتمع في كل المناطق سواء كانت ريفية وقروية أم حضرية سواء كانت هذه الخدمات المالية عن طريق المؤسسات المالية والمصرفية مباشرة أو بطريقة غير مباشرة مثل التعامل مع وكلاء المحفظة الالكترونية، وتمثل درجة الشمول النقدي عرض النقود بالمعني الواسع منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ومعكوس هذه النسبة يعطي سرعة دوران النقود، وكلما ذادت درجة الشمول النقدي انخفضت سرعة دوران النقود، ولعل انخفاض الشمول النقدي وزيادة سرعة دوران النقود يعكس تضاؤل الوساطة المالية من خلال عدم مقدرة النظام المصرفي على استقطاب مزيد من المدخرات، وتستخدم درجة الشمول النقدي كمؤشر من مؤشرات الشمول المالي.

الجدول رقم (1) يعكس مدى مقدرة الجهاز المصرفي السوداني في جذب المدخرات والودائع من الجمهور ومقارنتها مع النقد خارج الجهاز المصرفي السوداني حيث يظهر تطور نسبة النقد خارج الجهاز المصرفي ارتفعت نسبة النقد خارج الجهاز المصرفي الى اجمالي عرض النقود من 49.7٪ في العام 2008 م الى 50٪ في العام 2009م، ووصلت إلى 54٪ في العام 2012 م، وكل ذلك يحتم على متخذي القرار في الجهاز المصرفي العمل على زيادة المجهودات لجذب مزيد من المدخرات لمحاولة التقليل من نسبة النقد خارج الجهاز المصرفي بتحسين مستوى الخدمات المقدمة من الجهاز المصرفي وتطويرها والعمل على رفع ثقة العملاء في مقدرة الجهاز المصرفي على الوفاء بالالتزامات النقدية في الوقت الذي يحتاج اليه العميل، حتى لا يضطر للاحتفاظ بالنقد لفترات طويلة خارج الجهاز المصرفي.

طرفيات نقاط البيع التعريف والخصائص:

نقطة البيع هي عبارة عن جهاز مربوط عن طريق شبكة «سودابان» بحساب التاجر المحفوظ طرف البنك وتستخدم فيه بطاقة الصرف الآلي لإجراء أي معاملة مالية تتم بين حامل البطاقة (العميل) والتاجر (مستخدم نقطة البيع)، وبمجرد تمرير البطاقة على جهاز نقطة البيع تظهر رسالة في شاشة الماكينة فيها بيانات العميل (صاحب البطاقة) ويتم بعدها خصم قيمة المشتريات من حساب العميل واضافتها الى حساب التاجر (مستخدم نقطة البيع)، بمجرد أن تتم هذه المعاملة الكترونيا يتم استخراج ايصال من جهاز نقطة البيع فيه تفاصيل مبلغ الخصم وتاريخه ومواعيده، الجدير بالذكر أن أي حامل لبطاقة صراف صادرة من أي بنك بإمكانه

جدول رقم (1):

عرض النقود خلال الفترة 2008 - 2012

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
عرض النقود M1	13,630.0	16,106.3	19,908.3	24,850.0	30,993.4
النقد خارج البنوك	6,774.6	8,066.2	10,068.0	12,850.1	16,751.5
نسبة النقد خارج الجهاز المصرفي الى اجمالي عرض النقود M1	٪ 49.7	٪ 50	٪ 50.6	٪ 51.7	٪ 54

المصدر: بنك السودان المركزي

استخدام أي نقطة بيع مملوكة لأي بنك آخر، وهي منفذ لاستلام قيم المشتريات عن طريق خصم المبلغ من حساب المشتري واضافته الي حساب البائع، وهي وسيلة ممتازة لسداد المدفوعات كبديل للنقد.

ونقاط البيع عبارة عن ماكينات خاصة مجهزة بتقنية مصممة لتقديم خدمات آلية لزبائن المحال التجارية والمؤسسات الخدمية المختلفة ويتم ربط ماكينة نقطة البيع ربط مباشر مع حساب التاجر او المؤسسة بالبنك حتي يتم إضافة المبالغ المتحصل عليها عن طريق جهاز نقطة البيع، اذاً هي إحدى قنوات الدفع الإلكترونية وتعتمد في أساسها على توفر جهاز نقاط البيع والذي باستخدامه يتم التحويل الإلكتروني للأموال وكذلك يوفر لصاحب بطاقة الصرف الآلي أو بطاقات الائتمان إمكانية أن يسدد قيمة مشترياته من المحلات التجارية بتحويلها من حساب صاحب البطاقة إلى حساب صاحب المحل التجاري الذي تمت فيه عملية الشراء، وتقدم نقاط البيع خدمات أخرى كسداد الفواتير والاستعلام عن الرصيد وطباعة كشف الحساب وغيرها من الخدمات باستخدام البطاقات المصرفية المختلفة.

الواقع العملي لاستخدام نقاط البيع:

تشير البيانات والأرقام التالية إلى مدى استخدام خدمة نقاط البيع من خلال الواقع العملي، ولتكون الصورة واضحة تمت مقارنتها باستخدام الصراف الآلي الذي يعتبر أكثر انتشاراً مقارنة باستخدام نقاط البيع.

الجدول التالي يوضح عدد نقاط البيع ومدى توسعها.

جدول رقم (2):

عدد نقاط البيع خلال الفترة 2007 - 2013

الأعوام	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013 *
عدد نقاط البيع	162	941	1,436	1,556	1,732	1,741	372

* انخفض العدد في نهاية العام 2013 نظراً لدخول نظام المحول القومي للقيود

المصدر: شركة الخدمات المصرفية الالكترونية.

شكل رقم (1):

عدد نقاط البيع خلال الفترة 2007 - 2013

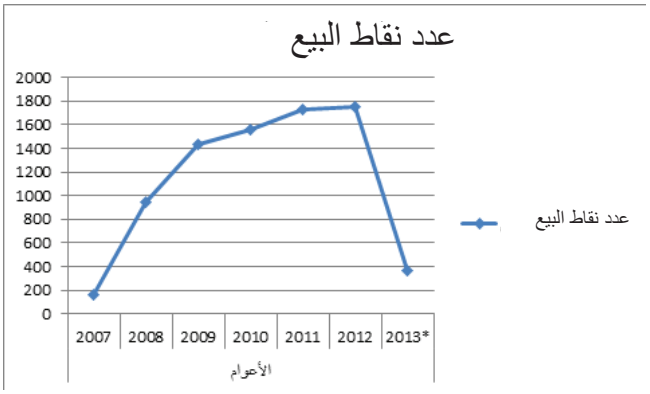

المصدر: شركة الخدمات المصرفية الالكترونية

جدول رقم (3):

عدد ماكينات الصراف الآلي خلال الفترة 2007 - 2013

الأعوام	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*
عدد ماكينات الصراف الآلي (ATMs)	265	395	512	661	739	865	905

* بيانات العام 2013 حتى 19ديسمبر

المصدر: شركة الخدمات المصرفية الالكترونية

شكل رقم (2):

عدد ماكينات الصراف الآلي خلال الفترة 2007 - 2013

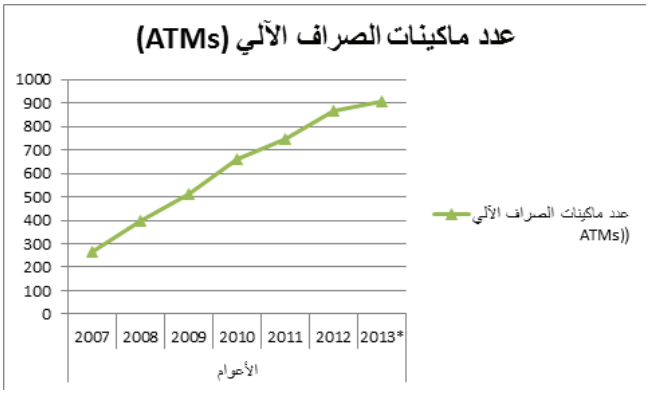

المصدر: شركة الخدمات المصرفية الالكترونية

يتضح من الجدولين رقم (1) و(2) أن عدد نقاط البيع بلغ بنهاية عام 2012 1,741 نقطة بيع مقارنة بعدد 1,732 نقطة في العام 2011 أي بزيادة 9 أجهزة لنقاط البيع فقط في كل

العام في حين أن عدد الصرافات الآلية كان في العام 2011 بلغ حوالي 739 ماكينة وارتفع إلى 865 ماكينة بنهاية العام 2012 أي بزيادة 126 ماكينة صراف آلي فبلغت نسبة الزيادة في هذا العام 17٪ مقارنة بنسبة الزيادة في نقاط البيع 0.5٪ وتعزى هذه الزيادة فقط الى طلبات التجار لنقاط بيع جديدة أو لأن المصارف تمنح التجار هذه الماكينات كخدمة مجانية عند فتح الحساب لأصحاب المحال التجارية المعروفة لدى هذه المصارف، وليس بعد دراسة متأنية للعائد والمخاطرة ولانتشار عدد الصرافات الآلية للبنوك الأخرى وغيره مما يؤيد التوسع في عدد ماكينات الصراف الآلي، وكما يتم عند قيام البنك لفتح موقع جديد لماكينة صراف آلي، ونظرا لأن تكلفة انشاء وتركيب ماكينة صراف آلي جديدة تعتبر عالية وبالعملة الأجنبية تتم كل هذه الإجراءات ودراسات الجدوى، بعدها يتم تركيب ماكينة جديدة للصراف الآلي، وتتم مقارنة العائد من هذه الماكينة والتكلفة الباهظة الثمن، وبالنظر الى الشكل رقم (1) الذي يوضح عدد نقاط البيع خلال الفترة 2007 - 2013م يلاحظ أن الاتجاه العام لا يظهر زيادة واضحة لعدد نقاط البيع بالرغم من دخول عملاء جدد في الجهاز المصرفي السوداني وذلك حسب تقارير شركة الخدمات المصرفية الالكترونية التي توضح زيادة عدد البطاقات الالكترونية من 211,962 بطاقة في العام 2010 الى 1,158,429 بطاقة في العام 2011 وقد وصل عددها في العام 2012م الى 1,326,931 بطاقة الكترونية مقارنة بعدد 905 ماكينة صراف آلي في كل ولايات السودان أي 1,466 عميل لكل ماكينة صراف آلي، وتعتبر قليلة جداً بمنطق أن كل هذا العدد إذا احتاج لاستخدام الصراف الآلي في لحظة واحدة سوف يكون هنالك صفوف انتظار في ماكينات الصراف الآلي يبلغ طول كل صف عدد 1,466 عميل يحملون بطاقاتهم المصرفية وينتظرون أمام باب الصراف الآلي ولكن لا يحدث هذا لان كثير من العملاء يصرفون نقدا من خزينة المصارف مباشرة ومنهم من يستخدم الشيكات لتسوية المعاملات المالية اليومية ومنهم من يستخدم ما يصرفه مباشرة من مرتبات نقدية، وغيره، غير أن هنالك عجز كبير في عدد الصرافات الآلية ويجب أن نعترف به، ويظهر هذا العجز إذا ما تمت المقارنة بالدول الأخرى ففي المملكة العربية السعودية وصل عدد اجهزة الصراف الآلي حتى يناير 2012 الى عدد 11،846 جهاز صراف آلي[1]، مقارنة بعدد 865 ماكينة صراف آلي في السودان في العام 2012.

1) http://www.argaam.com/article/articledetail

جدول رقم (4)

عدد البطاقات المصرفية خلال الفترة 2007 - 2013

الأعوام	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*
عدد البطاقات المصرفية	145,635	136,616	186,243	211,962	1,158,429	1,326,931	1,785,205

المصدر: شركة الخدمات المصرفية الالكترونية

* بيانات العام 2013 حتى 19 ديسمبر

شكل رقم (3)

عدد البطاقات المصرفية خلال الفترة 2007 - 2013

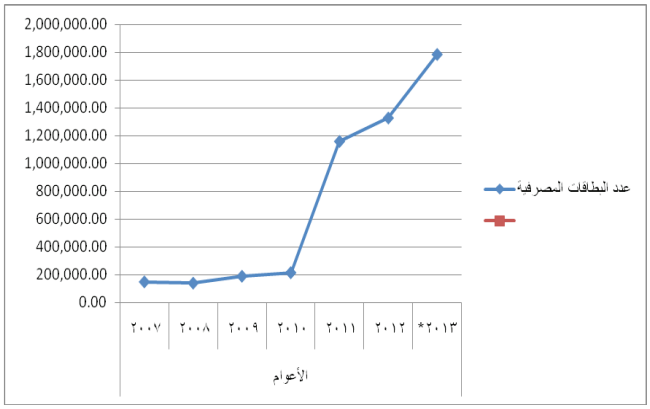

المصدر: شركة الخدمات المصرفية الالكترونية

بالرغم من الزيادة الواضحة في عدد العملاء الذين اتجهوا الى استخدام النقود البلاستيكية كما يوضح الجدول رقم (4) والشكل رقم (3) حيث وصل عدد البطاقات الالكترونية بنهاية العام 2012 عدد 1,326,931 بطاقة بينما كان في العام 2010م فقط 211،962 بطاقة الكترونية بنسبة زيادة 626٪، أما في نهاية العام 2013 فوصل العدد الاجمالي للبطاقات الالكترونية الى 1,785,205 بطاقة ومن المتوقع الزيادة بنسبة أكبر في الفترة القادمة نظرا لإمكانية توسع البنوك في مشروع المحفظة الالكترونية لذلك يجب على متخذي القرار في الجهات المعنية الاستعداد لذلك وعمل التحوطات اللازمة وتعتبر كل هذه الزيادة في عدد البطاقات المصرفية الالكترونية عبئاً على الصرافات الآلية دون نقاط البيع اذ يلاحظ أن التوسع في نقاط البيع كان بنسبة 0.5٪ فقط بينما بلغ التوسع في عدد ماكينات الصراف الآلي 17٪ في العام 2012م ويعتبر الفرق بين كل هذه الزيادات عبئاً إضافياً على شبكة ماكينات الصراف الآلي.

العلاقة بين المحفظة الالكترونية ونقاط البيع:

المحفظة الالكترونية عبارة عن بطاقة دفع يمكن استخدامها لتخزين أي مبلغ من النقود، فيمكن استخدام البطاقة في كل المعاملات النقدية حيث يمكن الشراء عن طريق البطاقة ودفع النقود للبائع عن طريق نقاط البيع أو عن طريق الأنترنت أو عبر الدفع عن طريق تطبيقات الموبايل مثل الرسائل القصيرة (SMS) من خلال المحول القومي، كما يمكن إعادة تغذية البطاقة (إضافة نقود إليها) من خلال عدة طرق كالصرافات الآلية، وكلاء تقديم الخدمة والتجار وذلك باستخدام المنافذ المختلفة (نقاط البيع، الإنترنت، الموبايل).

فوائد خدمة المحفظة الالكترونية للجهات المشاركة:

بالنسبة لبنك السودان المركزي:

- استقطاب جزء كبير من الكتلة النقدية الموجودة خارج القطاع المصرفي.
- تقليل تكلفة إدارة النقود الورقية المتمثلة في مراقبة حركتها واستهلاكها وإعادة الطباعة المتكررة نسبة للتعامل غير الحضاري مع النقود الورقية.
- المراقبة الكاملة والتفصيلية لكافة المعاملات المالية الإلكترونية التي تتم عبر النظام، مما يساعد في مراقبة ومنع نشاطات غسل الأموال ومكافحة الإرهاب وغيرها من المعاملات المشبوهة.

بالنسبة لشركة الخدمات المصرفية الالكترونية:

- توسيع قاعدة الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة.
- زيادة عدد العملاء المستفيدين من البنية التحتية الموجودة في الشركة.
- الاستفادة القصوى من الخدمات المتاحة عبر محول القيود القومي، مما يوسع قاعدة حملة البطاقات المصرفية.

بالنسبة للمصارف (مقدمي الخدمة):

- تقديم خدمات المدفوعات لقطاع أكبر من العملاء.
- زيادة عدد العملاء المتعاملين مع القطاع المصرفي.
- إيجاد أسواق جديدة لفئات مختلفة لا تستمتع حالياً بالميزات التي يوفرها القطاع المصرفي.

بالنسبة للوكلاء:

- زيادة حجم المبيعات من خلال طرح عدد من الخدمات والتحويلات المالية.
- تقليل المخاطر المتمثلة في سرقة ونهب المبالغ النقدية الناتجة عن التحصيل.
- فتح منافذ لخدمات إضافية جديدة.
- ضمان توريد قيمة المبيعات آنياً أو في فترة أقصاها يوم عمل واحد.
- سهولة إدارة الحسابات والتحكم فيها.

بالنسبة لمستخدمي المحفظة الإلكترونية:

- إتاحة طريقة دفع جديدة سهلة وآمنة.
- وسيلة متاحة وفي متناول اليد ولا يشترط وجود حساب مصرفي للحصول عليها.
- تكلفة الحصول عليها قليلة مقارنة بالبطاقات المصرفية العادية.
- وسيلة آمنة وتحافظ علي أمواله من الضياع والسرقة.
- تمكن العميل من الحصول علي كل الخدمات دون الحوجة للذهاب لمقدمي الخدمات.
- توفر الزمن والجهد للعميل.
- وسيلة دفع حديثة ومتقدمة.

الخدمات التي يمكن الاستفادة منها في نقاط البيع:

- يمكن الاستفادة من نقاط البيع في سداد فواتير الهاتف الجوال
- سداد المعاملات اليومية بين التجار والعملاء
- تغذية رصيد الهاتف الجوال.
- خدمة شراء الكهرباء.

اذاً تعتبر علاقة نقاط البيع بالمحفظة الالكترونية علاقة تكاملية وعلاقة استراتيجية فلا بد من تفعيل خدمة نقاط البيع وزيادة استخدامها على مستوى واسع كي تحقق المحفظة الالكترونية أهدافها.

أيهما أقل تكلفة جهاز نقطة البيع أم ماكينة الصراف الآلي؟

بإجراء مقارنة بين نقاط البيع وماكينات الصراف الآلي نلاحظ أن جهاز نقطة البيع يعتبر أقل تكلفة من ماكينة الصراف الآلي حيث على الأقل هنالك مصاريف تشغيل مستمرة بالنسبة للصراف الآلي مثل إيجار المقر الذي يتم به تركيب جهاز الصراف الآلي كذلك فاتورة الكهرباء ومصاريف التكييف، فضلاً عن تكلفة الحراسة والتأمين كل هذه التكاليف لا توجد في نقاط البيع، كذلك يحتوي جهاز الصراف الآلي على عدد كبير من الأجهزة وبالتالي يعتبر ذلك سبباً لارتفاع سعر الجهاز الواحد نظرا لتعدد هذه المكونات بداخله وتتمثل في الآتي:

مكونات جهاز الصراف الآلي:

1. نافذة اخراج ايصالات العملاء
2. نافذة اخراج النقد
3. نافذة ادخال وايداع النقد
4. نافذة ادخال البطاقة
5. لوحة مفاتيح ادخال المعلومات
6. لوحة مفاتيح وظائف الاختيارات
7. شاشة العميل

إذاً الفرق كبير بينهما، وبالتالي يعتبر التوسع في نقاط البيع أقل تكلفة من التوسع في اتاحة خدمة الصراف الآلي أي زيادة عدد ماكينات الصراف الآلي.

وبالنظر إلى واقع الجهاز المصرفي السوداني في التعامل مع العملاء في خدمة نقاط البيع يتضح أن هنالك بعض التناقضات فبالرغم من قلة تكلفة جهاز نقطة البيع مقارنة بجهاز الصراف الآلي كما سبق يلاحظ أن معظم المصارف تفرض رسوم على استخدام نقطة البيع تساوي نفس الرسوم المفروضة على استخدام الصراف الآلي، وهي واحد جنيه على كل عملية، ومن جهة أخرى توزع معظم المصارف ماكينات نقاط البيع لعملائها بدون مقابل (مجاناً) وذلك نظرا لقلة تكلفة هذا الجهاز وهذه تعتبر أفكار تسويقية ممتازة، إلا أن استخدام ماكينات نقاط البيع لم يتغير ايجاباً بالصورة المطلوبة، وترجع أسباب عدم نجاح هذه الفكرة إلى أن هذه المصارف قامت بها بصورة فردية، الأمر الذي أدى إلى عدم معرفة المزايا التي تقدمها خدمة نقاط البيع على مستوى كثير من التجار مستخدمي هذه النقاط، وأيضاً من ضمن الأسباب عدم التدريب الكافي للمستخدمين حيث أن كثير من التجار لا يولون هذه الماكينات الاهتمام الكافي بوضعها في مكان واضح للزبائن وتجهيزها للاستخدام عند طلب أي زبون بل يمكن التسويق لنقطة البيع من خلال سؤال أي زبون هل تريد الدفع نقداً أم عن طريق جهاز نقطة البيع الا أن الواقع العملي يثبت خلاف ذلك حيث تشير البيانات والإحصاءات الى عدم مواكبة التطور والزيادة في عدد العملاء، للتطور والزيادة في ماكينات نقاط البيع بل يسير الاتجاه العام في عدد نقاط البيع في اتجاه الانخفاض.

(مقترح) الورقة:

تقترح هذه الورقة أن تعمل ولاية البحر الأحمر على تنفيذ مشروع نقطة بيع لكل بقالة بالولاية كمرحلة أولى لتشمل لاحقا كل ولايات السودان حيث يهدف هذا المشروع الى محاولة التسويق العملي لنقاط البيع من خلال توفير جهاز نقطة بيع لكل بقالة، تحت رعاية السيد والي الولاية وبالتنسيق مع بنك

السودان المركزي بالتعاون مع اتحاد المصارف السودانية في ذلك المشروع، من خلال تحفيز المصارف على تقديم أجهزة نقاط البيع للبقالات بعد أخذ التدابير اللازمة من فتح الحساب الجاري لأصحاب هذه البقالات وعمل الاجراءات المعمول بها عند منح العملاء جهاز نقطة البيع، ذلك لتحقيق الأهداف التالية:

1/ المساهمة في دعم مشروع التمويل الأصغر بولاية البحر الأحمر.

2/ محاولة سد الفجوة في عدد ماكينات الصراف الآلي عن طريق خدمة نقاط البيع.

3/ محاولة نشر ثقافة استخدام نقاط البيع على مستوى الأحياء السكنية وبالتالي يتيح انتشار استخدام نقاط البيع في هذه البقالات للمواطنين التعرف عن قرب على الميزات التي تتوفر من خلال استخدام هذه الخدمة.

4/ تعزيز الشمول المالي للجهاز المصرفي السوداني.

5/ تعزيز مشروع المحفظة الإليكترونية.

آلية تنفيذ المشروع المقترح:

تنحصر آلية تنفيذ المشروع في تكوين لجنة برعاية السيد والي البحر الأحمر وبعضوية كل الأطراف ذات العلاقة بالموضوع (وزارة الشئون الاجتماعية بالولاية، بنك السودان المركزي فرع بورتسودان، ادارة نظم الدفع بنك السودان المركزي، شركة الخدمات المصرفية الالكترونية) على أن تقوم اللجنة بوضع تصور كامل عن تنفيذ مشروع نقطة بيع لكل بقالة في ولاية البحر الأحمر وأن يحتوي التصور على الآتي:

1. حصر العدد الكلي لنقاط البيع الموجودة لدى عملاء المصارف بالولاية ومعرفة موقف التشغيل هل تعتبر نشطة أم لا، وما هي أسباب عدم تفعيلها؟ لاتخاذ قرار بشأن كل نقاط البيع غير المفعلة (عن طريق استبانة المصارف التي تمتلك أجهزة نقاط بيع بالولاية، وعن طريق دراسة قوائم حسابات نقاط البيع).

2. دراسة امكانية توفير أجهزة نقاط البيع بالعدد المطلوب من حيث التكلفة والأسعار وغيره.

3. دراسة امكانية توفير أجهزة نقاط البيع بغرض المساهمة في مشروع التمويل الأصغر عن طريق استحداث تقنية يتم من خلالها الاستفادة من نقاط البيع في التمويل الأصغر وذلك عن طريق تمويل الخريجين تمويلاً أصغراً ويكون سداد مبلغ التمويل جزئياً من خلال المبيعات التي يحققها المشروع الذي يتم تمويله عن طريق جهاز نقطة البيع فكلما استخدم جهاز نقطة البيع يتم الخصم من الحساب الجاري للعميل واضافة مبالغ هذه المبيعات "التي تتم عن طريق نقطة البيع" إلى حساب المديونية الى أن تصل الى مبلغ القسط الشهري المطلوب، حسب الجدولة التي تتم مع البنك أي حسب تواريخ الأقساط.

4. توفير عروض لتوريد الكمية المطلوبة من الأجهزة بالأسعار والمواصفات الفنية ذات الجودة العالية.

5. تحديد ما هو مطلوب بالنسبة للبنية التحتية الالكترونية بالولاية.

6. دراسة مدى كفاية ومقدرة المصارف للالتزام بالتحوطات التنظيمية المصدرة من بنك السودان بالنسبة لتأمين مقدرة المصارف على سداد التزاماتها عبر نظام التسويات الإجمالية الآنية (RTGS).

7. وضع الشروط اللازمة لمنح جهاز نقطة بيع عن طريق المصارف (كوضع لوحة في مكان بارز يُكتب عليها عبارة توضح أن المحل يستخدم جهاز نقطة بيع كوسيلة دفع مقبولة للتعامل مع عملائه، كذلك وضع جهاز نقطة البيع في محل بارز (الكاونتر)، يشترط على كل تاجر يتم منحه جهاز نقطة بيع أن يعرض لكل عميل يتعامل معه التعامل بنقطة البيع أي سؤال العميل: هل تريد السداد عن طريق نقطة البيع؟ أم تريد السداد نقداً؟ وغيرها من الشروط التي تجعل من نقاط البيع معروفة لدى عموم المواطنين).

النتائج:

- تعتبر نقاط البيع غير معروفة لدى كثير من عملاء الجهاز المصرفي.

- هنالك نسبة كبيرة من النقد خارج الجهاز المصرفي وتتزايد هذه النسبة بصورة مستمرة.

- من أكبر أسباب الاحتفاظ بالنقد لدى الجمهور غياب الوعي المصرفي علاوة على ضعف البنية التحتية للخدمات الالكترونية، بما فيها طرفيات نقاط البيع.

- بالإضافة إلى عدم توفر وحدات الجهاز المصرفي في الأماكن النائية لارتباطها بعنصر التكلفة.

- يمكن الاستفادة من نقاط البيع في ادخال عملاء جدد للجهاز المصرفي من خلال الخدمات التي تقدمها هذه التقنية.

- يعتبر التوسع في استخدام نقاط البيع حلاً للتحديات التي تواجه التوسع الأفقي في ماكينات الصراف الآلي، وبالتالي يمكن أن تكون نقاط البيع بديلاً للصراف الآلي (في الوقت الراهن) إن لم تكن مكملاً له في الوضع الطبيعي لاستخدام نقاط البيع.

التوصيات:

- أن يقوم بنك السودان المركزي بتكثيف حملات نشر الوعي المصرفي في كافة الولايات للتعريف بالمصارف والخدمات التي تقدمها بما فيها الخدمات الالكترونية.
- أن تتبنى ولاية البحر الأحمر تنفيذ (مشروع نقطة بيع لكل بقالة بولاية البحر الأحمر)، بالتنسيق مع بنك السودان المركزي.
- أن يقوم بنك السودان المركزي بتشجيع المصارف لفتح وحدات مصرفية في جميع الولايات.
- العمل على تحسين الخدمات المصرفية الالكترونية لمحاولة جذب أكبر قدر من العملة لدى الجمهور الى الجهاز المصرفي.
- على الجهات المعنية بتطبيق سياسة الشمول المالي العمل على تقوية البنية التحتية للتواجد المصرفي كالاتصالات وتأمين منشآت الجهاز المصرفي والمتعاملين مع تلك المنشآت.
- «تشجيع الدراسات والبحوث في مجال علاقة التقنية المصرفية بالشمول المالي»

المراجع والمصادر

أولاً: أدلة عمل وتقارير:

1/ دليل خدمة المحفظة الالكترونية للمصارف الالكترونية الاصدارة الأولى يوليو 2012 «شركة الخدمات المالية الالكترونية المحدودة».

2/ تقرير البنك الدولي «التنمية المالية العالمية للعام 2014».

3/ تقرير الجهاز المركزي للإحصاء « The Total Projected Population of States for the Period 2009 to 2018.

ثانياً: مواقع الكترونية:

4/ موقع شركة الخدمات المالية الاليكترونية على الانترنت (http://www.ebs-sd.com/ar)

5/ موقع بنك السودان المركزي على الانترنت (http://www.cbos.gov.sd)

6/ موقع الجهاز المركزي للإحصاء (http://www.cbs.gov.sd)

7/ موقع معجم المعاني لكل رسم http://www.almaany.com

8/ http://www.argaam.com/article/articledetail

ثالثاً: مقابلات شخصية:

9/ مقابلة شخصية مع السيدة/ حميدة محمد صالح، مدير إدارة نظم الدفع بنك السودان المركزي.

10/ مقابلة شخصية مع السيد/ إبراهيم حسن على الإمام، نائب إدارة نظم الدفع بنك السودان المركزي.

11/ مقابلة شخصية مع السيد/ المعز ابراهيم عبد الله أحمد، نائب رئيس فريق تفتيش نظم الدفع والتقنية المصرفية.

12/ مقابلة شخصية مع السيد/ محمد عبد الله حماد، فريق تفتيش نظم الدفع والتقنية المصرفية بنك السودان المركزي.

دراسات وبحوث

مدخل للاقتصاد المعرفي المفهوم ودواعي التحول

عبدا لله علي أحمد
هيفاء حسن فضل - خالد الحردلو
دائرة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية
وزارة العلوم والاتصالات

مقدمة

يشهد العالم الآن حركة من التحولات الواسعة وثورة من العلم والتقنية تطال كل شيء، حيث لم يعرف تغيرات وتحديات كالتي يواجهها، بشكل أدت معها إلى إيجاد توجهات جديدة للاقتصاد غيرت المفاهيم والمصطلحات والممارسات التقليدية، لتحل محلها أخرى أكثر دلالة ونجاعة، فقد غزت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات جل القطاعات الاقتصادية ومختلف مناحي حياة البشر. وأدت هذه التحولات إلى إحداث طفرة كبيرة في مجال العلوم الاقتصادية وغدت المعرفة العامل الرئيسي خلافاً لعاملي العمل ورأس المال، مما جعل حوالي 7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي يستأثر به الاقتصاد المعرفي وينمو بمعدل 10 ٪ سنوياً. والجدير بالذكر أن 50 ٪ من نمو الإنتاجية في الاتحاد الأوربي هو نتيجة مباشر للاستخدام وإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[1].

والسودان كغيره من الدول النامية ما زال حتى الآن يعتمد بشكل كبير على الاقتصاد التقليدي الزراعي والريعي. مما أثر عليه سلباً من حيث الإنتاج والإنتاجية في كل القطاعات بالإضافة إلى إضعاف مؤشر التنافسية في السوق العالمي.

وبالتالي يمكن القول بأن التحدي المطروح اليوم أمام السودان هو كيفية الانتقال من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد المعرفة، وبناءاً على ذلك تحاول الورقة الإجابة على التساؤلات التالية: ما هو الاقتصاد المعرفي وخصائصه ومتطلبات تطبيقه وكيفية قياسه وما هي دواعي التحول لاقتصاد المعرفة؟

فتهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على هذا المفهوم الجديد في الاقتصاد (الاقتصاد المعرفي) ومن ثم إمكانية التحول إليه.

عليه فقد تم تقسيم هذه الورقة إلى الأجزاء الرئيسة التالية: نشأة

1) تقارير الأمم المتحدة (2009).

ومفهوم اقتصاد المعرفة، سمات وخصائص اقتصاد المعرفة، ركائز الاقتصاد المعرفي، مؤشرات قياس الاقتصاد المعرفي، عوامل الاندماج ودواعي الانتقال لاقتصاد المعرفة.

أولاً: نشأة ومفهوم اقتصاد المعرفة

لقد لعبت المعرفة منذ القدم دوراً كبيراً في خلق الثروة وتحسين جودة الحياة، غير أنها لم تجد الاهتمام الذي تشهده اليوم، فالكلاسيكيين مثلاً لم يعطوها الاهتمام اللازم ولا حتى للتغيرات التكنلوجية، وهنا تساءل كل من Kline et Resenberg بشكل واضح عن هذا حينما قالا: (إنه لأمر مستغرب حينما تجد أن الكلاسيكيين لم يبدوا اهتماماً للتغيرات التكنلوجية)[1]. في الفصل الأول لكتاب ثروة الأمم، لآدم سميث اقترب كثيراً من التغيرات التكنلوجية حينما تحدث عن (الفلاسفة الذين يكرسون جهودهم لتحسين التقنيات في الصناعة). كما أن سميث اعتمد على منفعية تقسيم العمل وعلى توسع السوق، إضافة التراكم لراس المال المادي.

في المقابل فان ريكاردو Ricardo كان له اهتمام بالمكننة فيما يتعلق بتأثيراتها في الاستخدام كمقابل لعنصر العمل وليست كمصدر للإنتاجية، أي أنه اكتفى بدراسة التأثير قصير المدى للتكنلوجيا ولم يختبر لها التأثير طويل الأمد، كما اعطاها الدور السلبي في عملية النمو الاقتصادي. واعتبر الكلاسيكيون أن تكوين الثروة ينشأ من ثلاث عوامل أساسية هي: العمل ورأس المال والأرض، أما المعرفة والتقنية فلم يعتبروها كعامل من عوامل الانتاجية. ثم في تحليل كارل ماركس نجد أنه يجعل التطور التقني كمصدر من مصادر الانتاجية، حيث أنه من القلة الذين اعتبروا التكنلوجيا عامل داخلي في الانتاج[2] (Endogens) رغم أنه اتبع في تحليله آراء ريكاردو، لكنة وافقه مرة أخرى حينما أعطى التقدم التقني الدور السلبي في النمو الاقتصادي.

حينما نتحدث عن أحد الفرضيات الأساسية للاقتصاد الجزئي الكلاسيكي، التي تعتبر أن النظام الاقتصادي مبني على الاختيارات العقلانية من طرف الفاعلين الاقتصاديين (المستهلك، المنتج)، والذين يكونون على دراية كاملة باختباراتهم (توفر المعلومات الكاملة). لكن هذه الفرضيات لم تدم طويلا، إذ انتقدت من قبل الكثير من المفكرين من أمثال هيلك 1937 وهاربرت سيمون 1947 وغيرهما، لتفتح باباً جديداً ساهم بشكل واضح في بداية التحول إلى مفاهيم اقتصادية جديدة. حيث عالج هيلك إشكالية المعرفة في مقالين يعتبران المرجع لكثير من المقالات والكتابات اليوم: الأولى (economics and knowledge) نشرت عام 1937 والثانية (use of knowledge in society) التي نشرت عام 1945، (أشار في الأولى الى التناقض الموجود بين إشكالية ثبات المخصصات والرواتب وإشكالية بيروقراطية في التنسيق. اما في المقال الثاني فقد عالج مشكلة عدم استخدام العلم في المجتمعات، من خلال ترسيخ العلوم في المجتمع ومن ثم يتحول المجتمع الى مجتمع معرفي. [3]

ضمن نفس المقال يدافع Hayek عن فكرة أن المشكلة الاقتصادية للمؤسسة ليست تخصيص الموارد فحسب، بل تكمن في كيفية التكيف مع المتغيرات السريعة في الحالات الخاصة للزمان والمكان، هذه النظرة التي تحفز بشكل واضح للتمييز بين المعرفة العلمية التي تخص قوانين عامة، والمعرفة الاقتصادية التي تخص حالات الزمان والمكان[4]. حيث أن القرارات المتخذة في حالة المعلومات الناقصة، قد لا تكون هي القرارات المثلى التي يمكن اتخاذها في حال المعلومات الكاملة (حال التأكد)، لهذا فإن المعلومات أصبحت لها قيمة تعادل الفرق بين تكلفتي القرارين.

كذلك يرى صاحب النظرية التي قلبت الموازين جوزيف شومبيتر[5] حين تحدث عن الابتكار (المعرفة الجديدة كأساس للنمو الاقتصادي)، التي ستحقق للمبتكر ربحاً احتكارياً عالياً هو ربح المحتكر، الذي يستمر منذ إدخال المنتج في السوق وحتى التحاق أول منافس به، أنه لا ربح إلا ربح المحتكر، حيث قدم شومبيتر نظريته المتكاملة عن الإبداع في النصف الأول من القرن الماضي، التي لا زالت تمثل مرتكزاً مهماً في تفسير الابتكار ودوره

1) Frederic, Economic based Knowledge, 1982

2) Frederic Duvinaoe, opcit, p.21

3) مراد علة، الاقتصاد المعرفي ودورة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الاقطار العربية، الجزائر، 2008

4) Voir Dominique, Economic harmony, Paris, 2000, p.67-

5) صاحب نظرية المقاول

في التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاجية وتحسين دخل الفرد، حيث كان يتحدث بشكل أساسي عن الابتكارات التكنولوجية. هذا الأمر فتح باباً واسعاً للاهتمام برأس المال البشري الذي يعد في نظر الكثيرين الظاهرة الأولى في اقتصاد المعرفة.

مفهوم وتعريف اقتصاد المعرفة

لقد استخدمت عدة تسميات لتدل على اقتصاد المعرفة كاقتصاد المعلومات، واقتصاد الانترنت والاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الافتراضي، الاقتصاد الالكتروني، الاقتصاد الشبكي واقتصاد اللاملموسات...الخ، وكل هذه التسميات إنما تشير في كلياتها إلى اقتصاد المعرفة. وفي الغالب تستخدم بطريقة متبادلة، مما يبين أن مسألة تحديد تعريف جامع مانع لهذا الاقتصاد لم تلقى إجماعاً بعد بين أوساط الباحثين والمنظرين، وعليه سيتم عرض أهم تلك التعاريف على سبيل المثال لا الحصر والتي حاولت بشكل أو بآخر توضيح مفهوم المصطلح فاقتصاد المعرفة هو نظام اقتصادي يمثل فيه العلم الكيفي والنوعي عنصر الإنتاج الأساسي والقوة الدافعة لإنتاج الثروة. كما عرف ايضاً على اساس أنه ذلك الاقتصاد الذي يعمل على زيادة نمو معدل الإنتاج، بشكل مرتفع على المدى الطويل بفضل استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال.[1] أما التقرير الاستراتيجي العربي فقد عرفه كما يلي: اقتصاد المعرفة هو اقتصاد جديد فرضته طائفة جديدة من الأنشطة المرتبطة بالمعرفة وتكنولوجيا المعلومات ومن أهم ملامحه التجارة الالكترونية.

وعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2003 الاقتصاد المعرفي بأنه: نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية، ويتطلب الأمر بناء القدرات البشرية الممكنة، والتوزيع الناجح للقدرات البشرية. ويعرفه البنك الدولي بأنه: الاقتصاد الذي يحقق استخداماً فعالا للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يتضمن جلب وتطبيق المعارف الأجنبية، بالإضافة إلى تكييف وتكوين المعرفة من أجل تلبية احتياجاته الخاصة. فقد عرف ايضاً بأنه: الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها وابتكارها، بهدف تحسين نوعية الحياة بكافة مجالاتها من خلال خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدام العقل البشري كرأس للمال وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغييرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنميته ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة، والتنمية المستدامة، فالمجتمع المبني على امتلاك زمام المعرفة وعلى المساهمة في خلقها وتعميقها وتطوير فروعها المختلفة يكون مؤهلاً أكثر من غيره للسير في ركب التقدم ودخول عالم العولمة من أوسع أبوابها، على كافة الأصعدة الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية والسياسية.[2]

من خلال ما سبق، يمكن القول أن اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي يشكل فيه إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها المحرّك الرئيس لعملية النمو المستدام ولتكوين الثروة وفرص التوظيف في كل المجالات. إنه يقوم على أساس إنتاج المعرفة (أي خلقها) واستخدام ثمارها وإنجازاتها، بحيث تشكل هذه المعرفة (سواءً ما يعرف بالمعرفة الصريحة التي تشتمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها، أو المعرفة الضمنية التي يمثلها الإفراد بخبراتهم ومعارفهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم) مصدراً رئيساً لثروة المجتمع ورفاهيته.

اقتصاد المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة

لقد عبّر بعض الاقتصاديين على اقتصاد المعرفة بدلالة أخرى ألا وهو الاقتصاد القائم على المعرفة أو الاقتصاد المبني على المعرفة، ولكن بحكم تسارع التحولات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية فقد عمل بعض الباحثين الاقتصاديين على إعادة النظر والتمييز بين هاتين الدلالتين المختلفتين للمصطلح: الاقتصاد المعرفي هو ما يتعلق باقتصاديات عمليات المعرفة ذاتها، أي إنتاج وصناعة المعرفة وعمليات البحث والتطوير،

1) جعفر حسن سالم - مقدمة في الاقتصاد المعرفي - دار البداية - الطبعة الاولى - 2010م - ص 21

2) عيسى خليفي وكمال منصوري، البنية التحتية لاقتصاد المعارف في الوطن العربي: الواقع والآفاق، الملتقى الدولي حول: المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي: 13/12 نوفمبر 2005، ص: 69.

سواءًا من حيث تكاليف العملية المعرفية مثل تكاليف البحث والتطوير أو تكاليف إدارة الأعمال الاستشارة أو إعداد الخبراء وتدريبهم من جهة، وبين العائد أو الإيراد الناتج من هذه العملية باعتبارها عملية اقتصادية مجردة مثلها مثل اقتصاديات الخدمة السياحية أو الفندقية أو غيرها من جهة أخرى.[1]

بالمقابل فان مصطلح الاقتصاد القائم على المعرفة ينصب إلى معنى أكثر اتساعاً ورحابة بحيث يشمل في دلالته حجم قطاعات المعرفة والمعلومات والاستثمارات داخل نسيج الاقتصاد، وكذلك مدى توطين المعرفة والتكنولوجيا في الأنشطة الإنتاجية. فالاقتصاد القائم على المعرفة يعتبر مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي، أي أنه يعتمد على تطبيق الاقتصاد المعرفي في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.[2]

العوامل التي ادت الى ظهور الاقتصاد المعرفي:

ظهور الاقتصاد المعرفي كان نتاج لمجموعة من العوامل من بينها الآتي:

العولمة:

إن الدافع الرئيسي لاقتصاد المعرفة هو العولمة الكبيرة للنشاطات الاقتصادية حيث جعلت الأمر يتم بسرعة غير مسبوقة، وأدت إلى إلغاء القيود والحدود الجمركية، كما فتحت الأمر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وألغت قيود تنظيم السوق في كثير من دول العالم، خاصة من ناحية تقليل الاحتكارات لبعض القطاعات على سبيل المثال (الاتصالات).

كثافة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال:

في العشرين سنة الأخيرة كانت هناك ثورة هائلة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ويتضح ذلك عندما نعلم أنه في سنة 1989 كان عدد مستخدمي الانترنت لا يتجاوز 15900 في العالم، بعد عشر سنوات فقط تحول العدد

1) عبد الخالق فاروق، اقتصاد المعرفة في العالم العربي مشكلاته... وأفق تطوره، مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2005، ص: 26.

2) هاشم الشمري ونادية الليثي، الاقتصاد المعرفي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص: 15

إلى أكثر من 43 مليون مستخدم[1].

ونتيجة لذلك ازدادت الحاجة إلى تطوير السلع والخدمات بصفة مستمرة، مما ساعد على أنها في كثير من الحالات أصبحت تباع وتشترى من خلال الشبكات الإلكترونية. وهو ما يعظم ضرورة الإلمام بتطبيقات التكنلوجيا الجديدة.

ثانياً: سمات وخصائص اقتصاد المعرفة:

يتسم اقتصاد المعرفة بالقدرة على توليد واستخدام المعرفة، أي القدرة على الابتكار، إذ لا يمثل فقط المصدر الأساسي للثروة، وإنما يعد أساس الميزة النسبية المكتسبة في الاقتصاد المعرفة، فالمعرفة هي الوسيلة الأساسية لتحقيق كفاءة عمليات الإنتاج والتوزيع وتحسين نوعية وكمية الإنتاج وفرص الاختيار بين السلع والخدمات المختلفة سواءًا بالنسبة للمستهلكين أو المنتجين، وبشكل عام يتميز الاقتصاد المعرفي بالآتي:

1. لا تمثل المسافات أياً كانت أبعادها أي عائق أمام عملية التنمية الاقتصادية أو الاتصال أو التعليم أو نجاح المشروعات.
2. إن المعرفة متاحة بشكل متزايد لكافة الأفراد ويتم توفيرها بصورة تتوافق والاحتياجات الفردية والاجتماعية بما يمكن كل فرد من اتخاذ القرارات بصورة أكثر حكمة في كافة مجالات الحياة.
3. إن كل فرد في المجتمع ليس مجرد مستهلك للمعلومات، ولكنة أيضاً صانع أو مبتكر لها.

إن اقتصاد المعرفة اقتصادٌ منفتح على العالم، لأنه لا يوجد اقتصاد يمكنه خلق واحتكار المعرفة دون أن يشارك أو يستورد المعارف الجديدة من الآخرين، كما أن المناخ الاقتصادي على المستوى الكلي في الاقتصاد المعرفي يجب أن يكون مشجعاً للاستثمار في المعرفة والمعلومات والقدرة على الابتكار، وهو أمر في غاية الأهمية، لأن ضمان ديمومة الاقتصاد المعرفي يقتضي ضرورة تشجيع الاستثمار في المستقبل، والذي قد تكون معدلات العائد عليه منخفضة أو محدودة في المراحل الاولى، ولذا تحتاج مثل هذه المجالات إلى دعم السياسة الاقتصادية في الدول التي تسعى نحو تحقيق الاقتصاد المعرفي.[2]

ويتميز اقتصاد المعرفة بمجموعة من السمات والخصائص الأخرى مقارنة بالاقتصاد التقليدي، ومن خلال مراجعة الأدبيات التي تناولت سمات وخصائص اقتصاد المعرفة، اتضح أنه لا يخرج عن الصفات التالية:

* أنه كثيف المعرفة يرتكز على الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال المعرفي والفكري.
* الاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمدربة والمتخصصة في التقنيات الجديدة.
* اعتماد التعلم والتدريب المستمرين وإعادة التدريب، التي تضمن للعاملين مواكبة التطورات التي تحدث في ميادين المعرفة.
* توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توظيفاً يتصف بالفعالية لبناء نظام معلوماتي فائق السرعة والدقة والاستجابة.
* انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج وصناعة السلع إلى إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية.
* تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية.
* ارتفاع الدخل لصناع المعرفة كلما ارتفعت مؤهلاتهم وتنوعت كفاءاتهم وخبراتهم.
* أنه مرن شديد السرعة والتغير، يتطور لتلبية احتياجات متغيرة، ويمتاز بالانفتاح والمنافسة العالمية؛ إذ لا توجد حواجز للدخول إلى اقتصاد المعرفة، بل هو اقتصاد مفتوح بالكامل.
* يملك القدرة على الابتكار وإيجاد وتوليد منتجات فكرية معرفية جديدة لم تكن الأسواق تعرفها من قبل.
* ارتباطه بالذكاء وبالقدرة الابتكارية وبالخيال، وبالوعي الإدراكي بأهمية الاختراع والمبادرة والمبادأة الذاتية والجماعية لتحقيق ما هو أفضل، وتفعيل ذلك كله لإنتاج أكبر في الكم وأكثر في جودة الأداء، وأفضل في تحقيق الإشباع[3].

على اساس ما تقدم فقط ربط المؤرخون تطور المجتمع البشرى بثلاث مراحل شكلها انفجار ثلاث ثورات رئيسية، فمن "ثورة الزراعة" نحو "الثورة الصناعية" ومن ثم المعرفة باعتبارها اساس "الثورة المعرفية" فالجدول (1) يلخص سمات وخصائص كل من الاقتصاد التقليدي واقتصاد المعرفة.

1) Emergence of Knowledge Economy, site web: http://www.legalserviceindia.com/articles/editorial.htm.

2) يوسف حمد الإبراهيم، التعليم وتنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2004، ص: 102-103.

3) مرجع سابق مراد علة، الاقتصاد المعرفي ودورة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الاقطار العربية، الجزائر، 2008.

جدول (1): سمات وخصائص كل من الاقتصاد التقليدي واقتصاد المعرفة

الخصائص	مجال المقارنة	الاقتصاد التقليدي	اقتصاد المعرفة
الخصائص التنظيمية	مجال المنافسة	وطنية	عالمية
	الأسواق	مستقرة	متقلبة
	دور القطاع العام	تجهيزي: البنية التحتية، السياسات الاقتصادية	توجيهي: الخصخصة، الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، التكتلات الاقليمية، الشراكة مع القطاع الخاص
خصائص العمالة والتوظيف	علاقات سوق العمل	تنافسية	تضامنية/ مشتركة
	المهارات المطلوبة	مهارات محددة حسب الوظائف	تعليم شامل
	التنظيم اللازم	محدد حسب المهام	تعليم مستمر مدى الحياة- تعليم بالممارسة
	أهداف السياسة	احداث فرص التوظيف	الأجور/ الدخول مرتفعة
خصائص الانتاج	العلاقة مع المنشآت الأخرى	مغامرات/ مخاطر مستقلة	الاتحاد والتعاون
	مصدر الميزة التنافسية	الحجم الاقتصادي	التجديد، الجودة، النوعية
	المصدر الرئيسي للإنتاج	المكنة	الرقمية
	موجهات النمو	مدخلات الانتاج (العمل وراس المال)	الابتكار، التجديد، الاختراع والمعرفة

المصدر: مراد علة، جامعة زيان عاشور، الجزائر، (2006)

للتعمق أكثر في توضيح الفرق بين الاقتصاد التقليدي واقتصاد المعرفة لابد من المقارنة بين اقتصاد عصر الصناعة واقتصاد المعرفة، في عدد من النقاط الموجزة، حيث اقتصرت المقارنة على العناصر الرئيسية التالية: مفهوم القيمة، مفهوم الملكية، العلاقة بين العرض والطلب، علاقة المنتج بالمستهلك، أسس تقيم الأداء الاقتصادي ونمط الإدارة والتنظيم. فالجدول (2) يوضح ما ذكر سبقاً.

جدول (2): مقارنة بين الاقتصاد التقليدي واقتصاد المعرفة حسب العناصر اعلاه

اقتصاد عصر الصناعة	عنصر المقارنة	اقتصاد المعرفة
ثنائية قيمة المنفعة وقيمة التبادل. أصول تحتفظ بقيمتها وإن لم تستخدم.	مفهوم القيمة	- رباعية ممثلة في هذه الثنائية مضافا إليها القيمة الرمزية وقيمة المعلومات - أصول تفقد قيمتها إن لم تستخدم
- الملكية المادية التي يسهل حصرها وتوثيقها وحمايتها. - رأس المال المادي وسطوة أصحاب رؤوس الأموال.	مفهوم الملكية	-الملكية الفكرية التي يصعب تحديدها وحمايتها. - رأس المال الذهني وسطوة الرأسماليين الذهنيين.
الندرة وقلة العرض تزيد من القيمة. التركيز على جانب العرض (تكنولوجيا تعرض ما تقدر عليه).	العرض والطلب	الوفرة و كثرة العرض تزيد من القيمة. التركيز على تنمية الطلب (تكنولوجيات قادرة على تلبية أي طلب)
اقتصاد قائم على طور الإنتاج. - نضوب الموارد المادية مع زيادة الاستهلاك. - المستهلك لصيق بالمنتج، المستخدم يذهب إلى مقدم الخدمة	علاقة المنتج بالمستهلك	- اقتصاد قائم على طور إعادة الإنتاج. - نماء الموارد المعرفية مع زيادة الاستهلاك. - الاستهلاك عن بعد، الخدمات تقدم للمستخدم في موقعه.
- على أساس القائم بالفعل. - السعة الإنتاجية. - مقومات التوسع، خطوط إنتاج و منافذ البيع..	تقييم الأداء الاقتصادي	- على أساس المحتمل و الممكن. - الطاقة المعرفية الكافية. - البنية التحتية (من شبكات معلومات وقواعد و معارف وبحوث وتطويره).
- ادارة مركزية هرمية. - تنظيمات فعلية.	نمط الإدارة والتنظيم	- شبكة ديناميكية تجمع بين مركزية الإنتاج والتوزيع ولا مركزية السيطرة. - تنظيمات خائلية. - التنافس مع التعاون

المصدر: تقرير المعرفة العربي، 2009

ثالثاً: ركائز الاقتصاد المعرفي

يستند الاقتصاد المعرفي في أساسه على أربعة ركائز، التي بدورها تسند عليها مؤشرات قياس الاقتصاد المعرفي وهي:

1. الابتكار (البحث والتطور):

وهو نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

2. التعليم:

وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الحكومات أن توفر الأيدي العاملة الماهرة والأبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنلوجيات الحديثة في العمل، وتنامي الحاجة إلى دمج تكنلوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعليم مدى الحياة.

3. البنية التحتية المبنية على تكنلوجيا المعلومات والاتصالات:

تسهل هذه البنية نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيمة مضافة عالية.

4. الحاكمية الرشيدة:

تقوم الحاكمية الرشيدة على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وهذه السياسات تهدف إلى جعل تكنلوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر. [1]

ما يجب أن يقوم عليه اقتصاد المعرفة

أحدث مفهوم اقتصاد المعرفة تحولاً في الأسس التنافسية للأنشطة الاقتصادية على مستوى المؤسسات والأفراد، الأمر الذى يستلزم تبني أفكار جديدة والقيام بإعادة الهيكلة للعديد من الأنشطة والأعمال استجابة لمتطلبات اقتصاد المعرفة، والتكيف مع البيئة الجديدة، وينبغي أن تأخذ هذه الاستجابة بعين الاعتبار الآتي:

- التعزيز المستمر للتعليم واكتساب المعرفة عبر أساليب وعمليات حديثة ومتطورة.
- تطوير نظم المعلومات خاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات والمعرفة.
- تشجيع ودعم الابتكار والإبداع.
- الاهتمام بتكنلوجيا المعلومات والاتصالات و العمل على خلق وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية، وعلى الدولة خلق المناخ المناسب للمعرفة.
- تحقيق التنسيق والترابط بين المعرفة وتكنلوجيا المعرفة.
- تغيير آليات العمل لتتلاءم مع البيئة الاقتصادية الجديدة.
- تغيير المهارات والمؤهلات المطلوبة للعمل وتطوير كفاءات وقدرات الموارد البشرية بما ينسجم مع التطورات التكنلوجية المتسارعة.
- التركيز على إدارة المعرفة وتفعيل آلياتها. وتشجيع الاستثمار فيها لتعزيز خلق المعرفة و توظيفها.

1) جعفر حسن سالم، مقدمة في الاقتصاد المعرفي، دار البداية، (2010)، ص 21

- إنشاء بنية تحتية للأعمال الإلكترونية بما يتناسب مع التحول لاقتصاد المعرفة.[1]

رابعاً: مؤشرات قياس الاقتصاد المعرفي

يشتمل اقتصاد المعرفة على عدد من المؤشرات التي من خلالها يمكن قياس التحول نحو اقتصاد المعرفة ومن ثم مقارنة أداء الدول في ذلك وتتمحور هذه المؤشرات حول عدة عناصر. وبناءاً على تقارير البنك الدولي فان مؤشر اقتصاد المعرفة هو عبارة عن متوسط لأربعة مؤشرات فرعية تمثل العناصر الأربعة لاقتصاد المعرفة، في الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسّساتي، الابتكار وتبنّي التكنولوجيا، التعليم والتدريب، بنية تحتية تكنولوجية حديثة للمعلومات والاتصالات.

وفقاً لما ذكر فمؤشرات القياس تشمل الآتي:

مؤشرات العلم والتكنولوجيا

يعتبر من أهم المؤشرات بالنسبة لاقتصاد المعرفة وتعتبر الركيزة الرئيسية في تطويره ونجاحه. وهو مقياس لمستوى البحث والتطوير التقني الذي يعكس القدرة على الابتكار وتطبيق التقنيات الجديدة وتتضمن عدة مؤشرات وهي: عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير، إجمالي العاملين في البحث والتطوير كنسبة للسكان، إجمالي الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، عدد المنشورات العلمية، المتوسط السنوي لأعداد البراءات والاختراع الممنوحة وتصدير التقنية العالية كنسبة من التصدير الصناعي.

مؤشرات التعليم والتدريب

يمثل الفرد حجر الزاوية في الاقتصاد المعرفي ولذلك تمثل مؤشرات التعليم والتدريب التي تعنى به المدخل الأساسي لقياس الاقتصاد القائم على المعرفة. وتحتوي هذه المؤشرات على الآتي: إجمالي الانفاق على التعليم لكل فرد، معدل معرفة القراءة والكتابة، نسبة الطالب/ المدرس في المرحلة الثانوية، نسبة الطالب/ المدرس في المرحلة الابتدائية والتسجيل في المرحلة الجامعية.

مؤشرات البنية المعلوماتية

هذه المؤشرات تتضمن كلما يتعلق بنشر المعلومات عبر وسائل الاتصالات والاعلام وهي مقدار الاستثمار في وسائل الاتصالات، الهواتف العاملة المستخدمة لكل ألف من السكان، اشتراكات الهاتف المحمول لكل ألف من السكان، التلفزيون والراديو لكل ألف من السكان، التلفونات لكل ألف من السكان، تكلفة المكالمة الدولية والدوريات والصحف لكل ألف من السكان.

مؤشرات البنية الاساسية للحاسوب

وتعكس هذه المؤشرات مدي توافر الحاسوب بوصفه اداة لتقويم القاعدة المعلوماتية التالية: نسبة المشاركة الدولية في الحاسوب، اعداد اجهزة الحاسوب لكل ألف من السكان، نسبة المشاركة الدولية في البنية الاساسية للحاسوب بالثانية، طاقة الحاسوب لكل فرد، اعداد مستخدمي الانترنت لكل ألف من السكان ومواقع الانترنت لكل عشرة الاف من السكان.[2]

مؤشرات اقتصاد المعرفة للسودان مقارنة بالدول العربية 2009م

مقارنة مع الدول العربية يلاحظ ان دليل اقتصاد المعرفة السوداني متواضعاً وان فجوة بعض المؤشرات فيه كبيرة نسبياً وذلك استناداً على تقرير المعرفة العربية للعام 2009م والذي استخدم عدد من المؤشرات وهي (الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي، نظام الابداع، التعليم والموارد البشرية، وتقنية المعلومات والاتصالات) لحساب دليل المعرفة. الشكل رقم (1) يوضح هذه المقارنة

1) جعفر حسن سالم، مقدمة في الاقتصاد المعرفي، دار البداية، (2010)، ص 21، مرجع سابق

2) تقرير المعرفة العربي، 2009.

شكل رقم (1):

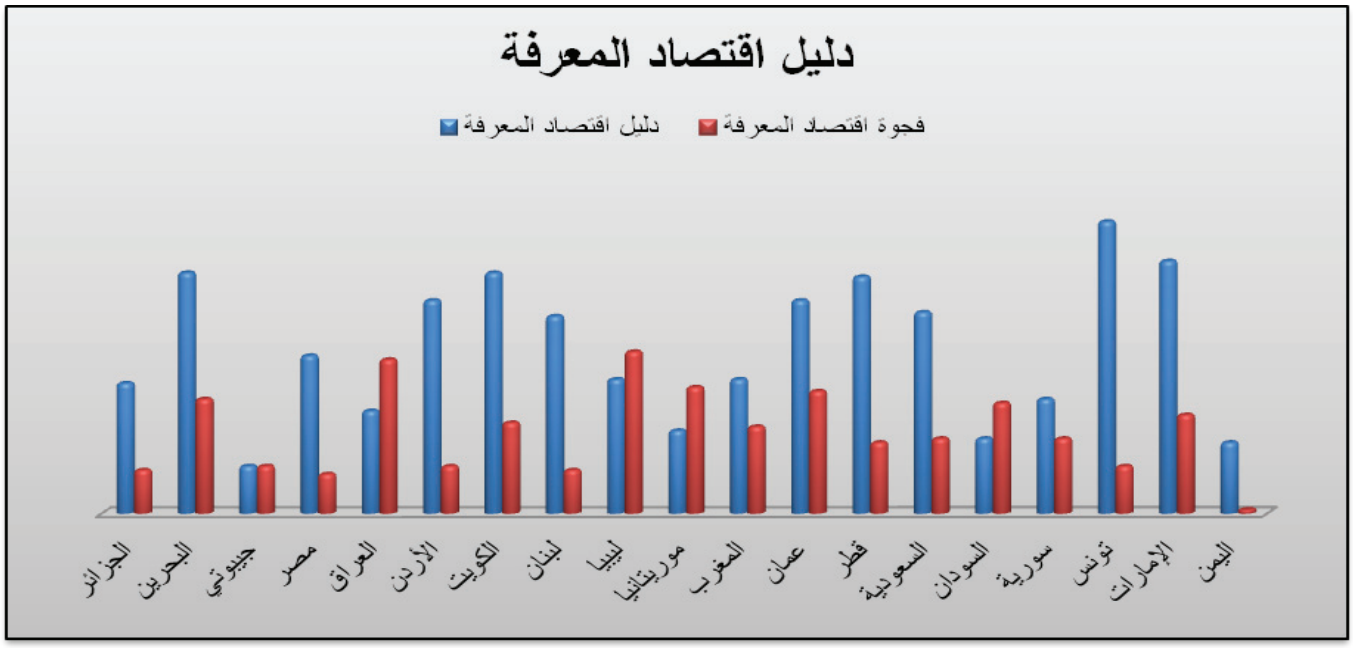

المصدر: تصميم الباحثون اعتمادا على تقرير المعرفة للعام 2009

ومن خلال مقارنة مؤشرات الاقتصاد المعرفي في السودان يلاحظ ان هناك تبايناً واضح ما بين مؤشر تقنية المعلومات والاتصالات الذي حقق (3.5) في العام 2009 ومؤشر الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي الذي تذيل قائمة الدول العربية بنسبة (0.7) في نفس العام. ويظهر هذا التباين جلياً في الرسم البياني (2) أدناه.

شكل رقم (2):

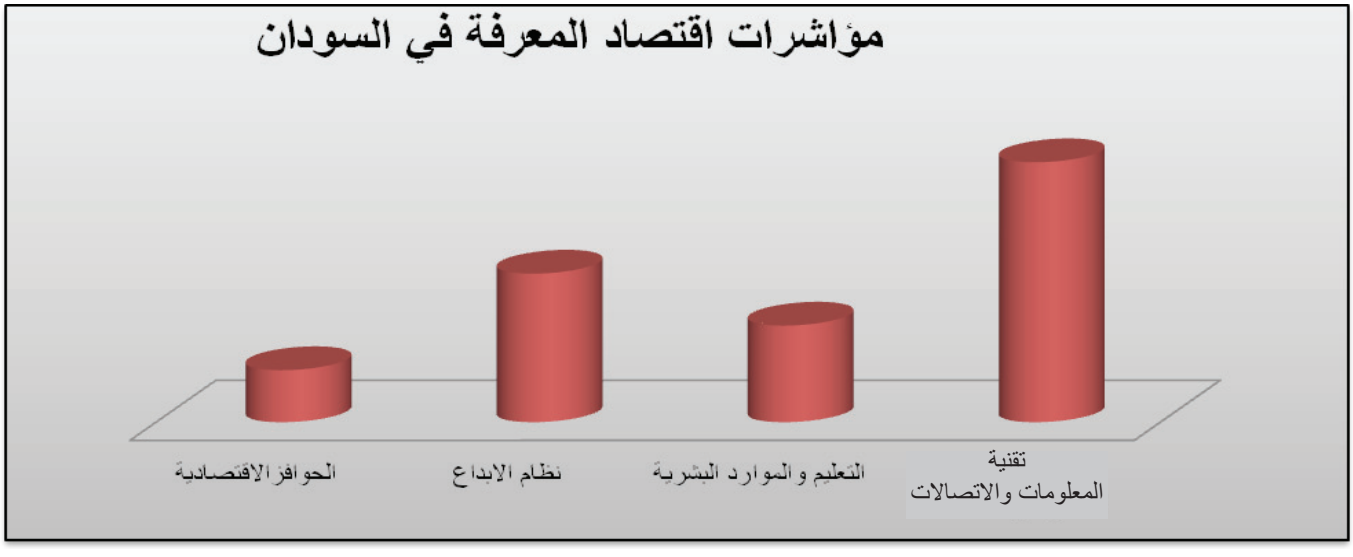

المصدر: تصميم الباحثون اعتمادا على تقرير المعرفة للعام 2009

خامساً: عوامل الاندماج ودواعي الانتقال لاقتصاد المعرفة

أولاً: عوامل الاندماج في اقتصاد المعرفة:

إن التحول من اقتصاد مادي إلى اقتصاد المعرفة، يقوم على أساس رأس المال البشري والذى يتطلب تبني إستراتيجية ذات شقين يكمل كل منهما الآخر، الزيادة في مصادر إنتاج ونقل المعارف في المدى الطويل كالتعليم، البحث والتطوير هذا من جهة، ومن جهة أخرى الاعتماد على تكنولوجيا متطورة والمتمثلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبمعنى أخر يتطلب الاندماج في الاقتصاد المعرفي شرطان أساسيان هما إقامة بُنى تحتية تكنولوجية متطورة والاستثمار في الرأس المال الفكري.

أ- تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

إن تشييد بُنى تحتية تكنولوجية في إطار اقتصاد المعرفة يكون أساساً بالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كصناعة البرمجيات وصناعة معدات الإعلام الآلي، فهذة التكنولوجيا لها دور أساسي في عملية تسريع وتجديد دورة العمل والإنتاج، فقد غيرت ولاسيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات طريقة التفكير والعمل وساهمت في تحسين ظروف الحياة وخاصة الاقتصادية منها.

ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تساهم وبطريقة فعالة في ردم الفجوات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة مع نهاية العقد الثاني منهذا القرن حيث بدأت الدول النامية باستخدام هذة التكنولوجيا منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي، إلا أن هذا الاستخدام لن يكتمل إلا بإنشاء مراكز للبحث والتطوير لدفع عجلة التنمية التكنولوجية، كما ينبغي أيضا تعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جميع مراحل التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية.

ب- رأس المال الفكري:

يعرف رأس المال الفكري أو ما يطلق عليه بالأصول الذكية، حسب توماس ستيوارت بأنه المواهب والمهارات والمعرفة التقنية والعلاقات والخبرات التي يمكن أن تستخدم لتكوين الثروة، وقد بدأ الاهتمام بهذا النوع من الأصول منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي حيث أشار الكثير من الباحثين إلى أن الأصول الرئيسية للعديد من المؤسسات في ميدان إنتاج التكنولوجيا العالية لا تتمثل في الأصول المادية فقط، ولكن في مهارات أفرادها وفي التراكم الفكري والمعرفي الذى تملكه المؤسسة.

ويشير رأس المال الفكري إلى المعرفة التي يمكن تحويلها إلى أرباح، ولكي تتم الاستفادة القصوى منه فإنه لابد من إدارته بفعالية، مما يعني أن الإدارة الفعالة لرأس المال الفكري هي الوجه الجديد لاقتصاد المعرفة ومن ثمة خلق مجتمع المعرفة الذى ينمو ويربو في كنف عصر المعلومات وعصر المعرفة.[1]

ثانياً: دواعي الانتقال إلى اقتصاد المعرفة:

إن الاقتصاد المعرفي المقترن بتكنولوجيا المعلومات والاتصال هو اقتصاد السرعة الفائقة، فإذا كان الاقتصاد التقليدي في العصر الصناعي هو اقتصاد الحركة البسيطة ووسيلته هي السكة الحديدية والسيارات والبريد التقليدى، فإن الاقتصاد المعرفي هو اقتصاد الحركة السريعة، ووسيلته هي الأقمار الصناعية والبريد الالكتروني، حيث أن التحول من الاقتصاد التلقيدى إلى الاقتصاد المعرفي يصنع تحدياً أمام إدارة مؤسسات الأعمال، ففي ظل الاقتصاد التقليدي كان التحدي الذي يواجه المؤسسات هو كيفية (إدارة الندرة) في الموارد (الأموال، المعدات، القوى العاملة) والتي تتناقص بالاستخدام، أما في ظل اقتصاد المعرفة فقد انتقل التحدى إلى (إدارة الوفرة) حيث تحول الاهتمام إلى تحقيق الوفرة في المعلومات والمعرفة التي تزداد قيمتها باستخدامها، فقد أصبحت المعرفة ورأس المال الفكري أهم مستلزمات زيادة الانتاج والانتاجية والنمو الاقتصادى والأكثر أهمية في المؤسسات. ومما زاد من مبررات التحول إلى الاقتصاد المعرفي وزيادة أهميتها هو النمو السريع للمعرفة، ظهور فروع علمية جديد واتساع مجالات البحث والتطور، إضافة إلى التطور التكنولوجى الكبير الذي يشهده العالم حالياً فيمختلف المجالات العلمية والتقنية.

1) عبد الخالق فاروق، اقتصاد المعرفة في العالم العربي مشكلاته وأفق تطوره، مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2005، ص: 26.

الخاتمة والتوصيات:

من أجل تحقيق التطور ودفع التنمية في عصرنا هذا لا بد من تفعيل المعارف لبناء إمكانات متجددة على الدوام، وتعميق الاستفادة من تقانات المعلومات والاتصالات على أكمل وجه مُمكن وصولاً إلى بناء اقتصاد معرفي يحُقق التنمية الاقتصادية المنشودة، بوسائل جديدة تخفض من الاعتماد على الموارد القابلة للنضوب، وتضمن مُستقبلاً قابلاً للاستدامة. ومن أجل الارتقاء والانتقال باقتصاد السودان من الاقتصاديات التقليدية والريعية نحو اقتصاديات المعرفة يجب التأكيد على تبني جملة التوصيات والمقترحات الآتية:

- وضع الخطط الاستراتيجية الوطنية والقومية ذات الأهداف الزمنية المحددة بهدف التوجه نحو اقتصاد المعرفة، وذلك فيما يتعلق بشبكات الاتصال، والاعتماد على تكنولوجيا مستقلة وموارد بشرية قادرة على التركيب والتشغيل والصيانة، وأن تتسم بطابع المؤسسية.

- توجيه الموارد الاقتصادية نحو الصناعات المعرفية وزيادة الايرادات عن طريق القيمة المضافة والاستفادة من الثورة التكنلوجية في الانتاج.

- رفع الوعي المجتمعي بأهمية الاقتصاد المعرفي من خلال النشر الكامل لتعليم راقي النوعية مع إعطاء عناية خاصة للتدريب والتأهيل المستمر وتحفيز الموهوبين والمبتكرين.

- دعم البحث العلمي والباحثين في مجال التقنيات المعرفية وزيادة حجم الإنفاق على البحث العلمي بحيث يشكل نسبة جيدة من الناتج القومي الإجمالي.

- الاستفادة من تجارب الدول النامية الصاعدة في هذا المجال والتعاون معها على المستوى المعرفي والتقني.

المراجع:

1/ جعفر حسن سالم، مقدمة في الاقتصاد المعرفي، دار البداية، (2010)، ص 21

2/ عيسى خليفي وكمال منصوري، البنية التحتية لاقتصاد المعارف في الوطن العربي: الواقع والآفاق، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي: 13/12 نوفمبر 2005، ص: 69.

3/ عبد الخالق فاروق، اقتصاد المعرفة في العالم العربي مشكلاته وأفق تطوره، مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2005، ص: 26.

4/ هاشم الشمري ونادیا الليثي، الاقتصاد المعرفي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص: 15

5/ يوسف حمد الإبراهيم، التعليم وتنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2004، ص: 102-103.

6/ توماس ستيوارت، ترجمة: علا أحمد إصلاح، ثروة المعرفة: رأس المال الفكري، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر الجديدة، 2004.

7/ ماهر حسن المحروق، دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية للمرأة العربية، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل القومية تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية، منظمة العمل العربية، دمشق، 6 – 2009/7/8.

8/ خليل حسن الزركاني، الاقتصاد المعرفي والتعليم الالكتروني ركيزتان في كفاءة العنصر البشري، جامعة بغداد.

9/ أحمد أمجدل ومعراج هواري، اقتصاد المعرفة والتعليم عن بعد، مجلة دراسات، العدد 03، جامعة الأغواط، الجزائر، ديسمبر،2005.

10/ تقرير المعرفة العربي، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الامم المتحدة، نحو تواصل معرفي منتج، 2009

11/ تقرير التنمية الإنسانية العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنساني، 2009.

12\ Frederic, Economic based Knowledge, 1982

13\ Voir Dominique, Economic harmony, Paris, 2000, p.67-.

سياسات

أضواء على..
سياسات بنك السودان المركزي السارية

إعداد
حسن محجوب الزبير علي
إدارة البحوث والتنمية

في إطار مراجعته الدورية للمنشورات والتعاميم المنظمة للعمل المصرفي بالبلاد أصدر بنك السودان المركزي خلال الربع الأول من العام 2014 عدد من المنشورات والتعاميم تمثلت في الآتي:

(أ) منشورات وتعاميم الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء:

1. المنشور الخاص بوسائل الدفع لتصدير المواشي الحية رقم (2014/1) بتاريخ 28 يناير 2014، عملاً بسلطات محافظ بنك السودان المركزي بموجب المادة (20) من لائحة تنظيم التعامل بالنقد لسنة 2013م، ونسبة للممارسات السالبة التي صاحبت تصدير المواشي الحية ولغرض إحكام إجراءات استرداد حصائل صادرات الثروة الحيوانية، فقد تقرر أن يتم تصدير المواشي الحية (إبل، أبقار، ضأن، ماعز، ...الخ) بطريقة الدفع المقدم أو الاعتمادات المستندية فقط.

2. التعميم المتعلق بضوابط وإجراءات الصادر بتاريخ 19 فبراير 2014، بهدف إحكام عمليات الصادر والحد من التزوير في المستندات بغرض التهرب من استرداد حصائل الصادر، تقرر أن تقوم المصارف بالتدقيق في مستندات عمليات الصادر والمعلومات الواردة فيها للتأكد من صحتها وعدم وجود أي تزوير أو مخالفات في المستندات، كما تشير الفقرة ثانياً: حصيلة الصادر البند (ب) متابعة حصيلة الصادر الواردة في كتيب ضوابط وتوجيهات النقد الأجنبي للعام 2013)، وبالتالي فإن أي تزوير أو مخالفات في المستندات تعتبر مسئولية المصرف، أما المخالفات في مواصفات البضاعة فتعتبر مسئولية المصدر.

3. المنشور الخاص بصادرات الذرة والبصل رقم (2014/2) بتاريخ 27 فبراير 2014، بغرض استقطاب المزيد من موارد النقد الأجنبي وإحكام إجراءات استرداد حصائل صادرات الذرة والبصل، تقرر بموجبه أن يتم تصدير كل من الذرة والبصل بطريقة الدفع المقدم أو الاعتمادات المستندية فقط.

4. المنشور المتعلق بصادر الذرة رقم (2014/3) بتاريخ 2 مارس 2014، بموجبه تم توجيه المصارف عند القيام بعمليات تصدير الذرة وفق ما ورد بالمنشور المذكور أن يتم التصدير عن طريق الدفع المقدم أو الاعتمادات المستندية فقط، والحصول على الموافقة المسبقة من بنك السودان المركزي (إدارة النقد الأجنبي) قبل البدء في الإجراءات المصرفية لعمليات الصادر.

5. المنشور الخاص بحظر صادر الفحم النباتي رقم (2014/4) بتاريخ 5 مارس 2014، عملاً بسلطات محافظ بنك السودان المركزي وبموجب المادة (20) من لائحة تنظيم التعامل بالنقد لسنة 2013م، وبالإشارة إلى خطاب وزارة التجارة بتاريخ 9 فبراير 2014م بالنمرة و ت/ م و/ 2007، وخطاب وزارة المالية والاقتصاد الوطني بتاريخ 23 فبراير 2014م بالنمرة و م أ/ م و د، تقرر حظر تصدير الفحم النباتي بنوعيه (الطلح والمسكيت).

(ب) منشورات وتعاميم الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي:

1. التعميم الخاص بموجهات منح السلفيات للعاملين بالجهاز المصرفي بتاريخ 20 يناير 2014، في إطار سعى بنك السودان المركزي في المحافظة على سلامة الجهاز المصرفي والمتمثلة في ترشيد استخدام الموارد، ولأهمية حقوق العاملين والمحافظة عليها عند منحهم السلفيات تم توجيه المصارف بمراعاة موقف المصرف المالي والسيولي عند منح السلفيات، ومراعاة حجم ومبالغ السلفيات لتكون متسقة مع أهداف ومجال السلفيات، وأن تكون السلفيات بالنقد المحلى لكافة الموظفين سواء سودانيين أو أجانب، واتخاذ التدابير اللازمة التي تمكن المصرف من استرداد مبالغ السلفيات، وان يكون مجلس الإدارة هو المسؤول عن التصديق للسلفيات الممنوحة لشاغلي المناصب العليا.

2. المنشور المتعلق بمزاولة العمل في الفترات المسائية رقم (2014/1) بتاريخ 27 فبراير 2014، في إطار تبني بنك السودان المركزي لسياسة الشمول المالي، ولجذب المدخرات وتسهيل نقل الأموال تقرر:
(أ): إلغاء جميع المنشورات والتعاميم الصادرة في هذا الصدد وهي: 99/1 و99/2 العمل بعد ساعات العمل الرسمية، والتعميم الصادر بتاريخ 2013/7/29م، والاستعاضة عنها بالموجهات الواردة في هذا المنشور.
(ب): السماح لمن يرغب من المصارف بمزاولة العمل المصرفي في الفترة المسائية بعد إخطار بنك السودان المركزي بالفروع التي تعمل بالفترة المسائية، واتخاذ التحوطات والإجراءات الأمنية اللازمة، وإخطار بنك السودان المركزي بالفروع التي توقفت عن العمل بالفترة المسائية، اما بخصوص العمل في العطلات الرسمية يتطلب ذلك الحصول على موافقة بنك السودان المركزي المسبقة، حسب ما ورد بقانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2004م.

3. المنشور الخاص بالضوابط التنظيمية والرقابية للمصارف والمؤسسات المالية بشأن مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (2014/2) بتاريخ 4 مارس 2014، في إطار جهود بنك السودان المركزي لتطوير الضوابط التنظيمية والرقابية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومواكبةً للتطورات العالمية والمحلية في هذا المجال، تقرر إلغاء المنشور رقم 2010/10 والخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاستعاضة عنه بهذا المنشور.

وبخصوص العناية الواجبة تجاه العملاء تقرر تحديد هوية العميل والتحقق منها باستخدام مستندات أو بيانات أو معلومات من مصادر موثوقة ومستقلة، وتحديد هوية المستفيد الحقيقي واتخاذ تدابير معقولة للتحقق من هويته، وفيما يتعلق بالشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية، ينبغي أن يتضمن ذلك فهم المؤسسة لهيكل الملكية والسيطرة للعميل، وفهم الغرض من علاقة العمل والحصول على معلومات تتعلق بطبيعة تلك العلاقة، وبذل العناية الواجبة المستمرة بشأن العلاقات المصرفية والتدقيق في العمليات التي يتم إجراؤها خلال مدة قيام هذه العلاقات لضمان اتساق العمليات التي يتم إجراؤها مع ما تعرفه المؤسسة عن عميلها ونشاطه وملف المخاطر الخاص به بما في ذلك معرفة مصدر الأموال إذا اقتضى الأمر، ويجب على المؤسسة أن تتخذ إجراءات العناية الواجبة بنفسها، ولا يجوز لها أن تعتمد على أي طرف ثالث في استيفاء هذه الإجراءات، ويحظر على المؤسسة فتح أي حسابات مرقمة لعملائها أو التعامل مع أي حسابات مرقمة، ويحظر على المؤسسة الاحتفاظ بحسابات مجهولة أو أسماء من الواضح أنها وهمية، وعلى المؤسسة اتخاذ تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء عند بدء العلاقة المستمرة مع العميل، والقيام بتحويلات برقية أو إلكترونية محلية أو دولية، ووجود شكوك لدى المؤسسة حول صحة البيانات التي تم الحصول عليها مسبقا بخصوص تحديد هوية العملاء أو مدى كفايتها، ووجود شبهة غسل أموال أو تمويل إرهاب.

وفي حال عدم قدرة المؤسسة على استيفاء إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء المذكورة، يجب عدم فتح الحساب أو الدخول في أي علاقة مصرفية مع العميل أو تنفيذ أي عمليات لحسابه، كما يجوز تأجيل إجراءات التحقق إلى ما بعد قيام العلاقة المصرفية مع العميل وفقاً للاتي: أن يكون تأجيل إجراءات التحقق أمراً ضرورياً للسير الطبيعي للمعاملات وبحيث لا يترتب على ذلك مخاطر غسل أموال أو تمويل إرهاب، وأن تقوم المؤسسة بإنجاز إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء في أقرب وقت ممكن، وأن تكون المؤسسة قد اتخذت الإجراءات اللازمة للإدارة الحصيفة لمخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالنسبة للحالة التي تم فيها التأجيل، ويشمل ذلك وضع حدود لعدد ونوع ومبالغ العمليات التي يمكن تنفيذها قبل إتمام إجراءات التحقق، وعدم تمكنها من استيفائها لاحقاً فيجب عليها إنهاء هذه العلاقة وإخطار الوحدة بذلك فورا، ويجب التأكد من أن العميل غير مدرج ضمن قوائم العملاء المقصرين أو المحظورين التي يصدرها بنك السودان المركزي، وذلك قبل الدخول في علاقة مستمرة معه، كما يجب عدم تنفيذ أي عملية لعميل عابر مدرج ضمن قوائم الحظر، ويجب على المؤسسة الاطلاع على الأوراق الثبوتية للتعرف على هوية العميل، مع الحصول على صورة من هذه الأوراق موقعة من قبل الموظف المختص بما يفيد أنها طبق الأصل، تنعقد سلطة التصديق على الدخول في علاقة مستمرة مع العميل لمدير الفرع أو من ينوب عنه، ويجب على المؤسسة تحديث بيانات التعرف على هوية العميل كل خمس سنوات أو عند ظهور أسباب تدعو إلى ذلك، كأن يتوافر الشك لدى المؤسسة في صحة أو ملاءمة البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها مسبقاً، أو إذا قدَّرَت المؤسسة ارتفاع درجة مخاطر غسل الأموال و تمويل الإرهاب بالنسبة لعميل بعينه أو فئة من العملاء، وعلى المؤسسة أن تراقب بشكل مستمر علاقتها مع العميل حتى تتعرف على نمط تعاملاته وتكتشف أي معاملات غير متفقة مع هذا النمط أو مع طبيعة نشاط العميل، لا يجوز لأي موظف في أي مؤسسة إدارة أي حساب بالوكالة لأي من عملاء المؤسسة.

وهنالك إجراءات يتم من خلالها التعرف والتحقق من هوية الشخص الطبيعي تتمثل في التأكد من هوية الشخص الطبيعي من واقع الأوراق الثبوتية سارية المفعول، اما في حالة تعامل شخص آخر مع المؤسسة بالإنابة عن العميل، يجب التأكد من وجود توكيل شرعي يسمح له بذلك، مع ضرورة الاحتفاظ بنسخة موثقة منه،

كما يجب ضرورة التعرف على هوية المفوضين باستخدام الحساب و الوكيل طبقاً لإجراءات التعرف على هوية العميل المنصوص عليها في هذا المنشور، وبالنسبة للعلاقات المستمرة الأخرى التي يجريها الأشخاص الطبيعيين مع المؤسسة، يجب التحقق من وجودهم عن طريق الأوراق الثبوتية المحددة في منشورات بنك السودان المركزي في ذات الخصوص.

وبخصوص إجراءات التعرف والتحقق من هوية الشخص الاعتباري، لابد من أن تشمل بيانات التعرف على الهوية اسم الشخص الاعتباري، الشكل القانوني، عنوان المقر، نوع النشاط، رأس المال، تاريخ التسجيل ورقمه، أسماء المفوضين بإدارة الحساب وجنسياتهم، أرقام الهواتف، الغرض من التعامل، وأية معلومات أخرى ترى المؤسسة ضرورة الحصول عليها، كما يجب الحصول على المستندات الدالة على وجود تفويض من الشخص الاعتباري للأشخاص الطبيعيين المفوضين بإدارة الحساب، بالإضافة إلى ضرورة التعرف على هوية المفوض بالتعامل طبقاً لإجراءات التعرف على هوية العميل المنصوص عليها في هذا المنشور، كما يجب الحصول على أسماء وعناوين الشركاء، وبالنسبة لشركات المساهمة العامة يجب الحصول على كشف بأسماء وعناوين المساهمين، وبالنسبة للعلاقات المستمرة الأخرى التي تجريها الشخصية الاعتبارية أن يتم التحقق من وجود الشخصية الاعتبارية وكيانها القانوني عن طريق المستندات اللازمة لذلك والمنصوص عليها.

وبخصوص المستفيد الحقيقي يجب على المؤسسة أن تطلب من كل عميل توقيع إقرار خطي يحدد فيه هوية المستفيد الحقيقي من العلاقة المستمرة أو العملية العابرة، كما يجب على المؤسسة أن تتخذ إجراءات معقولة للتحقق من هذه الهوية، كما يجب عليها تحديد الأشخاص الطبيعيين الذين لهم ملكية أو سيطرة فعلية على العميل، وهذا يشمل الأشخاص الذين يمارسون سيطرة فعالة وكاملة على الشخصية الاعتبارية أو الترتيب القانوني.

وبالنسبة لنظام إدارة المخاطر الخاص بغسل الأموال وتمويل الإرهاب يتعين على المؤسسة وضع نظام لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يتضمن هذا النظام تصنيف العملاء إلى فئات وفقا لدرجة المخاطر وأهميتها النسبية، ووضع الإجراءات اللازمة للتعامل مع هذه المخاطر بما يتناسب مع درجتها، ويجب تصنيف العملاء في هذا الشأن وفقا لثلاث فئات: عملاء ذوي مخاطر مرتفعة وعملاء ذوي مخاطر متوسطة وعملاء ذوي مخاطر منخفضة.

ويجب على المؤسسة مراجعة تصنيف العملاء وفقا لدرجة المخاطر مرة على الأقل كل سنة أو في حالة حدوث تغييرات خلال السنة تستدعي ذلك، كما يجب على المؤسسة أن تتحقق من أنَّ النظام الموضوع لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتضمن سياسات وإجراءات تقوم على تحديد المخاطر وتقييمها والرقابة عليها والإبلاغ عنها، على أن يشمل النظام كافة مجالات المخاطر بحيث تتضمن كحد أدنى المخاطر المتعلقة بالمنتجات والخدمات المصرفية، المخاطر المتعلقة بالعملاء، المخاطر المتعلقة بمناطق جغرافية معينة.

وبالنسبة لتحديث بيانات العملاء يجب على المؤسسة تحديث المعلومات والمستندات التي حصلت عليها عند تطبيق هذه الإجراءات بصفة مستمرة، وعلى نحو ملائم على أن يتم تحديث بيانات كافة العملاء كل خمسة سنوات كحد أقصى مع مراعاة تخفيض هذه المدة إلى سنة واحدة بالنسبة للعملاء ذوي المخاطر المرتفعة وثلاثة سنوات للعملاء ذوي المخاطر المتوسطة. وفي حال وجود عملاء لم يخضعوا لإجراءات التعرف على الهوية على أساس الأهمية النسبية للمخاطر، يجب أن يتم إخضاع هؤلاء العملاء لهذه الإجراءات خلال فترة لا تتجاوز الخمس سنوات، مع مراعاة أنه يتعين على المؤسسة تطبيق الإجراءات المشار إليها على

هؤلاء العملاء بصورة فورية في حالة تنفيذ عملية كبيرة أو معقدة لأي من هؤلاء العملاء، وعند حدوث تغييرات في المستندات اللازمة للتعرف على العميل، وعندما يحدث تغيير ملموس في طريقة التعامل مع الحساب.

وبالإضافة إلى إجراءات العناية الواجبة العادية، يجب على المؤسسة اتخاذ إجراءات عناية مشددة للعملاء والخدمات والعمليات المالية ذات المخاطر المرتفعة، ويجب عليها ان تبذل عناية خاصة بشأن العمليات غير العادية وتتحرى عن خلفيتها والغرض منها. كما يتعين على المؤسسة أن يكون لديها سياسات وإجراءات داخلية فعالة تتخذ في حالة العمليات غير المباشرة، لمنع استغلال تلك العمليات في أنشطة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، كما يجب عليها إيلاء عناية خاصة للعملاء الذين يتم تقديم خدمة مصرفية خاصة لهم، كما يجب أن تتم إجراءات العناية بناء على درجة مخاطر هؤلاء العملاء. وبخصوص الاشخاص الذين ينتمون أو يتواجدون في دول لا تطبق توصيات مجموعة العمل المالي أو لا تطبقها بالكفاءة المطلوبة، وفي الحالات التي لا يكون لأي من هذه العمليات غرض اقتصادي مشروع وواضح فيتعين على المؤسسة اتخاذ كافة ما يلزم لفحص خلفية تلك العمليات والغرض منها، وتسجيل ما يتم التوصل إليه من نتائج كتابة، بحيث يتاح للسلطات المختصة ومراجعي الحسابات الاطلاع عليها. وفي حال استمرار الدولة في عدم تطبيقها لتوصيات مجموعة العمل المالي المشار إليها أو عدم تطبيقها بالكفاءة المطلوبة وفقا للمعلومات التي تتوافر للمؤسسة يجب على المؤسسة اتخاذ الإجراءات اللازمة في حق الأشخاص الذين ينتمون لهذه الدول أو يتواجدون. وبالنسبة للعملاء غير المقيمين، ففي حالة فتح حساب لهم يجب ضرورة حصوله على إقامة سارية المفعول وإذن عمل وصورة من عقد العمل وشهادة بالمرتب من المخدم، كما يجب مراعاة منشورات بنك السودان المركزي فيما يختص بحسابات غير المقيمين، وكذلك يفضل الحصول على توصية من مؤسسات مالية خارجية معروفة في الموطن الأصلي لغير المقيم.

وبخصوص التقنيات الحديثة والتطورات التكنلوجية يجب على المؤسسة أن تحدد وتقيم مخاطر غسل الأموال، أو تمويل الإرهاب التي قد تنشأ نتيجة تطوير منتجات وممارسات مهنية جديدة، بما في ذلك الوسائل الجديدة لتقديم الخدمات، استخدام تقنيات جديدة أو قيد التطوير فيما يتعلق بكل من المنتجات الجديدة والموجودة سابقا.
وفي حال استخدام خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول يجب على المؤسسة عند استخدام هذه الخدمة في تحويل الأموال، أن تتوافر لديها المعلومات الواردة في البند الحادي عشر من هذا المنشور، والخاصة بضوابط تحويل الأموال، وإمكانية إيقاف الخدمة في حال إساءة استخدامها من قبل العميل.

اما التحاويل المالية يجب أن تقترن جميع الحوالات الناشئة برقم مرجعي مميز يسمح بتتبع المعاملة وصولا إلى الشخص طالب إصدار الحوالة ومتلقيها. وعلى المؤسسة أن تقوم بإنهاء علاقات المراسلة فورا مع أي مؤسسة لا تلتزم بما هو وارد في هذا المنشور بخصوص التحاويل المالية.

كما يجب على مسؤول الالتزام بالمؤسسة الإخطار عن العمليات المشتبه بها، كما يجب أن تلتزم المؤسسة بإخطار الوحدة عن أي معاملة يشتبه في أنها تتعلق بمتحصلات غسل أموال، أو تمويل إرهاب أو أي عملية يمكن أن تكون ذات صلة بتنفيذ أي عمل إرهابي أو لها علاقة بمنظمة إرهابية أو ممولي إرهاب، سواء تمت هذه المعاملة أو لم تتم ويجب أن يتم الإخطار قبل إتمام المعاملة أو فور قيام الاشتباه.

كما يجب على المؤسسة تطوير نظام معلومات متكامل لحفظ السجلات والمستندات وبما يمكنها من إجابة طلب الوحدة والسلطات المختصة للحصول على أي بيانات أو معلومات بشكل متكامل وسريع، والاحتفاظ بسجلات لكافة البرامج التدريبية الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تمت خلال فترة لا تقل عن خمس سنوات ماضية.

ندوات ومؤتمرات

ورشة عمل بعنوان: مناخ الاستثمار في السودان

رصد ومتابعة
عيسى أحمد ترايو

ادارة البحوث والتنمية

في إطار فعاليات معرض الخرطوم الدولي رقم (31)، نظم الجهاز القومي للاستثمار بالتعاون مع الشركة السودانية للمناطق والاسواق الحرة ورشة عمل بعنوان مناخ الاستثمار في السودان وذلك في 2/فبراير 2014 بمقر معرض الخرطوم الدولي ببرى بحضور د/ مصطفى عثمان اسماعيل وزير الاستثمار وعدد من الخبراء والمهتمين بالشأن الاقتصادي.

في بداية الجلسة قدم/ السيد مدير الشركة السودانية للمناطق والاسواق الحرة كلمة الافتتاح، حيث رحب بالحضور وأشار الى ان الورشة تهدف تسليط الضوء والتعرف على المزايا الواردة في قانون الاستثمار الأجنبي وكيفية الاستفادة منها للنهوض بالتنمية الاقتصادية بالبلاد، والعمل على ربط المناطق والاسواق الحرة بقطاعات الاقتصادية الاخرى بالدولة، وان المناطق والاسواق الحرة لا تقل اهميةً عن القطاعات الاقتصاد الاخرى نسبة لارتباطها بالعملات الاجنبية.

خاطب الجلسة د/ مصطفى عثمان اسماعيل وزير الاستثمار، وذكر ان الورشة تأتي في اطار الحراك الاقتصادي التي تشهده البلاد في كافة المجالات وفى ظل الاوضاع الذى تشهدها المنطقة والتحولات الجارية في العالم، بالإضافة الى تأكيد مبادرة الرئيس الجمهورية في تحقيق الامن الغذائي العربي، وذكر ان الاستثمار اصبح المصطلح المفضل في تطوير الاقتصاديات الدولية سواء في دول الفقيرة والغنية، وفى ظل تنافس الدول الاوربية والولايات المتحدة لجذب الاستثمارات الاجنبية، وكذلك ينافس السودان عدد من الدول من بينها السعودية لجذب الاستثمار الامر يفرض المنافسة مما نتميز به خاصة في مجال الزراعة والثروة الحيوانية، اضافة الى موقع السودان الاستراتيجي الرابط بين الدول العربية والافريقية، بالإضافة الى المناخات المتعددة التي تتوفر في السودان.

كما تطرق السيد/ الوزير الى اهمية الاستثمارات الاجنبية، لأنها تساهم في اضافة موارد جديدة للدولة، وادخال التكنولوجيا جديدة، علاوة على توفير العمالة الحقيقية بتوفير الوظائف للخريجين، واضاف ان السودان في حاجة الى هذه الموارد لمقابلة استيراد السلع الاستراتيجية والالتزامات الخارجية.

وعدد السيد/ الوزير فرص الاستثمارية الكبيرة التي تتوفر في السودان مثل انتاج القمح من الشمالية، السكر من ولايات الوسطى، السمسم والزيوت في الشرق، والثروة الحيوانية في الغرب، بالإضافة الى المعادن التي تنتج في كل الولايات.

كما عدد السيد/ الوزير مراحل الاستثمار الأجنبي في السودان حيث ذكر انها مرت بثلاث مراحل الاولى خلال الفترة من -2000 2010م واتسمت هذه الفترة بالاستقرار الاقتصادي والسياسي وبدء انتاج البترول، والمرحلة الثانية خلال الفترة 2011-2012 والتي شهدت تراجع الاستثمارات عدا الاستثمار في المجالات الاستراتيجية والخدمات والتي تركزت جلها في ولاية الخرطوم. اما المرحلة الثالثة والتي بدأت بعد العام 2013، فقد اجرت الدولة مراجعة في مجال التشريعات والقوانين الادارية الاخرى خاصة قانون الاستثمار لعام 2013م وادخل القانون مناطق خارج العاصمة واعطت الحوافز لهذه الولايات لجذب الاستثمار، حيث ارتكزت على نوع الاستثمار (الزراعة، الصناعة، الخدمات...الخ)، حجم الاستثمار وكلما زاد الحجم الكلى كلما زادت نسبة الحوافز، مكان الاستثمار، القيمة المضافة للاستثمار، بالإضافة الى التكنولوجيا والعمالة، حيث اعطى القانون عدد من التسهيلات والثقة للمستثمر.

أشار السيد الوزير الى اهمية المجلس الاعلى للاستثمار برئاسة السيد/ رئيس الجمهورية ووزراء الاتحادين ذات الصلة، بالإضافة الى تكوين مجالس الاستثمار بالولايات برئاسة الولاة وذلك لدعم الية تشجيع الاستثمار ورفع الوعي لدى المواطنين خاصة في مجال الأراضي.

وفيما يتعلق بمشكلة الأراضي، اشار سيادته الى معالجة مشكلة الأراضي بصورة التي يستفيد منها المواطن والمستثمر والدولة، واضاف الى ان هنالك قرار مرتقب بتشكيل الجهاز القومي للأراضي وسيتم انشاء محاكم ونيابات وشرطة خاصة بنزاعات الاستثمار وسيضم هذا الجهاز المقترح متخصصين وممثلين من جميع الولايات، وذلك في إطار اهتمام الدولة بحماية المستثمر والمشاريع الاستثمارية المختلفة، ويكون هذا الجهاز ايضاً مختصاً بتخصيص الأراضي ومعالجة التعويضات في حالة نزع الارض.

وفيما يتعلق بالمناطق والاسوق الحرة، ذكر السيد/الوزير انها لا تقل اهمية عن المشروعات الكبرى في الاستثمار لأنها توفر الموارد الاجنبية للدولة، وان خطة الجهاز القومي للاستثمار في العام 2014 ستطرح ست مناطق حرة منها المنطقة الحرة في جنوب مدينة سواكن على ساحل البحر الاحمر، وعلى الحدود السودانية الارتيرية، وفى منطقة القلابات بين السودان واثيوبيا، وفى ولاية النيل الابيض على حدود مع دولة الجنوب وستضع لها حجر الاساس خلال الفترة القليلة القادمة لتشجيع التصدير والاستثمار مع دولة الجنوب، وفى ولاية غرب دارفور بمدينة الجنينة تستهدف تطور التعاون التجاري مع دولة تشاد وافريقيا الوسطى ودول غرب افريقيا و، والسادسة، وفى منطقة ارقين غرب وادى حلفا والتي تقوم بتنفيذها شركة الزوايا وذلك تشجيعاً للتجارة بين السودان ومصر.

قدمت في الورشة ثلاثة اوراق عمل تشمل السياسات المصرفية وأثرها على الاستثمار، وتجربة المناطق الحرة السودانية في التنمية الاقتصادية، ومسيرة وتطور مناخ الاستثماري في السودان. وفيما يلي تلخيص لما تضمنته هذه الاوراق:

الورقة الاولى:

تحت عنوان: السياسات المصرفية وأثرها على الاستثمار قدمها الدكتور/ مصطفى محمد عبد الله مدير ادارة البحوث والتنمية ببنك السودان المركزي.

تطرقت الورقة الى دور البنوك المركزية في تسهيل الاستثمار وتنشيط التجارة الخارجية من خلال المحافظة على استقرار سعر الصرف والسيطرة على التضخم من اجل خلق بيئة مواتية للاستثمار، بالإضافة الى اليات تشجيع الاستثمار في القطاع الحقيقي وامكانية انتهاج استراتيجية التصنيع من اجل التصدير بالاستفادة من موارد السودان غير المستغلة والتي يعول عليها كثيراً في اقامة صناعات غذائية وتعدينية وتحويلية وتطويرها مستقبلاً للنهوض بالتصنيع وتوطين التكنلوجيا لزيادة الانتاج واحلال الواردات وترقية الصادرات لاستدامة التنمية.

كما ناقشت الورقة الاستثمار في القطاع المالي واليات ايجاد البيئة المواتية للاستثمار وكيفية صياغة استراتيجية فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي، وايضاً تطرقت الورقة الى دور المناطق والاسواق الحرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال استعراض تجارب الدول الصاعدة اقتصاديا والتي تعتمد على اليات المناطق والاسواق الحرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، و تتجه نحو التدرج في تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي، بحيث اذا نجحت هذه التجربة يتم تطبيقها في مناطق اخرى، هذا المنهج تم تطبيقه على نطاق واسع في تجربة الصين. واشارت الورقة الى انه لا يوجد في سياق التجربة السودانية ما يؤكد تركيز المناطق والاسواق الحرة على الانتاج والتصنيع من اجل التصدير، وغالبية النشاط يتجه نحو الاستيراد، وهذا ما يتطلب اعادة النظر في مجمل فكرة المناطق الحرة حاليا بالاستفادة من التجربة العالمية في هذا المجال.

اشارت الورقة الى محددات الاستثمار والتي تشمل التضخم، وسعر الصرف، وحجم السوق، والانتاج والعمالة وبشكل عام بيئة الاقتصاد المحلى ومدى تحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، وهي عوامل ديناميكية تتفاعل لتشكل بيئة مواتية للاستثمار إذا ادت الى زيادة العائد من العمليات الاستثمارية بطريقة مستدامة، بالإضافة الى محفزات الاستثمار وتشمل الحوافز الضريبية والجمركية والتسهيلات الائتمانية وضمانات تحويل الارباح والحصول على الأراضي والطاقة، وامكانية تحويل الارباح والتسهيلات المختلفة.

وتطرقت الورقة ايضاً الى دور السياسات المصرفية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، ومساهمة سياسات بنك السودان المركزي في تشجيع الاستثمار بشكل مباشر عن طريق السياسة التمويلية لتوظيف مدخرات الجهاز المصرفي في تمويل القطاعات الاقتصادية وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية. ايضا تساعد الاجراءات والترتيبات المصرفية على تسهيل نشاط التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر مما يشجع حركة راس المال، بالإضافة الى كل ذلك تعتبر السياسات النقدية من اهم ادوات التي تستهدف الاستقرار الاقتصادي بالمحافظة على سعر الصرف وتخفيض معدلات التضخم وبالتالي خلق بيئة جاذبة للاستثمار، علاوة الى ضوابط وتوجيهات النقد الأجنبي وإجراءات تسجيل رأس المال المدفوع والقروض المدفوعة بالنقد الأجنبي، والشركات العاملة في مجال الاستيراد والتصدير.

وتناولت الورقة الاستثمار والازمات المالية بالإشارة الى تجارب الدول اللاتينية والاسيوية التي اكدت على ان ملكية الاجانب للمصارف، إذا اصبحت هي الغالبة فان الاقتصاد بمجمله يكون قابل للتعرض الى ازمات اقتصادية، فبالرغم من اهمية توفير رؤوس اموال اجنبية لتسهيل الحصول للتمويل، الا ان التأكد التام من توجيه نشاط المصارف المملوكة للأجانب في إطار السياسات الاقتصادية المعلنة والتزامها بضوابط التعامل في النقد الأجنبي يمكن ان يسهم في تقليل المخاطر وتجنب الازمات.

واخيراً اشارت الورقة الى الاستثمار في الاوراق المالية (تجربة شهامة) وأرجعت السبب في استقرار وتطور السوق الى ارتباط الاوراق المالية المطروحة بأصول حقيقية لنصيب الحكومة في الشركات المختلفة من ناحية، والضمانات التي يقدمها البنك المركزي لحملة الصكوك والشهادات من ناحية اخرى. ايضاً يشمل تداول سوق الاوراق المالية العديد من أسهم الشركات في قطاع الاتصالات والبنوك والتامين والصناعة والخدمات وخلافها، وهي تدر دخلاً عالياً لحملة الشهادات وتعتبر من أكثر الاستثمارات استقراراً مقارنة بالاستثمار في العقارات والانشطة الاقتصادية الاخرى، ويرجع السبب في ذلك الى ضمان العائد وقلة المخاطر في الاستثمار المالي.

الورقة الثانية:

بعنوان: تجربة المناطق الحرة السودانية في التنمية الاقتصادية قدمها الأستاذ/ أحمد محمد أحمد عبد الرحمن مدير إدارة التخطيط والمشروعات بالشركة السودانية للمناطق والاسواق الحرة.

ذكرت الورقة الى ان المناطق والاسواق الحرة احدى طرق جذب الاستثمار ات الخارجية وذلك من خلال تقديم مجموعة من الحوافز والمزايا الاستثمارية التي تزيد عن تلك المقدمة للمشروعات المقامة داخل البلاد الامر الذي يؤدي لجذب مزيد من رؤوس الاموال، واضاف ان الفكرة قد تطورت من مناطق معدة للتخزين واعادة الشحن والتفريغ إلي مراكز امداد لوجستي، وانشاء مجمعات كبيرة بغرض التصدير مع استخدام التكنلوجيا والوسائط المتعددة في انتاج السلع والخدمات وخاصة السلع الاستهلاكية والالكترونيات، مع التركيز على استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية وخاصة الشركات متعددة الجنسيات، والشركات العابرة للقارات من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان والصين وكوريا واستضافت دولة الامارات العربية المتحدة كثيرة من هذه الشركات العابرة للقارات ممثلة في منطقة جبل على الحرة والتي اصبحت ملاذ ا آمناً وحاضناً للاستثمارات الاجنبية على مستوى الشرق الأوسط وأفريقيا.

كما تطرقت الورقة الى أسباب نجاح المناطق الحرة واهمها خفض الضرائب والرسوم الجمركية، وعمليات التطوير المستمرة لشركاء المناطق الحرة مثل الجمارك والمصارف وشركات التأمين ووكلاء التخليص أو الخدمات المساندة في الترحيل والمناولة ومنح صلاحيات وسلطات واسعة للمسئولين عن المناطق الحرة، بالإضافة الى توفير الامن والاستقرار السياسي.

ومن الفوائد تحققها المناطق الحرة للدولة زيادة حصيلة الدولة من النقد الاجنبي من الرسوم والايجارات التي تدفعها المشروعات داخل المنطقة الحرة، وزيادة صادرات الدولة التي تدعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات للدولة، وتكامل المشروعات الصناعية بالمناطق الحرة مع اخرى قائمة بالدولة لتحسين وترقية الصادرات واتاحة

فرصة المنافسة في الاسواق الاقليمية، بالإضافة الى استقدام التكنلوجيا وتدريب العمالة المحلية وتطوير الصناعات المحلية واستفادة الدولة من مواردها الكامنة التي تعجز عن تشغيلها باستقدام راس المال الاجنبي. وتقوم المناطق الحرة بدور متزايد في التجارة العالمية من خلال خلق الانشطة الاقتصادية المتنوعة وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر ونقل التكنلوجيا واحداث التراكم الرأسمالي وزيادة الصادرات وتوفير فرص العمل.

وفيما يتعلق بتجربة السودان في صناعة المناطق والاسواق الحرة ذكرت الورقة ان صناعة المناطق الحرة بدأت في القرن الماضي، ولكن كانت البداية الفعلية بإنشاء الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة في العام 1993م، وتلى ذلك صدور قانون المناطق والأسواق الحرة عام 1995 م، وبعد ذلك قامت الشركة بإنشاء منطقة البحر الأحمر الحرة في العام 2000م وبعد خصخصة الشركة في عام 2002م وفقاً لتوجهات الدولة بمنح القطاع الخاص فرص المشاركة في صنع القرار الاقتصادي تم الافتتاح التشغيلي لمنطقة قري الحرة عام 2005م والرسمي عام 2007م.

اما الهدف الاستراتيجي للمناطق والاسواق الحرة السودانية فيتمثل في استقطاب الاستثمارات المحلية والخارجية وترقية المبادلات التجارية بشكل عام وتجارة العبور بشكل خاص، بالإضافة الى توفير فرص عمل وايجاد مصالح اقتصادية يساعد على تحقيق اهداف الدولة، ونقل المعرفة والتكنلوجيا بالتدريب وبناء القدرات.

في مجال الميزات التي تقدمها الدولة للمشروعات الاستثمارية داخل المناطق الحرة (قرى)، ذكرت الورقة ان هذه المشروعات تتمتع بامتيازات وحوافز منها، إعفاء أرباح المشروع من ضريبة أرباح الأعمال لمدة خمسة عشر سنة قابلة للتجديد لمدة أو مدة أخري وفقاً لما يحدده الوزير المختص، وذلك ابتداءً من سنة التقدير التي تلى بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط الاستثماري بحسب الحال، بالإضافة الى إعفاء البضائع المستوردة للمنطقة الحرة أو المصدرة منها لغير السوق المحلي من سائر الرسوم الجمركية والضرائب المترتبة عليها باستثناء رسوم الخدمات والتكاليف التي يفرضها المجلس.

وفى مجال توفير فرص العمل، أشارت ان المنطقة الحرة وظفت عدد مقدر من العاملين بكافة مستوياتهم المهنية والاكاديمية حيث استوعبت في انشطتها حالياً حوالي 3000 وظيفة كان لأهل المنطقة المحيطة النصيب الأكبر.

الورقة الثالثة:

بعنوان: «مسيرة وتطور مناخ الاستثمار في السودان» قدمتها ممثلة وزارة الاستثمار. وتطرقت الى تطور تشريعات وقوانين الاستثمار في السودان، حيث بدا التطور الحقيقي للاستثمار منذ استقلال السودان في عام 1956 وبصدور قانون الميزات الممنوحة لمشروعات القطاع الصناعي وقانون تنظيم وتشجيع الاستثمار الصناعي لعام 1967، وقانون تنظيم وتشجيع الاستثمار الزراعي لعام 1976. كما اشارت الورقة إلى سمات قانون تشجيع الاستثمار القومي لعام 2013، والذي نظم بموجبه الهيكل الإداري بإضافة النيابات والمحاكم المختصة، اضافة الى لجنة لدراسة قضايا الاستثمار ومنح الامتيازات المختلفة ومن أبرزها اعفاء من ضريبة القيمة المضافة على التجهيزات الرأسمالية، وحظر التميز بين المال المستثمر والمشاريع المماثلة، بالإضافة الى حق التملك الكامل للمستثمر الأجنبي وحرية تحويل مدخرات العاملين الاجانب وتبسيط وتنظيم اجراءات الحصول على الترخيص بالتنسيق مع الولايات. كما تطرقت الورقة الى واقع مناخ الاستثمار في السودان من حيث المناخ السياسي والسياسات الاقتصادية. يتمتع السودان بالتركيب والتوزيع الفيدرالي الذي يعينه لجذب الاستثمارات الاجنبية والوطنية في كافة المجالات. وتمثلت السياسات الاقتصادية في تحرير الاسعار ووقف دعم السلع والخدمات، وتحرير التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات من خلال تنوع اسواقها وتوسيع قاعدتها بدخول سلع البترول والمعادن، بالإضافة الى التطور الذي حدث في مجال البنيات الاساسية من الطرق والكهرباء والاتصالات.

واخيراً اشارت الورقة الى فرص ومجالات الاستثمار المتمثلة في المشروعات في قطاع الزراعي والصناعي والخدمي.

هذا وقد خرجت الورشة بعدد من التوصيات يذكر منها:

1. الاهتمام بالاستقرار الاقتصادي ورسم سياسات نقدية ومالية تؤدى الى خلق بيئة مواتية للاستثمار.
2. تشجيع صناعة الصادرات وذلك بتحقيق القيمة المضافة للمواد الخام المحلية.
3. توحيد منظومة السياسات الاستثمارية في البلاد وازالة التعارض وتنازع القوانين وجعلها متسقة ومتناغمة.
4. تفعيل القوانين والتشريعات الهادفة الى حماية المستثمرين بمزيد من الافصاح المالي وانفاذ مبادئ الشفافية والمنافسة التركيز على تطوير كفاءة السوق.

أضواء على

ارتفاع المستوي التعليمي لموظفي الخدمة المدنية وتحسن النتائج الاقتصادية

إعداد
فاروق محمد النور حسين

إدارة السياسات

مقدمة:

تشير الدراسات الحديثة إلى أنه كلما ارتفع المستوي التعليمي لموظفي الخدمة المدنية في بلدٍ ما تحسنت النتائج الاقتصادية، لذا يعتبر المستوي التعليمي للسكان بوجه عام عنصر أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي. فأكد خبراء الاقتصاد على أهمية ثلاثة قنوات رئيسية يسهم التعليم نظرياً من خلالها في حفز النمو الاقتصادي. فالتعليم يزيد من إنتاجية القوة العاملة، مما يرفع مستوي الإنتاج. إنه يمكن من الابتكار التكنولوجي، ويعزز النمو الاقتصادي من خلال تحسين المدخلات وتعزيز العمليات ورفع مستوي الإنتاج. وأيضاً يسهل التعليم انتقال المعرفة واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة الأمر الذي يعزز بدوره النمو الاقتصادي.

لم تصل البحوث التجريبية عن العلاقة بين التعليم والتنمية إلى نتائج قاطعة بعد، وقد يعزى ذلك لعدم قياس التعليم على نحو سليم. فجرت العادة عند إجراء البحوث التي تتناول العلاقة التجريبية بين التعليم والنتائج الاقتصادية باستخدام مقاييس أساسها هو متوسط عدد سنوات الدراسة لعموم السكان، ولكن العامل الأهم هو النظر إلي جودة التعليم لموظفي الخدمة المدنية لأنه من شأنه المساهمة الإيجابية في حفز النمو الاقتصادي للبلاد.

ويتبين عند فحص دراسة عملية التعلم حسب مستوي المهارات المعرفية أن هنالك علاقة ارتباط أقوي بكثير بين التعليم والنمو الاقتصادي (دراسة Hanushek and Woessmann، 2008)، ولكن تحليل المستوي التعليمي لعموم السكان - سواء الكمي أو

النوعي - قد لا يفيد في تقييم التعليم كأحد العوامل التي تدخل دور الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية. فالمستوي التعليمي لموظفي الخدمة المدنية قد يختلف عن المستوي التعليمي لعموم السكان. وقد ركز الباحثون بالفعل على دور القيادة وأوضحوا أن المستوي التعليمي لأصحاب المراكز العليا عنصر مهم في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة، Jones and Oklen 2005, Besley, Montalvo, Renal –Querol 2011).

وبالنظر إلى مستوي جودة تعليم الموظفين العموميين (الكادر العام) الذين لديهم تأثير على تصميم السياسات وتنفيذها. اتضح أن ارتفاع المستوي التعليمي بين موظفي الخدمة المدنية مرتبط بارتفاع القدرات الحاكمة للدولة، مما ينتج عنه اتخاذ قرارات وتحقيق نتائج أفضل. وتم إعداد دراسة حالة بواسطة صندوق النقد الدولي بهدف قياس المستوي التعليمي من خلال تجميع قاعدة بيانات من خلال السيرة الذاتية لأكثر من 100 ألف موظف في الخدمة المدنية ممن تقدموا إلى صندوق النقد لحضور تدريب اقتصادي على مدي الثلاثة عقود الماضية، وتم توثيق الفروق في جودة تعليم الموظفين العموميين بين البلدان ومن المتوقع أن يكون مؤشراً يعطي رؤية أوضح لأسباب اختلاف مسارات التنمية التي تسلكها تلك الاقتصادات.

خدمة مدنية متعلمة:

شملت الدراسة الأشخاص المتقدمين للمشاركة في دورات صندوق النقد الدولي، والبالغ عددهم أكثر من مائة ألف من موظفي الخدمة المدنية في المستويات الوظيفية المتوسطة في البنوك المركزية ووزارات المالية والاقتصاد، وبعد تحليل البيانات المضمنة في سيرهم الذاتية تم التوصل إلى علاقة الارتباط بين جودة التعليم والأبعاد المختلفة لقدرات الدولة، أي قدرة الحكومات على تقديم الخدمات العامة، والإنفاق على السلع العامة، وتحصيل الضرائب. وأن ارتفاع المستوي التعليمي للقوي العاملة في الإدارة العامة يساعد علي رفع مستوي المعايير في القطاع المالي المحلي.

التعليم وفعالية الحكومة:

تكتسب فعالية الحكومة أهمية جوهرية في تحقيق التنمية الاقتصادية. وقد يكون من الصعب تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان التي لا تعمل حكوماتها على الحد من الفساد وإنفاذ القوانين وتوفير بيئة مواتية لتشجيع تنمية القطاع الخاص. وتشير الدراسات إلي وجود علاقة ارتباط موجب بين التعليم المعدل حسب الجودة علي مستوي الخدمة المدنية والأبعاد المختلفة لفعالية الحكومة - أي أنه عندما يصل موظفو الخدمة المدنية إلى مستويات تعليمية أفضل، يتراجع الفساد، ويزداد تحصيل الضرائب، وتتحسن الإدارة المالية العامة، وتلقي الأسواق الخاصة دعماً أكبر.

ويظل ارتفاع المستوي التعليمي لموظفي الإدارة العامة مرتبطاً بانحسار الفساد. وتشير نتائج الدراسة إلى أن ارتفاع مستوي تعليم القوي العاملة في الإدارة العامة يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع مستوي التنمية من خلال المساعدة في عملية التوظيف الأمثل للموارد وإلى حماية الشركات الخاصة من عمليات الاستيلاء، وفضلاً عن ذلك أثبتت الدراسة أن ارتفاع المستوي التعليمي لموظفي الخدمة المدنية يمكن البلدان من تحصيل المزيد من الإيرادات الضريبية.

ومن المعلوم أن تحصيل الإيرادات تمثل تحدياً كبيراً أمام الاقتصادات النامية، وينبغي النظر إلي زيادة الإيرادات باعتبارها مؤشر على قدرة الدولة علي تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة، Besley and Persson 2009). وهنالك علاقة ارتباط موجبة وقوية في قطاع عريض من الدول بين المقياس الذي تم وضعه للمستوي التعليمي وتحصيل الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

وتشير هذه النتيجة إلى أن موظفي الخدمة المدنية الذين يصلون إلى مستويات تعليمية أعلي يتسمون بكفاءة أكبر في إدارة الضرائب وضمان الامتثال الضريبي، وتقدير دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية. واتضح أيضاً أن ارتفاع المستوي التعليمي للقوي العاملة في الإدارة العامة يساعد علي رفع مستوي المعايير في القطاع المالي المحلي، الأمر الذي يعزز بدوره تنمية القطاع الخاص ويسهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

التعليم والمؤسسات:

هل يعتبر المستوي التعليمي لموظفي الخدمة المدنية مصدراً للحوكمة السليمة أم أن التعليم هو نتيجة المؤسسات القوية، مثل الضوابط والتوازنات التي تدعمها سلطة قضائية مستقلة. وإذا كانت المؤسسات هي التي تحفز على التحصيل الدراسي، ينبغي أن تركز السياسات على تقوية مؤسسات محددة لضمان اختيار موظفي الخدمة المدنية من بين أصحاب المهارات للالتحاق بالإدارة العامة والـتأكد من تعزيز النظام التعليمي في البلاد للمهارات المعرفية.

وتؤكد البحوث التي تم إعدادها علي دور المؤسسات في تشكيل النتائج الاقتصادية، على سبيل المثال، توضح دراسة (Acemoglu, Johnson,and Robinson2001) وجود علاقة سببية بين جودة الترتيبات المؤسسية- كتلك التي تهدف إلى الحد من مخاطر نزع ملكية المستثمرين- وحصة الفرد من الدخل في قطاع عريض من البلدان. وتبني دراسة (Arezki and Dupuy 2013) على هذا المنهج فتضع نموذجاً نظرياً يبين وجود ارتباط بين موظفي الخدمة المدنية الذين بلغوا مستويات تعليمية أفضل في القطاع العام وارتفاع مستوي الرفاه في المجتمع ككل. وتشير هذه النتائج إلى أن القرارات التي يتخذها موظفو الخدمة المدنية أصحاب المهارات تعزز جودة السلع العامة مما يؤدي بدوره إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

وختاماً يفرز هذا النموذج اثنين من التنبؤات النظرية المهمة، تدعمها بيانات الدراسة، كما يلي:

- عندما تكون المؤسسات قوية، يلتحق بالعمل في القطاع العام عدد أكبر من الموظفين المتحمسين الذين يغلبون المصلحة العامة مقارنة بالقطاع الخاص، إذا تساوت العوامل الأخرى، والموظفون المتعلمون يقوموا بدور أفضل في تقديم السلع العامة لأن لديهم مهارات أعلي وكذلك لأنهم أفضل في إدارة الوقت. ومنح تعويضات مناسبة للموظفين الذين يغلبون المصلحة العامة ترفع مستوي رفاه المجتمع ككل، وخاصة عندما تكون المؤسسات ضعيفة، وبرامج التعويضات هذه تجعل القطاع العام أكثر جذباً للأفراد الذين يغلبون المصلحة العامة وتؤدي كنتيجة لذلك إلي تحسين مستوي تقديم السلع العامة وتحقيق النمو الاقتصادي.
- يساعد التحول إلى نظام التعويضات القائم على الجدارة على جذب الأفراد ذوي المستويات التعليمية الجيدة. ولا يزال الحوار بشأن السياسات الذي يتناول مسائل التعويضات يركز بشكل ضيق على تعويضات كبار مسؤولي التشغيل في القطاع الخاص. وينبغي للبلدان في كافة أنحاء العالم، وخاصة الاقتصادات النامية، أن تركز على جذب الأفراد المتعلمين إلى إدارتها العامة لتحسين عملية إنتاج السلع وتقديم الخدمات العامة وتعزيز التنمية الاقتصادية وعلى سبيل المثال فقد اختارت سنغافورة ودول أخري، نظام الدفع علي أساس الجدارة مما أتاح للقطاع العام إمكانية جذب موظفين أكفاء والاحتفاظ بهم وساهم ذلك بصورة أساسية في تعزيز فعالية الحكومة ومن ثم ساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية

قرأت لك

إعداد
الريح آدم عبد الله
إدارة البحوث والتنمية

تعد الدكتورة نيفين حسين (خبير الاقتصاد الدولي بوزارة الخارجية والصناعة المصرية) من المهتمين بقضايا التنافسية الدولية في الوطن العربي، ولها بحوث عديدة في هذا المجال، ويعتبر كتابها التنافسية الدولية وتأثيرها علي التجارة العربية والعالمية من الكتب القيمة في هذا المجال حيث أتسم هذا الكتاب بالرصانة في الأسلوب و الوضوح والموضوعية في معظم الموضوعات التي ناقشها، ومن أهم الموضوعات التي ركز الكتاب علي مناقشتها هو موضوع رفع القدرة التنافسية للصادرات الصناعية التحويلية العربية بحيث تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت تكفل للمواطنين مستوي معيشي متصاعد ومتواصل على المدى الطويل.

قامت المؤلفة بتحليل القدرة التصديرية لهذه الصناعة على أساس يزيد من نصيب الصادرات في السوق المحلية، واعتبرتها من أهم مؤشرات التنافسية.

ناقشت الكاتبة مشاكل الصناعة العربية بصورة عامة، وأوضحت الدور الحيوي والديناميكي الذي لعبته الصناعة في اقتصاديات الدول المتقدمة، حيث كانت بمثابة الدينمو وقاطرة التنمية في معظم الدول التي حققت معدلات نمو مرتفعة. وأشارت إلى أنه على الرغم من الإمكانات الكبيرة المتاحة للصناعة العربية إلا

أن أداءها ما يزال ضعيفاً ونسبة مساهمتها في إجمالي حجم التوظيف لا يتعدى 14 ٪ كما لا يتجاوز نصيب الصادرات الصناعية حوالي 6 ٪ من إجمالي الإنتاج الصناعي.

أبرز الكتاب أهمية الدور والمكانة التي يجب أن يحظى به قطاع التصدير كواحد من أهم اهتمامات السياسات الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة.

وتأتي أهمية التصدير لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مطردة قادرة على توفير فرص عمل جديدة وتوفير العملات الأجنبية.

ويرتبط نمو الصادرات بتطوير الإنتاجية داخل قطاع الصناعات التمويلية بمستوى يفوق قطاع المنتجات الأولية، بحيث تتمكن الدول العربية من خلال موارد التصدير من تمويل الجهاز الإنتاجي بأكمله والعمل على تطويره.

ناقش الكتاب التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول العربية في ظل التطورات العالمية الجديدة من عولمة وانفتاح الأسواق وتحرير التجارة العالمية الأمر الذي يحتم على هذه الدول ضرورة تحقيق نجاحات تنافسية في الأسواق العالمية، وذلك عن طريق تغيير المزايا النسبية التقليدية وخلق واكتساب مزايا تنافسية جديدة.

استعرض المؤلف المفاهيم المختلفة للتنافسية ومؤشرات قياسها بصورة عامة.

حيث وضح المؤلف أن المنشأة أو الصناعة تكون ذات قدرة تنافسية إذا استطاعت الحفاظ على استمرارية متحصلاتها عبر الزمن أو زيادة حصتها التسويقية ومتحصلاتها بشكل قابل للاستمرارية.

كما بين الكتاب أنه يمكن قياس تنافسية المشروع من خلال مؤشرات أهمها الربحية ومعدلات نموها عبر فترة من الزمن إضافة إلى استراتيجية المشروع واتجاهها لتلبية الطلب في السوق الخارجي من خلال التصدير وبالتالي قدرة المشروع على تحقيق حصة أكبر في السوق الإقليمية والعالمية.

تتعدد مؤشرات التنافسية الدولية وفقاً للمستهدف من قياسها فضلاً عن أهمية تلك المؤشرات في تحديد المعوقات داخل الاقتصاد القومي بما يساعد على انتهاج سياسات لإزالة تلك المعوقات ومن أهم تلك المؤشرات التنافسية مؤشرات الاقتصاد الكلي، المؤشرات القطاعية، مؤشرات الأنشطة الإنتاجية.

وأيضاً ناقش الكتاب تداعيات العولمة في العصر الحديث وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي، فلقد تزايدت التجارة الدولية بسرعة تقارب سرعة زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي الأمر الذي ساهم في زيادة الاعتماد المتبادل ومن الواضح إن بعض الاقتصاديات قد استفادت من العولمة بدرجة كبيرة وذلك لإتباعها مجموعة من السياسات الإصلاحية مثل تحرير الأسواق وإتباع سياسات سليمة للاقتصاد الكلي. كما لخص الكتاب ظواهر العولمة في الآتي:

- النمو المضطرد في معدلات وحجم التجارة العالمية
- النمو المتسارع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات.
- التحرير المتزايد للاقتصاديات الوطنية.
- تقلص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.
- تعاظم دور التكتلات الاقتصادية وتزايد عددها.

واختتمت المؤلفة الكتاب باستعراض بعض التجارب الناجحة في تنمية الصادرات الصناعية مثل تجربة ماليزيا وكوريا الجنوبية وكيف أن هذه الدول في ظرف ثلاثة عقود فقط استطاعت أن تتحول من دول فقيرة إلى دول صناعية متقدمة.

استهداف التضخم كإطار للسياسة النقدية

ماذا تعرف عن

إعداد
هشام عبد الرحمن محمد علي
إدارة البحوث والتنمية

مقدمة:

تعتبر سياسة استهداف التضخم كإطار للسياسة النقدية من أهم التطورات الحديثة في مجال عمل البنوك المركزية. وقد بدء ظهور هذا الاتجاه بعد تراجع العديد من الدول التي تتبنى نظم سعر الصرف المربوطة بعملة أو بسلة عملات الدول التي تمثل أهم شركائها في التجارة الدولية عن استخدام هذه النظم، حيث أدى التركيز على استخدام سعر الصرف كمرساة اسمية رئيسية إلى حدوث سلسلة من الأزمات المالية والمصرفية في دول عديدة، كما أن التطورات الحديثة في النظام المالي العالمي أدت إلى حدوث بعض التغيرات في هيكل القطاع المالي والى استحداث بعض الأدوات المالية الحديثة مما ساهم في إضعاف العلاقة التقليدية بين عرض النقود والدخل والأسعار. لذلك لجأت العديد من الدول إلى تبنى سياسة استهداف التضخم كإطار للسياسة النقدية كحل أمثل لتفادى الوقوع في مثل تلك المشكلات.

الإطار النظري والمفاهيمي:

في إطار استهداف التضخم تلتزم السلطات النقدية بالوصول إلى معدل تضخم معين خلال فترة زمنية محددة، ويتضمن هذا الاتجاه الإعلان عن معدل مستهدف للتضخم يعمل البنك المركزي على تحقيقه. لذلك يمكن تعريف استهداف التضخم على انه النظام النقدي الذي لا يكون له هدف وسيط وإنما يتم استهداف التضخم بشكل مباشر، ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال ثلاثة مراحل:

* تقوم السلطة النقدية بتحديد معدل التضخم المستهدف.
* يتنبأ البنك المركزي بمعدل التضخم المتوقع في المستقبل.
* تتم مقارنة المعدل المستهدف بالمتوقع، فإذا كان المتوقع أعلي من المستهدف يتم إتباع سياسة نقدية انكماشية، والعكس صحيح.

وعلى الرغم من ذلك فإن النظرية الاقتصادية لا تحدد معدلاً معيناً للتضخم، أو توضح كيفية الوصول إلي المعدل المستهدف وإنما يتوقف ذلك علي حالة كل دولة علي حده.

بدأت بعض الدول الصناعية مثل استراليا وكندا ونيوزيلندا والسويد وبريطانيا، وغيرها من الدول في تطبيق سياسة استهداف التضخم منذ الثمانينات، ثم تزايد اهتمام العديد من اقتصاديات الدول الناشئة خلال التسعينات بهذه السياسة ومنها شيلي وبولندا وجمهورية التشيك، ثم تبعتها بيرو والفلبين. وتتبني سياسة استهداف التضخم حالياً الكثير من الدول لعدة أسباب منها:

- إن الإطار العام لهذه السياسة يتسم بالبساطة نسبياً ويمكن تفهمه من جانب عامة المواطنين.
- أنها تهدف إلي التركيز علي استقرار الأسعار.
- إنها تزيد من الشفافية في إدارة السياسة النقدية، كما إنها تزيد من مصداقية السلطات

النقدية تجاه الالتزام بمعدل التضخم المستهدف، وهو ما يساهم في إيجاد الثقة التي تدفع الفاعلين الاقتصاديين الي التوفيق بين توقعاتهم عن معدل التضخم وبين المعدل المعلن.

بالإضافة إلي ما سبق، فإن الحد من عدم التيقن حول مسار التضخم في المستقبل من شأنه أن يساعد علي تحسين قرارات الادخار والاستثمار مما يحفز علي زيادة الإنتاجية بشكل عام، كما إن توضيح سياسات البنك المركزي يمكن أن تساهم في الحد من تقلبات الأسواق المالية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً علي هامش المخاطرة وعلاوة سعر الصرف، لذلك فلقد اتجهت العديد من الدول النامية إلي تطبيق هذه السياسة سعياً منها للحد من معدلات التضخم المرتفعة ودعم الشفافية وزيادة الثقة وتعميق الإصلاحات الهيكلية في اقتصاداتها[1].

الشروط الواجب توفرها لتطبيق سياسة استهدف التضخم:

ولضمان نجاح تطبيق سياسة استهداف التضخم فإن هنالك مجموعة من الشروط الأساسية يجب استيفائها ويمكن إيجازها في الآتي:

- استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث تسجل معدلات التضخم في بعض الدول مستويات مرتفعة وشديدة التقلب، بالإضافة إلي تقلبات الناتج المحلي الإجمالي ومدى تأثره بتقلبات سعر الصرف وأسعار السلع الأخرى وجميعها تعتبر من العوامل التي تعوق نجاح تطبيق هذه السياسة.
- أن يكون البنك المركزي قادرا علي تنفيذ السياسة النقدية بقدر من الاستقلالية، كذلك ألا يكون هناك التزام باستهداف أي متغير آخر مثل الأجور أو سعر الصرف، كما ينبغي أن يحدد البنك المركزي أن استقرار الأسعار هو الهدف الرئيسي. مع ضرورة التنسيق التام بين السياستين النقدية والمالية.
- استقرار القطاع المالي ودرجة تطوره ومرونته، وتأتي أهمية ذلك من أن استهداف التضخم يمثل إطاراً للعمل يهتم بقوى السوق وأوضاعه، حيث أن البنوك المركزية التي تطبق هذه السياسة تستخدم عمليات السوق المفتوحة (OMO) ومن ثم يكون من الأهمية بمكان آن تتحدد أسعار الفائدة بناءً على قوى السوق[2].
- دقة وتوفر البيانات والمعلومات، بحيث يجب أن يكون هنالك تدقيق وتحديث مستمر للبيانات الخاصة بمعدلات التضخم المتوقعة.
- بناء وتطوير نماذج للتنبؤ بمعدلات التضخم المستقبلية، والجدير بالذكر انه في الدول الصناعية المتقدمة تم تطوير العديد من تلك النماذج والتي استغرق إعدادها سنوات عديدة، بينما في الدول النامية فإن هذه النماذج تكون بسيطة ولا يتم الاعتماد علي نتائجها بشكل كبير ويرجع ذلك لتعدد التغيرات الهيكلية في هذه الدول ولقصر السلاسل الزمنية للبيانات المتوفرة بها، مما يدفعها للاعتماد على الإحكام والتقديرات الشخصية عند تطبيق هذه السياسة. ومن هنا تظهر أهمية تطوير نماذج التنبؤ والتقدير على الأقل لتوفير رؤية أولية لصانعي القرار تساعدهم في تحليل النتائج ومن ثم استخدام أحكامهم الشخصية.

مصداقية استهداف التضخم:

إن مصداقية استهداف التضخم تعتمد على مصداقية الوعد بالوصول الى تحقيق معدل التضخم المستهدف، وغالباً ما تكون هذه المصداقية غير موجودة أو غير كاملة، ويرجع نقص المصداقية والثقة في هذه السياسة إلى سببين رئيسيين:

* عدم اقتناع المتعاملين في السوق بالتزام الحكومة التام بتحقيق استقرار الأسعار، بمعنى آخر توقع حدوث تغيير في أولويات السياسة وتسمي هذه الحالة نقص (المصداقية السياسية)[3].

* عدم تيقن جمهور المتعاملين في السوق العامة والمواطنين من قدرة البنك المركزي الفنية في تحقيق معدل التضخم المستهدف بغض النظر عن مدى التزام الحكومة به. وتسمى هذه الحالة بنقص (المصداقية الفنية).

الخلاصة:

إن فعالية السياسة النقدية في ظل استهداف التضخم تقتضي البدء من الوضع الذي يتمتع فيه القطاع المالي بالاستقرار والكفاءة، وذلك لأن القطاع المالي أو الجهاز المصرفي الذي لا يدار بكفاءة قد يعوق المعاملات، بالإضافة إلي ضرورة وجود سوق مالية تتصف بالعمق وبقدر كبير من التطور والتوقعات الدقيقة وآليات الانتقال الجيدة، كما أن استقلالية البنك المركزي، والتنسيق التام بين السياستين المالية والنقدية مع تفادي هيمنة السياسة المالية (Fiscal Dominance) تعتبر من الشروط الأساسية والمهمة لضمان تطبيق سياسة استهداف التضخم بنجاح.

1) Pual. R. Masson, et.al, The Scope for Inflation Targeting in Developing Countries, IMF w/p/9/130, (Oct 1997).

2) Guy Debell, et.al. Inflation Targeting as A framework for Monetary Policy. IMF paper. (Oct 1998).

3) Enzo Croce and Mohsin S. khan. Monetary Regimes and Inflation Targeting. Finance and development magazine, Sep 2000, volume 37, Number 3.

أحداث اقتصادية.. محلية وعالمية

أحداث اقتصادية

ديون السودان الخارجية

إعداد
أزاهر حسن محمد علي
إدارة البحوث والتنمية

هناك حراك كبير بين الجهات المختصة السودانية والبنوك الإفريقية والمؤسسات المالية الدولية بهدف وضع استراتيجة لإعفاء الديون ولتفجير طاقات البلاد وتطوير البنية التحتية من أجل خلق نهضة اقتصادية. وفي هذا الإطار تعهد الناطق باسم وفد البنك الإفريقي للتنمية السيد/ سامي زغلول عند زيارته للبلاد بإعادة العلاقات بين السودان والمجتمع الدولي إلى طبيعتها وإنهاء مشكلة ديون السودان الخارجية، والربط الإقليمي بين السودان وجيرانه وفتح قنوات الاتصال، كما أوضح بأن ديون السودان تمثل أكبر مهدد للتنمية في السودان، مؤكداً اهتمام البنك الإفريقي باستمرار الحوار مع الدائنين ومؤسسات التمويل الدولية. منوهاً باستفادة السودان من برنامج البنك في بناء القدرات في المجال الخاص بإعفاء الديون. كما أكد وزير الدولة بالمالية السيد/ مجدي حسن يس اهتمام حكومته بمساعدات البنك في معالجة ديون السودان الخارجية، والآثار المترتبة على عدم إعفاء الديون على دولتي السودان وجنوب السودان، والاطلاع على رؤية السودان عبر اللجنة المختصة في معالجة الديون الخارجية. وأوضح وزير المالية والاقتصاد الوطني السيد/ بدر الدين محمود عباس أهمية مساعدة المجتمع الدولي للسودان لمعالجة ديونه الخارجية بما يسهم في منح الفرص للحصول على قروض ميسره لدعم التنمية بالبلاد. كما ان الديون الخارجية عطلت مسيرة الاقتصاد السوداني وحرمته من الاستفادة من فرص التمويل المتاحة عبر مؤسسات التمويل الدولية على الرغم من استكمال السودان للشروط الفنية المطلوبة لمعالجة ديونه الخارجية، إلا انه لم يستفد من المبادرات الدولية والتي استفادت منها بعض الدول الشبيهة.

تذليل العقبات أمام شركات الصمغ العربي في شمال كردفان

اتجهت الولايات إلى التركيز على مشروعات جمع البذور المنتجة بالتعاون مع الهيئة القومية للغابات وذلك بتنفيذ استزراع 10 ٪ من مشروع زراعي مطري، والبدء في تنفيذ مشروع مسح حزام الصمغ العربي وفقاً لخطة العام 2014م التي أعلنها مجلس الصمغ العربي مشددين على قطاعات التنمية والإنتاج والترويج والتسويق برفع المبلغ المخصص في محفظة تمويل الصادر والتمويل الأصغر للجمعيات التعاونية، ومحفظة تطوير الصناعات وتكثيف متابعة مكافحة الآفات بالتعاون مع هيئة الغابات وتنفيذ خطوط النار والتعاون مع إدارة المراعي والعلف ووزارة الثروة الحيوانية. وكشف تقرير مجلس الصمغ العربي بالسودان أن وزارة الكهرباء والسدود قامت بتوفير مياه الشرب بالولايات بطول حزام الصمغ العربي ونتج عن ذلك إنشاء 245 حفيراً و6 سدود ومشروعات لحصاد المياه، وتوفير 45 مليون متر مكعب من المياه مما أثرت بنسبة كبيرة في استقرار القبائل المتجولة. من جانب آخر تواجه عدد من الشركات المصنعة للصمغ العربي بالولايات بعض من المشاكل تتمثل في الجبايات والجمارك والمواصفات، بالإضافة إلى مشكلة التخزين بولاية البحر الأحمر الأمر الذي يعيق عمل هذه الشركات. تعهّد والي شمال كردفان بتنظيم لقاء مع الجهات المختصة ووزارة المالية مع شركات ومصدري الصمغ العربي لتذليل كل العقبات التي تواجههم وتوفير الأراضي لإنشاء مخازن للصمغ، كما اشاد بجهود الولاية بالتنسيق مع الشركات والمصدرين لنفره مشروع الصمغ العربي. ومن جانبه كشف المجلس عن إجمالي صادرات الصمغ العربي للعام الماضي التي وصلت 60.3 ألف طن بتحقيق عائد قدره مائة وأربعة وثلاثين مليون دولار بنهاية عام 2013م.

ورشة قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأمريكية

نظم بنك السودان المركزي بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية واتحاد المصارف السوداني ورشة عمل متخصصة حول قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأمريكية الخارجية (FATCA)[1] باتحاد المصارف السوداني. وتأتي هذه الورشة في إطار جهود بنك السودان المركزي الرامية إلى مواكبة المستجدات العالمية في مجال الصناعة المصرفية، ورفع قدرات العاملين بالجهاز المصرفي. كما تهدف الورشة إلى مناقشة التشريعات النهائية الصادرة عن (IRS)[2] والإجراءات التنفيذية لتطبيق قانون إل (FATCA)، ومدى استعداد المصارف العربية للامتثال لهذا القانون، خاصة مع اقتراب التاريخ المقرر للامتثال.

قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأمريكية الخارجية (FATCA) أصبح مطبقاً في كل دول العالم وبموجبه يتم فرض ضريبة على المواطنين الأميركيين في البلد التي يقيمون فيها. كما أن القانون يفرض عقوبات تصل إلى اقتطاع 30 ٪ من الأموال المستثمرة في المصارف الأميركية من قبل المصارف التي لم تستجب للقانون. عليه وبموجب القانون يتوجب على كل المصارف الالتزام بالقانون ففي حالة عدم تطبيقه والامتثال به فان المصارف السودانية ستواجه ضغوطاً عالية قد تصل إلى إيقاف التعامل مع المصارف السودانية عن طريق الضغط على المراسلين. ومن ناحية أخرى فان تطبيق هذا قد يساعد على تخفيف الضغوط المطبقة على المصارف السودانية. عليه وجه السيد/ محافظ بنك السودان المركزي كافة المصارف التجارية السودانية بالالتزام بهذا القانون.

1) Foreign Account Tax Compliance Act.

2) Internal Revenue Services

بنك باركليز يعتزم تسريح نحو 12 ألف موظف في العام 2014

يعتزم بنك باركليز خفض ما بين عشرة إلى اثني عشر ألف وظيفة في العام 2014، من بينها سبعة آلاف وظيفة في بريطانيا، وذلك من بين قوته العاملة التي تبلغ نحو 140 ألف موظف.

وجاءت قرارات خفض الوظائف في الوقت الذي أعلن باركليز زيادة إجمالي مكافآت الموظفين في العام 2013، حيث ارتفع إجمالي مخصصات المكافآت لعام 2013 بنسبة 10 ٪ عنه في العام 2012 أي من 2.17 مليار في عام 2012 إلى 2.38 مليار جنيه إسترليني، بحيث زادت مخصصات المكافآت للمصرف الاستثماري بنسبة 13 ٪.

قرار خفض الوظائف يشتمل على خفض 820 وظيفة على مستوى الإدارة العليا (من بينها 220 مديرا عاما و600 مدير).

ارتفعت الأرباح القانونية لباركليز (قبل خصم الضرائب) إلى 2.9 مليار جنيه إسترليني في عام 2013 في حين انخفضت الأرباح المعدلة (قبل الضرائب) إلى 5.2 مليار إسترليني. ويعزى ذلك لإعادة الهيكلة في البنك للعام 2013م والتي شملت الانسحاب من خطوط أعمال محددة بالإضافة إلى فرض رسوم قانونية جديدة.

نجحت إدارة بنك باركليز (ثالث أكبر بنك في بريطانيا) في تحويله إلى مصرف جاذب للعملاء، و لكن هنالك حاجة لمزيد من العمل.

تراجع أسهم لينوفو وسط مخاوف من سياساتها الجديدة

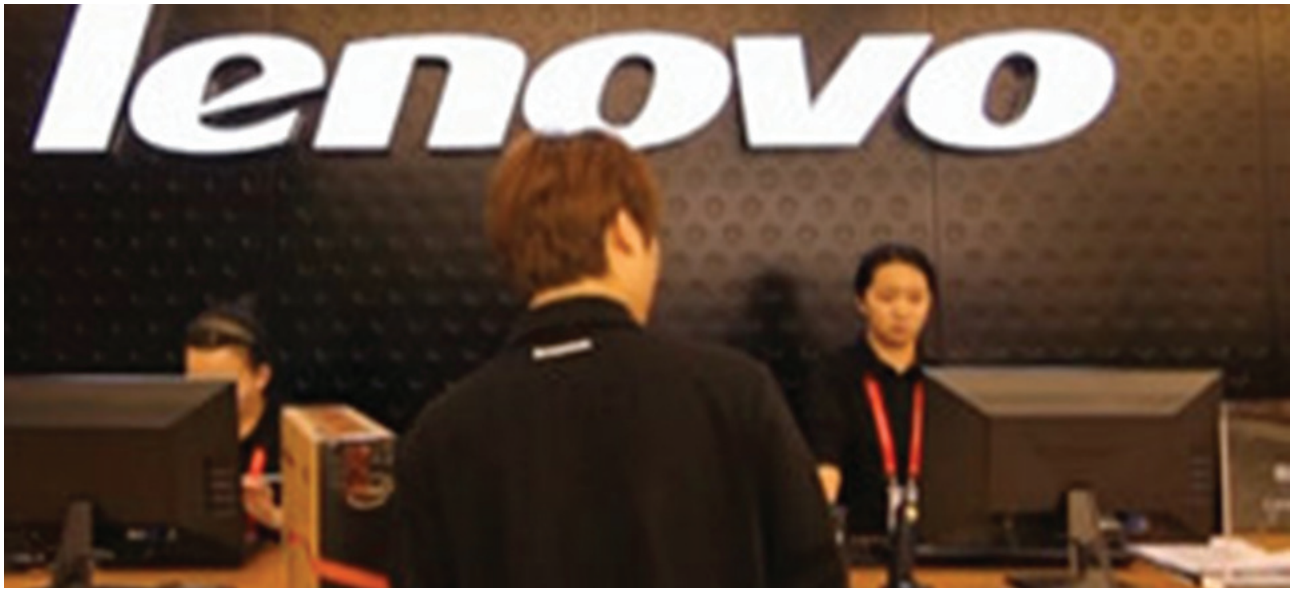

سجلت أسهم شركة «لينوفو» الصينية، أكبر منتج لأجهزة الكمبيوتر الشخصي في العالم، انخفاضا ملحوظا في ظل قلق المستثمرين من إستراتيجية الشركة تجاه صفقات الاستحواذ الأخيرة. وتراجعت الأسهم بنسبة تجاوزت 15 ٪ عند إعادة فتح التداول في بورصة هونغ كونغ عقب انتهاء فترة إجازة رأس السنة الصينية، ليستقر السهم عند 8.62 دولار هونج كونج. حيث بدأ تراجع أسهم لينوفو مسجلا 8 ٪ عند إغلاق بورصة هونغ كونغ قبل إجازة الأعياد.

نجحت لينوفو الشهر الماضي في إتمام صفقتين كبيرتين بلغت قيمتهما 5.2 مليار دولار (3.2 مليار إسترليني)، واستحوذت في الصفقة الأولى على سيرفر (خادم) من شركة آي بي إم الأمريكية مقابل 2.3 مليار دولار، كما نجحت في شراء شركة موتورولا موبيلتي الأمريكية للهواتف من شركة غوغل مقابل 2.91 مليار دولار.

أزمة الطاقة في مصر ترفع أسعار الأسمنت 25 % في يومين

تسببت أزمة الطاقة في ارتفاع أسعار الأسمنت بنسب قياسية خلال فترة وجيزة كما إن أغلب شركات الأسمنت أوقفت طرح منتجاتها في السوق المحلي، بسبب أزمة الطاقة التي عطلت غالبية المصانع عن استمرار الإنتاج.

لا تقوم الشركات بضخ كميات كافية من الأسمنت منذ استقالة حكومة الدكتور حازم الببلاوي، ما أدى إلى ارتفاع أسعاره من نحو 580 جنيه للطن، إلى نحو 720 جنيها، بنسبة زيادة تقترب من 25 ٪ خلال يومين فقط.

وأوضح أحد تجار الأسمنت ومواد البناء، إن الكميات المطروحة من الأسمنت ضعيفة جداً ولا توازي حجم الطلب المتزايد، ولذلك قام بعض كبار التجار بالتلاعب في الأسعار ما أدى إلى ارتفاعها بنسب كبيرة خلال ساعات.

وأوضح أن الشركات تبرر عدم استمرار ضخها للكميات اللازمة لتغذية السوق المحلي بأزمة الطاقة وعدم وجود غاز كافي لتشغيل المصانع، وبالتالي توقفت بعض خطوط إنتاج الشركات، وتناقصت الكميات المطروحة في الأسواق إلى إن اختفى الأسمنت من السوق.

وأعلنت وزارة البترول زيادة استهلاك محطات الكهرباء من الغاز نتيجة للنقص الحالي في المازوت، مما يؤثر بشكل كبير على تخفيض استهلاك المصانع، خاصة مصانع الأسمنت، وهو ما تسبب في الأزمة التي رفعت أسعار الأسمنت بنسب قياسية.

وقال رئيس شعبة المواد البترولية باتحاد الصناعات في مصر، الدكتور/ محمد سعد الدين: (إن أزمة الطاقة لا يمكن تجالها على الإطلاق، وإن ما يحدث حاليا هو نتاج طبيعي لاستمرار اعتماد الحكومات المصرية السابقة على المسكنات وعدم وجود حلول فورية وجذرية للأزمة المستمرة منذ عقود).

أن نقص الكميات المطروحة من الغاز في السوق سيكون على حساب بعض المصانع التي رفضت الاستيراد من الخارج لحسابها، وعدم الاعتماد على الحكومة في توفير كميات الغاز اللازم بأسعار مدعومة.

تويوتا تعتزم إغلاق مصنعها في أستراليا بحلول 2017

تعتزم شركة تويوتا اليابانية لصناعة السيارات إغلاق مصنعها لإنتاج المحركات والمركبات في استراليا بحلول عام 2017وذلك لارتفاع تكلفة الإنتاج، كما أنها ربما تخفض عمليات مركز التطوير والتقنية التابع لها في استراليا.

ومن المتوقع أن يفقد حوالي 2500 عامل وظائفهم جراء هذا القرار الذي تم اتخاذه لوجود عدد من السلبيات التي دفعت بالشركة لاتخاذ قرار وقف الإنتاج بصورة نهائية. ومن هذه العوامل السلبية المنافسة الشديدة في السوق، ارتفاع قيمة العملة الاسترالية (الدولار)، بالإضافة إلى توقعات بخفض إنتاج السيارات بصورة عامة في استراليا.

لم تكن تويوتا أولى الشركات التي تتخذ هذا القرار، ففي العام 2013 أعلنت شركة فورد الأمريكية وهولدن يونيت التابعة لمجموعة جنرال موتورز عن خطط لوقف إنتاج السيارات في استراليا.

وأوضحت تويوتا أنها ستعمل على تقديم أقصى ما يمكن من دعم، بما في ذلك المساعدة على إعادة توظيف العاملين الذين سيتأثرون بقرار وقف الإنتاج.

مؤشرات اقتصادية

إعداد

نسرين خالد الأمين

إدارة الإحصاء

جدول رقم (1)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2005 - 2007م

سنة الأساس (100 = 1990)

الفترة	الدخول العليا	الدخول المتوسطة	الدخول الدنيا
2005			
ديسمبر	34,078.3	34,909.4	35,041.4
	(7,0)	(8.5)	(9.9)
2006			
ديسمبر	39,629.8	40,392.1	39,968.1
	(16.3)	(15.7)	(15.1)
2007			
ديسمبر	42,854.7	43,948.4	43,258.6
	(8.1)	(8.8)	(8.2)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2008 - 2014م

سنة الأساس (100 = 2007)

الفترة	كل السودان	المناطق الريفية	المناطق الحضرية
2008			
ديسمبر	116.9	120.5	113.8
	(14.9)	(18.8)	(11.5)
2009			
ديسمبر	132.7	135.9	129.7
	(13.4)	(12.8)	(14.0)
2010			
ديسمبر	153.0	157.0	149.3
	(15.4)	(15.5)	(15.1)
2011			
ديسمبر	181.9	190.4	173.8
	(18.9)	(21.3)	(16.4)
2012			
ديسمبر	262.8	277.9	248.0
	(44.4)	(46.0)	(42.7)
2013			
يناير	270.4	283.7	257.6
	(43.6)	(43.0)	(44.3)
فبراير	281.7	294.3	269.8
	(46.8)	(45.8)	(48.0)
مارس	287.6	302.2	273.6
	(47.9)	(48.1)	(47.7)
أبريل	290.6	304.7	276.9
	(41.4)	(41.1)	(41.9)
مايو	290.4	306.8	274.3
	(37.3)	(38.1)	(36.4)
يونيو	294.8	310.2	279.9
	(27.1)	(27.6)	(26.6)
يوليو	305.8	321.8	290.4
	(23.8)	(24.6)	(23.1)
أغسطس	315.7	329.7	302.4
	(22.9)	(22.3)	(23.6)
سبتمبر	330.2	347.0	313.8
	(29.4)	(30.5)	(28.4)
أكتوبر	358.5	374.6	343.0
	(40.3)	(39.5)	(41.2)
نوفمبر	368.8	386.4	352.2
	(42.6)	(41.6)	(44)
ديسمبر	372.9	392.1	354.4
	(41.9)	(41.1)	(42.9)
2014			
يناير	381.1	400.2	263.1
	(40.9)	(41.0)	(41.0)
فبراير	386.0	409.0	363.7
	(37)	(39.2)	(34.8)
مارس	390.2	413.4	368.5
	(35.7)	(36.8)	(34.7)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

(معدلات التضخم بين الأقواس)

جدول رقم (2)

أسعار صرف الدولار ببنك السودان المركزي - خلال الفترة (2005 - 2014)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3010	2.3125
2006		
ديسمبر	2.0083	2.0183
2007		
ديسمبر	2.0290	2.0390
2008		
ديسمبر	2.1897	2.2004
2009		
ديسمبر	2.2359	2.2468
2010		
ديسمبر	2.4824	2.4948
2011		
ديسمبر	2.6702	2.6836
2012		
مارس	2.6702	2.6836
يونيو	3.0202	3.0353
سبتمبر	4.3980	4.4200
ديسمبر	4.3980	4.4200
2013		
يناير	4.3980	4.4200
فبراير	4.3980	4.4200
مارس	4.3980	4.4200
أبريل	4.3980	4.4200
مايو	4.3980	4.4200
يونيو	4.3980	4.4200
يوليو	4.3980	4.4200
أغسطس	4.3980	4.4200
سبتمبر	4.6875	4.7109
أكتوبر	5.6717	5.7001
نوفمبر	5.6814	5.7098
ديسمبر	5.6816	5.7100
2014		
يناير	5.6816	5.7100
فبراير	5.6816	5.7100
مارس	5.6816	5.7100

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (3)

أسعار صرف الدولار بصرافات البنوك - خلال الفترة (2005 - 2014)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.2995	2.3180
2006		
ديسمبر	2.0060	2.0250
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0600
2008		
ديسمبر	2.1500	2.2450
2009		
ديسمبر	2.1917	2.4500
2010		
ديسمبر	2.5952	2.6056
2011		
ديسمبر	2.7450	2.7559
2012		
مارس	2.7446	2.7554
يونيو	3.3612	3.3753
سبتمبر	5.7525	5.7812
ديسمبر	5.9417	5.9712
2013		
يناير	5.7495	5.7781
فبراير	5.6258	5.6740
مارس	5.5899	5.6560
أبريل	5.5774	5.6052
مايو	5.5416	5.5690
يونيو	5.5482	5.5759
يوليو	5.5398	5.5675
أغسطس	5.5398	5.5675
سبتمبر	5.6760	5.7043
أكتوبر	5.8084	5.8375
نوفمبر	5.9214	5.9511
ديسمبر	5.9390	5.9687
2014		
يناير	5.9254	5.9549
فبراير	5.9254	5.9550
مارس	5.9285	5.9582

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (4)

أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة - خلال الفترة (2005 - 2014)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3050	2.3140
2006		
ديسمبر	2.0100	2.0200
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0400
2008		
ديسمبر	2.1600	2.2200
2009		
ديسمبر	2.2452	2.3726
2010		
ديسمبر	2.5148	2.5249
2011		
ديسمبر	2.7494	2.7604
2012		
مارس	2.7494	2.7604
يونيو	5.0629	5.0879
سبتمبر	5.7842	5.8132
ديسمبر	6.1798	6.2111
2013		
يناير	5.7567	5.7863
فبراير	5.6498	5.6797
مارس	5.6360	5.6662
أبريل	5.5577	5.5854
مايو	5.5507	5.5780
يونيو	5.5506	5.5784
يوليو	5.5506	5.5784
أغسطس	5.5506	5.5784
سبتمبر	5.7000	5.7285
أكتوبر	5.8292	5.8593
نوفمبر	5.9435	5.9732
ديسمبر	5.9455	5.9752
2014		
يناير	5.9355	5.9652
فبراير	5.9355	5.9652
مارس	5.9355	5.9652

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (5)

مؤشرات نقدية - خلال الفترة (2005 - 2014)

مليون جنيه

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013						2014
	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	مارس	يونيو	سبتمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس
عرض النقود	14,031.4	17,871.8	19,714.6	22,933.2	28,314.5	35,497.9	**41,853.0**	**58,663.3**	61,046.2	62,967.4	64,790.5	66,445.7	68,754.2	69,601.7	70,882.0
العملة لدى الجمهور	3,740.4	5,355.3	5,639.8	6,774.6	8,066.2	10,068.0	**12,850.1**	**16,751.5**	16,999.0	16,161.1	16,823.6	19,178.4	18,870.6	19,373.9	19,902.2
الودائع تحت الطلب	4,447.6	5,161.9	5,727.8	6,855.4	8,040.2	9,840.3	**11,999.9**	**14,241.9**	16,211.5	17,320.7	17,210.9	16,486.9	16,918.6	17,710.6	18,194.5
شبه النقود	5,843.4	7,354.6	8,347.0	9,303.2	12,208.1	15,589.6	**17,003.0**	**27,669.9**	27,835.6	29,485.6	30,756.0	30,780.4	32,964.9	32,517.2	32,785.3
إجمالي أصول (خصوم) البنوك	16,979.7	23,144.3	26,197.4	30,649.9	36,666.9	43,107.7	**46,504.1**	**67,049.6**	68,322.7	71,836.9	74,738.1	77,479.8	79,172.1	79,183.1	80,799.8
إجمالي التمويل المصرفي	7,689.1	11,139.6	12,998.5	14,961.1	18,163.5	21,185.8	**22,867.1**	**30,482.8**	31,226.4	32,231.8	34,745.9	37,621.7	38,185.0	39,163.7	39,775.9
إجمالي الودائع المصرفية	10,621.3	12,680.4	14,402.8	16,760.9	21,340.6	26,529.9	**27,983.8**	**39,919.9**	42,104.3	44,485.4	45,049.5	44,533.3	46,806.5	47,496.4	48,472.2
الودائع تحت الطلب / عرض النقود ٪	31.7	28.9	29.1	29.9	28.4	27.7	**28.7**	**24.3**	26.6	27.5	26.6	24.8	24.6	25.4	25.7
العملة لدى الجمهور / عرض النقود ٪	26.7	30.0	28.6	29.5	28.5	28.4	**30.7**	**28.6**	27.8	25.7	26.0	28.9	27.4	27.8	28.1
شبه النقود / عرض النقود ٪	41.6	41.2	42.3	40.5	43.1	43.9	**40.6**	**47.2**	45.6	46.8	47.5	46.3	47.9	46.7	46.3
إجمالي التمويل المصرفي / الودائع ٪	72.4	87.8	90.3	89.3	85.1	79.9	**81.7**	**76.4**	74.2	72.5	77.1	84.5	81.6	82.5	82.1

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (6)

رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية بالعملة المحلية والأجنبية - خلال الفترة (2005 - 2014)

مليون جنيه

القطاع / السنة	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الوارد ات	التجارة المحلية	أخرى	المجموع
2005							
ديسمبر	394.1	637.1	421.1	2,012.5	1,739.2	1,796.1	7,000.2
2006							
ديسمبر	995.0	938.5	356.2	2,328.3	2,023.3	4,498.3	11,139.6
2007							
ديسمبر	1,052.0	1,392.5	282.4	2,743.7	2,311.8	5,216.2	12,998.5
2008							
ديسمبر	1,367.5	1,683.2	278.0	2,908.4	2,429.9	6,294.0	14,961.1
2009							
ديسمبر	1,956.9	1,710.8	438.4	3,120.2	2,885.6	8,051.5	18,163.5
2010							
ديسمبر	2,638.2	2,183.6	534.8	2,407.3	3,024.8	10,397.0	21,185.8
2011							
ديسمبر	2,501.7	2,245.1	855.2	2,484.4	4,149.5	9,923.2	22,159.0
2012							
ديسمبر	3,745.4	3,914.6	909.5	2,261.2	3,894.2	15,757.9	30,482.8
2013							
يناير	2,656.3	2,561.9	715.2	2,195.4	3,425.3	11,451.2	23,005.2
فبراير	3,834.1	4,306.7	1,020.1	2,138.8	4,199.9	16,305.1	31,804.8
مارس	3,805.6	4,484.5	1,106.6	2,236.7	3,647.2	15,945.8	31,226.4
أبريل	3,816.7	4,491.0	1,167.5	2,055.9	3,443.0	16,590.0	31,564.1
مايو	3,809.0	4,585.4	1,206.4	2,018.8	3,519.5	16,640.0	31,779.1
يونيو	3,990.3	4,862.7	1,178.2	2,140.3	3,477.8	16,582.5	32,231.8
يوليو	4,382.0	4,875.0	1,118.4	2,118.1	3,378.2	17,233.2	33,105.0
أغسطس	4,606.2	5,080.0	1,070.5	2,207.1	3,361.4	17,570.4	33,895.7
سبتمبر	4,824.8	5,189.1	1,037.5	2,351.0	3,401.9	17,941.6	34,745.9
أكتوبر	4,886.9	5,407.9	1,013.1	2,511.0	3,242.6	18,544.8	35,606.4
نوفمبر	5,033.0	5,505.4	1,020.4	2,453.6	3,332.5	18,928.8	36,273.7
ديسمبر	5,302.6	6,074.6	1,197.0	2,374.7	3,488.7	11,079.6	29,517.2
2014							
يناير	5,295.3	6,094.3	1,166.7	2,432.5	3,529.9	19,666.0	38,184.8
فبراير	5,269.0	5,949.7	1,184.6	2,442.9	3,506.1	20,811.7	39,163.9
مارس	5,135.1	6,190.7	1,263.5	2,476.7	3,482.3	21,227.9	39,776.3

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (7)

تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية (بالعملة المحلية) - خلال الفترة (2006 - 2014)

مليون جنيه

العام	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013				2014
الصيغة	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير-ديسمبر	يناير-ديسمبر	يناير-ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - مارس	ابريل - يونيو	يوليو- سبتمبر*	اكتوبر - ديسمبر	يناير - مارس
المرابحة	5,559.1	7,315.1	6,899.7	8,186.3	11,474.1	14,299.4	12,021.9	3,230.8	3,688.3	4,150.0	6,929.4	4,408.6
٪	53.4	58.1	47.0	52.3	51.9	59.1	49.9	49.8	54.2	49.7	57.0	52.1
المشاركة	2,116.5	2,631.4	1,769.3	1641.4	1,981.9	2,013.6	2,636.9	774.2	928.7	898.3	1,139.5	1,058.3
٪	20.4	13.0	12.1	10.5	9.0	8.3	10.9	11.9	13.7	10.7	9.4	12.5
المضاربة	532.0	497.6	876.4	956.0	1,480.0	1,454.8	1,296.3	491.7	489.7	284.7	505.5	339.9
٪	5.1	4.0	6.0	6.1	6.7	6.0	5.4	7.6	7.2	3.4	4.2	4.0
السلم	133.0	81.7	290.7	349.6	257.5	174.8	459.8	52.7	219.6	295.3	97.7	72.0
٪	1.3	0.6	2.0	2.2	1.2	0.7	1.9	0.8	3.2	3.5	0.8	0.9
أخرى	2,054.3	3,061.5	4,845.2	4,526.3	6,913.8	6,272.6	7,687.9	1,938.2	1,474.5	2,729.2	3,481.5	2,582.7
٪	19.8	24.3	33.0	28.9	31.3	25.9	31.9	29.9	21.7	32.7	28.6	30.5
المجموع	10,394.9	12,587.3	14,681.3	15,659.7	22,107.4	24,215.2	24,102.8	6,487.5	6,800.8	8,357.5	12,153.6	8,461.6
٪	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: بنك السودان المركزي

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

* بيانات معدلة

جدول رقم (8)

تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية (بالعملة المحلية) - خلال الفترة (2006 - 2014)

مليون جنيه

العام	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012				2013				
القطاع	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير- ديسمبر	يناير- ديسمبر	يناير - ديسمبر	أكتوبر- ديسمبر	يناير - مارس	أبريل- يونيو	يوليو- سبتمبر	أكتوبر- ديسمبر	يناير - مارس	أبريل- يونيو	يوليو- سبتمبر	أكتوبر- ديسمبر	يناير - مارس
الزراعة	786.1	837.1	1,485.7	1,686.1	381.7	418.9	611.9	578.7	613.5	1,068.9	763.6	948.2	1,608.4	3,400.8	680.1
٪	7.6	6.7	10.1	10.8	6.4	7.3	9.5	10.9	10.8	16.0	11.8	13.9	17.8	28.0	8.0
الصناعة	848.5	1,314.3	1,904.0	1,556.5	848.0	1,583.1	1,124.2	1,191.9	1,099.1	1,162.3	1,054.7	1,453.1	1,411.6	1,567.4	1,118.1
٪	8.2	10.4	13.0	9.9	14.2	27.5	17.5	22.4	19.3	17.4	16.3	21.4	15.7	12.9	13.2
الصادر	351.3	264.9	481.1	370.0	83.4	256.4	170.1	195.1	259.0	441.3	748.8	697.9	305.1	507.5	402.3
٪	3.4	2.1	3.3	2.4	1.4	4.4	2.7	3.7	4.6	6.6	11.5	10.3	3.4	4.2	4.8
التجارة المحلية	1,821.1	2,093.4	2,370.6	2,320.9	819.9	1,004.4	1,496.6	828.9	763.3	1,079.5	1,045.0	993.4	1,015.6	1,315.3	1,392.5
٪	17.5	16.6	16.1	14.8	13.8	17.4	23.3	15.6	13.4	16.1	16.1	14.6	11.3	10.8	16.5
أخرى	6,587.9	8,077.6	8,439.9	9,726.2	3,819.2	2,501.9	3,010.3	2,515.2	2,955.3	2,937.6	2,875.5	2,708.2	4,672.1	5,362.6	4,868.5
٪	63.4	64.2	57.5	62.1	64.2	43.4	46.9	47.4	51.9	43.9	44.3	39.8	51.8	44.1	57.5
المجموع	10,394.9	12,587.3	14,681.3	15,659.8	5,952.1	5,764.7	6,413.1	5,309.8	5,690.2	6,689.6	6,487.5	6,800.8	9,012.8	12,153.6	8,461.6
٪	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: بنك السودان المركزي

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن